أ. د. عقيل حسين عقيل

تقويض القيم

(من التكميم إلى تفجرُ الثورات)

شركة الملتقى
للطباعة والنشر

تقويضُ القيم

(من التكميم إلى تفجُّر الثّورات)

أ.د عقيل حسين عقيل

كلية الآداب

طرابلس ليبيا

2011م

المقدّمة

بسم الله

القيم كونها ذات منشأ عُرفي ديني فهي ثوابت عنيدة لا تتغيّر بسهولة، ولا يقدر فرد على تغييرها مهما عمل من عملٍ، ولكن في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع إنْ امتلك أحدٌ معطيات القوّة فبإمكانه أن يعمل ما من شأنه أن يقوّضها، ومع ذلك سيكون الرّفض والمواجهة والصّدام بين من يريد تقويضها وبين النَّاس إلى أن يحسم الأمر بالقوّة.

ومع أنَّ تقويض القيم ممكن، إلّا أنَّه لا ينجح عندما تكون القيم مرضية للنَّاس إلّا بإجراءات تعسّفية تترتّب عليها أفعال التكميم والإقصاء والتغييب والتحقير والتسفيه والتقييد والزجِّ في السّجون وأحياناً إلى حدّ بلوغ القتل. ومع كلّ ذلك لن تتغيّر القيم ولا تتبدّل بسهولة كما يعتقد من يستهدف تغييرها أو تبديلها كرهاً، ولكن رفع السقف إلى هذا المستوى في مقابل المواجهة بالرّفض والتحدّي تنقبض القيم قليلاً بدلاً من أن تمتدّ كثيراً، ممّا جعلنا نصفها بالمقوّضة.

ولذا نقدّم للقراء والنقّاد الكرام مؤلّفنا المعنون: **تقويض القيم** (من التكميم إلى تفجّر الثّورات)؛ فالتكميم وإن رأيناه مرتبطاً بالأفواه إلّا أنَّنا غير غافلين عن كونه أكبر مقوّض للإرادة، وأكبر كابحٍ لحرّيّة الشّعوب، وفي ذات الوقت نحن واثقين بأنَّ نتائج التكميم لا تكون إلّا في غير المتوقّع بالنّسبة لمن قرّر ونفّذ أفعال التكميم كرهاً.

لقد تناولنا بالبحث والتقصّي والتفحّص مجموعة من القيم الحميدة وأثرناها تحليلاً وتشخيصاً كوننا نعتقد أنَّها على رأس القيم المقوّضة من قمّة السُّلم السُّلطاني، وبهذا فتحنا أبواب المزيد البحثي لغيرنا من البحّاث والنقّاد

والمفكّرين وأصحاب الاهتمام بشؤون القيم الحميدة والفضائل الخيّرة في العلوم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقانونية والفكر بواسع أبوابه.

وعليه: ليس من السّهل الكتابة عن كلّ القيم المقوَّضة من القمم السُّلطانيّة، ولكنّنا تناولنا بالبحث والتحليل ما هو ممكنٌ في وسعنا مع معرفتنا أنَّ ما يسري من تقويض على الكلّ يسري على الجزء كما يسري أيضاً على المتجزيء منه.

إنَّ تقويض القيم بدون شكّ يؤثّر تأثيراً سالباً على العلاقات بين قمّة سلّم السُّلطان وبين أفراد الشّعب وجماعاته ومكوّناته المدنية، كما أنَّه لا يخلوا من تأثيرٍ سلبيٍّ أيضاً على علاقاته مع بعض ممّن قبلوا أن يكونوا عناصر في إدارة حكمه، وهؤلاء ومن هم على مثلهم سيكونون أوّل المتخلّين عنه إذا ما تعرّض النّظام الذي يتزعّمه للتأزُّمات السياسيّة.

ولأنَّ المساس بقيم المجتمع كونها الموروث الحميد المستمدّ من تراث وتاريخ الأجداد ومن أديانهم ومعتقداتهم التي جعلت لهم فضائل خيّرة بها يعتزّون يؤدّي إلى الخلاف؛ فالخلاف يؤدّي بلا شكّ إلى ارتكاب المظالم، ولذا لا يمكن أن ينتهي أو يزول الخلاف ما لم تنتهِ وتزول المظالم خاصّة إذا لحقت المظالم قيم المجتمع بسوء.

ولذا فتقويض القيم وتكميم أفواه الشعوب بغير حقّ يحرم الإنسان من النّقد الموضوعي ويحرمه من الاختيار الذي يمنحه الحرّية وتصريف شؤونه عن إرادة؛ فالإنسان بإرادته الحرّة يستطيع أن يختار ما يشاء وفقاً لتفضيلاته القيمية ورغباته الشخصيّة دون أن يكون ذلك على حساب القيم المرضية للشّعب بأسره. ومن بين هذا وذاك في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع يستطيع الإنسان أن يُرتِّبَ اختياراته وفقاً لأهميّتها وما تشبعه من حاجات متعدّدة ومتنوّعة ومتغيّرة ومتطوِّرة مع مراعاته

للظرف الزّماني والمكاني، ولكلٍّ خصوصية لا تتطابق مع خصوصيات الآخرين وإن تماثلت معها.

إذن تقويض القيم بقرارات فوقيّة حتّى وإن زَيَّنت لها وسائل الإعلام الأمور تزييناً تؤدّي إلى الفرقة، ولهذا تعدُّ الفرقة بين أبناء الوطن الواحد مظلمة ومفسدة من أيٍّ كان، وتحت أيٍّ مظلة، وبمباركة من يبارك سواءً أكانت مباركة حزبيّة أم طبقيّة أم قبليّة أم أسريّة أم طائفية أم أيٍّ شكل من أشكال المكوّنات الاجتماعية والسياسية والاقتصاديّة؛ فالوطن واحد والشّعب واحد والقيم ملك للجميع مثلما الوطن ملك للجميع مع مراعاة وتقدير واعتبار كلّ خصوصية من خصوصيات المكون الاجتماعي للأمّة أو الوطن.

أ.د عقيل حسين عقيل

كليّة الآداب

طرابلس ليبيا

2011/6/15م

تقويض القيم

القيم موروث اجتماعي وإنساني تُستمدّ من الأعراف والأديان المحتوية على الفضائل والمرشدة إلى القدوة الحسنة؛ فالقيم دائماً مادامت فهي تحظى برضا النَّاس، ومع ذلك فدوامها غير مطلق؛ فتتغيّر استيعاباً لمتغيرات العصور التي لا تكون على حساب قيمة الإنسان التي جاءت القيم لتنظم علاقاته مع الآخرين أقارب وأباعد كما تنظم شؤونه الاقتصادية والسياسيّة والأخلاقية والبيئية.

ولأنَّها قيم فهي التي يحتكم النَّاس بها ويحتكمون إليها، ولذا فهي قوّة إظهار العادة والمألوف المرضي للجميع الذي يكوّن النَّاموس العام للشّعب أو الأمَّة بكاملها.

ولأنَّها القيم المُرضية للنَّاس عن إرادة؛ فالمساس بها ليس بالأمر الهيّن، ولكن مع ذلك ليس بالأمر المستحيل، ولهذا في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع القيم تمسّ تحسيناً وتزويراً؛ فالصدق كونه قيمة مرضيّة للجميع؛ فهو قيمة مأمولة؛ فيربى النشء عليها، لتكون المعاملات بين النَّاس صادقة، وهكذا قيمة العدل والكرم والشورى والاحترام والتقدير والاعتبار والكرامة وكلّ القيم التي رسمت هويّات الشّعوب.

ولكن لسائل أن يسأل:

متى تزوّر القيم وتقوّض؟

نقول:

عندما يتولّى الأمر فاسدون، وطغاة لا يقدّرون المُقدَّر من المجتمعات والأمم والشعوب والكّافّة؛ فيتّجهون أوَّل ما يتّجهون إلى تقويض القيم التي

تجعل الإنسان على الإرادة حرّاً يقول ما يشاء ويعمل ما يشاء بقوّة القيم المقرّة له بهذا الحقّ الذي وللأسف لم يرض المفسد والطاغية.

فالأديان والأعراف التي تُرسّخ قيمة العدل تجعل المساس بالعدل مساس بأحوال الأفراد والجماعات في الوطن من الحدود إلى الحدود، ممّا يجعل خُطب الحاكم مؤيّدة لهذه القيمة، ولكن أفعاله مقوّضة لها؛ فيعمل على تعيين حكومته من الذين سلوكهم تملؤه المظالم والمفاسد، ممّا يجعل قيمة العدل بين منافقين وفاسدين ورافضين؛ فالمنافقون همّ: أوّلاً: الطاغية الفرعوني الذي لا يرى إلّا ما يرى من جهة، ومن جهة أخرى بعض المواطنين الذين يبادلونه نفاقاً بنفاقٍ، أي همّ الذين يظهرون له مالا يبطنون وذلك إلى حين أنْ تسنح لهم الفرصة بالانقضاض فيقتنصونها.

ثانياً: الفاسدون وهمّ الطَّاغية وحكومته أفراداً ودستوراً وقرارات وإجراءات وأعواناً سواء من الداخل أو الخارج حيث المصالح تتبادل.

ثالثاً: الرّافضون وهمّ المواطنون (الشّعب) مالك الإرادة الذي يرفض الظّلم والفساد والنّفاق ويتحدّى مع قبول المواجهة حتَّى سقوط النّظام كما هو الشّعار السائد في هذا العصر الذي به نستبشر الإصلاح حتَّى بلوغ الحلّ الذي لا يكون فيه الطغاة وأعوانهم طرفاً مقدّراً.

إذن القيم مع قوّة بنائها وتماسكها إلّا أنَّها المعرّضة للتقويض من قِبل الطّغاة، ولذا فهي تستبدل بغير حقّ؛ فعندما تستبدل يصبح النفاق سائداً على حساب الصدق حتَّى تكاد أن لا تعرف الحقيقة مع قربها منك، وعندما يسود النفاق بين النَّاس بأسباب انعدام الثّقة حيث العملاء والبلطجيّة كما يعرف في مصر وليبيا وكذلك الشبيّحة كما يقول أخوتنا الأعزاء في سوريا، يصبح الكذب إلى جانبه سائداً جنباً إلى جنب مع التزوير والخيانة والغش وإباحة ممتلكات الدّولة، ومن هنا يصبح كلّ

شيء بثمن؛ فالتعليم يزوَّر بإجراءات السّلطة المنحرفة التي لا ترى للوفاء معنى إلّا الوفاء للحاكم وأسرته وأقربائه وقبيلته أو حزبه الذين جميعهم لا همَّ لهم إلّا النّهب وتشويه وتزوير التَّاريخ وقلب حقائقه واحدة بعد الأخرى، ولكن عندما يحسم الأمر بالثّورة الشعبيّة التَّاريخيّة لصالح أصحاب القيم الحميد كما حُسم أمرها في تونس ومصر الشقيقتين، حينها تعاد كتابة التَّاريخ الذي لن يجدوا لهم فيه مكاناً، بل لن يجدوا خانة واحدة للكتابة عنهم سوى خانات الفساد وسجلّاته الموثّقة.

ولأنَّ الفساد خروجٌ عمّا ترشد إليه القيم الحميدة التي ارتضاها النَّاس عبر التَّاريخ خير منظّم لعلائقهم الأسريّة والبدويّة والرّيفية والمدنيّة الحضرية تجاه ما يجب أن يُقال، وما يجب أن يُفعل، وما يجب أن يُعمل، وما يجب أن يُسلك، لذا فإنَّ المفسدين فيها همّ الذين يعملون على تسفيه ما تدلّ عليه القيم من معانٍ رفيعة وأخلاق حميدة، وذلك بتقويضها بالمفاسد من خلال المناهج والمقرّرات التعليمية المزوّرة، ومن خلال أساليب العمل وتشريعاته القانونية التي لا تصاغ ولا تعتمد إلّا بالكيفية التي يراها الطاغية، الذي يستهدف بكلّ قانون أو إجراء تقويض القيم من أجل أن تُمسخ شخصية المواطن ليكون بين يديه طائعاً خوفاً وطمعاً؛ فيقبل سياساته وينفّذ توجيهاته ويظهر له الإخلاص حتَّى يؤلِّهَهُ طاعة له ومعصية لله تعالى، وهنا عندما يصل حال المواطن إلى هذا الحال الذي يُعصى فيه أمر الله ويُطاع على حسابه أمر الحاكم بغير حقٍّ، إلا يكون ذلك أكبر دليل على تقويض القيم الحميدة ومن قبلها الفضائل الخيّرة التي أمر الله بها عباده.

الطّاغية بدون شكّ مغترّ بالحياة الدنيا وما تمتلئ به من شهوة؛ فيتظاهر بالإيمان الوافي والصدق الثّابت وطيب النّفس والسلوك القدوة، ولكن في

حقيقة أمره يظهر ما لا يبطن؛ فهو لو كان كذلك لما كان طاغياً. يفسد في الأرض التي يحكمها ويأمل أن يمتدَّ فساده ليلحق أوطان الآخرين، يسفك الدماء في وطنه بغير حقّ ويتآمر على الآخرين من أجل أن يسفك دمائهم، ولذا فهو كلّما عمل مفسدة في الوطن اتّهم الآخرون بالفساد وهم لا علاقة لهم بذلك، ومع ذلك تُبرق له برقيّات التأييد والمناصرة من المنافقين والذين يظنّون أنَّه مصلح ولكن البعض يفسدون؛ ممّا يجعله يأمر أجهزته بدفع النَّاس إلى الخروج في مسيرات تأييد له؛ فيخرجون طوعاً وكرهاً.

وعندما يحسّ الطّاغية الخطر يتربّص به الدوائر يختلق لمواطنيه حرباً مع أحد الدّول المجاورة أو يختلق شيئاً ما مع الأباعد أو يرتكب حماقة بها تكمّم الأفواه.

وإذا تظاهر ضدّه رافضون لسياساته واجههم بالرّصاص الحي حيث لا معنى لقيمة الإنسان في قاموسه الأخلاقي، بل بعد أن يقضي عليهم جميعاً يعلن عن علاقات عمالة تربطهم مع الأجانب أعداء الدين والأمّة والقيم الحميدة، وذلك لكي تلاحقهم اللعنات من أقاربه وأجهزته وبقيّة السذّج، ثمّ من بعدها تُهدّ منازلهم ومنازل من له علاقة بهم، بعد أن يتمَّ سلب ما فيها من ممتلكات، ولا يحقّ أنْ يلتفت أحدٌ لمن تبقّى من أبناء ونساء؛ فليرحلوا إلى أيِّ مكان شريطة أن لا يقبلهم أحد من أقاربهم؛ فإنْ أخذوهم وقدّموا لهم الرّعاية لحقتهم هم الآخرون التّهم المستوجبة إلحاق العقاب بهم، وهكذا الطغاة يلاحقون القيم لتقوّض بإجراءات تعسّفيّة.

الطّاغية لم يكن في حاجة لمستشارين، بل المستشارون العالميون هم الذين في حاجة إلى رؤاه وأفكاره ليسترشدوا بها ويرشدون الآخرين، لم يعد

في حاجة للنّصيحة، بل النصيحة هي التي في حاجة إليه، ويا ليتها تفهم، لتأخذ بما يرغب، ولكن الحمد لله أنَّها لا تفهم.

ولذا فإنَّ أوَّل مهمّة تاريخية للطغاة هي إيقاد نيران الفتن، بين المرء وزوجه، وبين الأبناء وأمّهم، وبين الأبناء وبعضهم البعض، وبين الجار وجاره، وبين الشرطة والجيش، وبين الطلبة والعمال، وبين القضاة والعدل، وبين التجّار وزبائنهم، وبين رجال الأمن الداخلي والخارجي، وبين كتائب الجيش وأمرائها، وبين المدير ومن يدير شؤونهم، وبين التخطيط والتنفيذ، وبين الماضي والحاضر، وكذلك بين الحاضر والمستقبل، ممّا جعل الشكوك والظنُّون هي السائدة في الوطن من الحدود إلى الحدود، وبهذه الأعمال وما هو أكثر منها ينام الطاغية نهاره هانيء البال، أمَّا الليل فانعدام الثّقة في الكلّ لا يمنحه إلّا ساعة نوم واحدة.

ولأنَّ الأمر هكذا حاله؛ فكيف يمكن أن تُسيّر الأعمال نهاراً؟ وكيف يمكن أن تنجز المهام من قِبل الإدارة الموقّرة بالطّاعة المطلقة، خاصّة وأنَّه لا يجوز تنفيذ شيئاً ما لم يعرض نهاراً (والنّهار بالنسبة له سباتاً) إلّا إذا كانت مناسبة احتفالية؛ فيفضّل أن تكون الاحتفالية في المسافة الممتدة من صباح العصر إلى منتصف الليل؟

كلّ هذه الجهود عُمل بها على تقويض القيم الحميدة، ممّا جعل الثورات الشعبيّة التَّاريخيّة عازمة على تصحيح القيم معلومة بمعلومة، أي تصحيح المعلومات الخاطئة بمعلومات صائبة (حجّة بحجّة).

وأوَّل الحُجج أنَّ الإنسان قد خُلق في أحسن تقويم، ولأنَّه كذلك إذن فلماذا التكميم؟

نقول:

لكي لا يتعوّد اللّسان على قول الحقّ بعد أن يكشف العقل ما به من زيّف؛ فمن هنا وجب التكميم الذي هو في حقيقته فعل إكراهي قمعي به يقهر الآخرين وتتمّ مغالبتهم بغير حقّ؛ فلا يستطيعون إبداء رأي أو قول وجهة نظر فيما يتعلّق بهم من أمر، وهذه من أفعال الطغاة الذين تحكّموا في مقاليد أمر النَّاس بالقوّة؛ فاستولوا على السُّلطة والثّروة والسّلاح حتَّى أصبح الوطن وكأنّه مزرعة خاصّة بالحاكم الطّاغية وأبنائه الذين من ورائه يعبثون في البلاد فساداً، ولذا فالتكميم عادة ما يكون بُعد المسافة في التفكير بين قاعدة الاعتبار (الشّعب) وبين القمّة سبباً مباشراً للمواجهة، إذ أنّ قاعدة الاعتبار تروي فكرها من خضمٍّ ثقافي غني بتعدّد الموارد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية والدينيّة، ومن تجارب أسلافها بما تحمل تلك التّجارب من منحنيات حضارية تستطيع أن تقوّم به مستقبلها، في حين أنّ قمّة السُّلطان الاستبدادية على الرّغم من معرفتها لتلك المناهل والموارد، إلّا أنّها تبقى مقتصرة على الأخذ بما يخدم مصلحتها في الحفاظ على التسلّط، ومن هنا تكون ارتجالية المواقف في فكرها وقراراتها وحلولها، ذلك أنّها تعمد إلى معالجة نتائج أخطائها، ولا تأتي إلى اجتثاث أسباب الأخطاء التي ظهرت عنها تلك النتائج.

ومن هنا فإنَّ قضية الارتجالية وعدم وجود التخطيط الدقيق، وعدم وجود الدّراسات العلمية المصاحبة لأيّة خطوة، سواءٌ أكانت خطوة عسكرية أم خطوة سياسية أم اقتصادية، ثمّ المبالغة الإعلامية فيها، وعدم القدرة على التزام الموضوعية في الأخبار والتحليلات والتوقّعات بشكلٍ دقيق، وكذلك عدم القدرة على نقد الذات ومراجعة المواقف والتصرّفات بشكل صحيح منصف وشجاع، وعدم بناء مؤسّسات وإدارات ملاحقة للعاملين في أماكن العمل لتمدّهم بوافر الخدمات المحفّزة على العمل وزيادة الإنتاج، في

مقابل الأخذ بأيدي المفسدين والعابثين والبلاطجة الذين لا أوساط اجتماعية ولا حرفية ولا مهنية لهم، إلى جانب تفضيل الأقارب في تولّي إدارة شؤون البلاد على حساب حقّ المواطنة، وتغليب رأي الأبناء في أيِّ قضية وعلى أيِّ رأي، إلى جانب العمل على طمس كلّ ما من شأنه أن يؤدّي إلى صحوة المواطن من جهله وغفلته؛ فكلّ هذا يؤدّي إلى اتِّساع الهوة وعمق الفجوة بين القمّة وقاعدة الاعتبار (الشّعب) التي سرعان ما تأخذ بالتّنامي إلى أن تبلغ الثّورة التي بها يُحقّ الحقّ ويُزهق الباطل ويُدمغ.

هذه جوانب من السلبيّات لا نقول إنّها موجودة في النّظام وأجهزته فحسب، بل هي موجودة في عقل القائم على سلّم القمّة الذي يحكم النظام ويتحكّم به وفق مصلحته ومشيئته ورؤيته الخاصّة من الألف إلى الياء؛ فلا رأى إلّا رأيه، ولا قرار إلّا قراره، ولا سيد يطاع أمره إلّا هو، ولا همّ له إلّا التكميم.

إنَّ أزمة الأنظمة الحاكمة ذات السيادة الدكتاتورية والطابع الاستبدادي أمر طبيعي؛ فهي عاجزة عن حلِّ الإشكالات المتفاقمة نتيجة المشاكل التي يولّدها الاستبداد بالسُّلطان، وهذا العجز ينسحب على صراع المجتمع مع أعدائه من جانب، وعلى إشكالاتها الداخلية في العدالة والحرّية والرأي والمخالفة من جانب آخر، وكذلك في حلِّ مشاكل العمل والغذاء والأمن والتعليم والصّحة، وكلّ ما له علاقة من خدمات لجميع المواطنين (قاعدة الاعتبار).

فالقضية الأساسية التي تتجاهلها هذه الأنظمة الاستبدادية التي تحكم النَّاس هي قضيّة الوعي، إذ أنّ الأمّة أيَّة أمّة لها من الوعي ما تدرك به إنسانيتها ودورها التَّاريخي في صناعة المستقبل استمداداً من حضارتها

وتاريخها وفكرها أضعاف ما تدركه الأنظمة نفسها، والمسألة الأهم التي تدركها الأمّة وتجهلها الأنظمة، هي تلك الأخطار التي تهدّد وجودها وتتعامى عنها الأنظمة، ساعتئذٍ تلجأ الأمّة إلى تنبيه سلطان الاستبداد لما يحيق بها من أخطار نتيجة الأخطاء، وهنا ينتفض السُّلطان لشعوره بأنّ هذه التنبيهات نوع من الإملاءات التي تجرح كرامته بزعم أنّها تفرض نفسها عليه فيتمّ الرّفض، ومن هنا تبدأ عملية تقويض القيم بالتكميم.

في مثل هذه الظروف التي تصطدم فيها القمّة بالقاعدة الشعبيّة، أوّل ما يجب النظر إليه والسعي إلى تحقيقه هو إصلاح الأوضاع الدّاخلية، وإشاعة التعدّدية الفكرية، والاستماع إلى الآخر، لأنّ تلك المطالب ما كانت لتظهر لولا وجود خطأ يجب أن يُصحّح، ذلك أنّ التجربة الإنسانية بمجتمعها البشري، لم تسجّل لنا شكوى واحدة على الحقّ، وما أرّخت لثورة قامت ضدّ العدل ولن يكون هذا أبداً.

من هنا تكون تلك الأنظمة قاصرة عن استيعاب الحقّ وتقبّله؛ فبدل أنّ توفّر مستلزمات ضرورة الإصلاح الداخلي التي تقوم على الوعي بأسس التفكير الموضوعي لحقيقة الصراع بين قمّة السُّلطان والشّعب، تلجأ إلى السّيطرة عن طريق التكميم، لأنّها لا تريد أيّ نوع من علاقة التكافؤ بينها وبين الشّعب (قاعدة الاعتبار ونيل الثّقة)؛ فهذا الأمر بالنّسبة لها نوع من التخلّي عن القمّة والهبوط عن سلّمها ولو درجة.

فتكون ردّة فعل النّظام الاستبدادي في هذا الموقف الذي يستشعر به الخطر، مصادرته لفكر الآخر، والعمل على بثِّ الإشاعات والسعي على إفشال الإصلاح أو حتَّى المطالبة به، فما يلبث أن يوعز إلى الزّخم الإعلامي في ممارسة ما هو مكلّف به من تزوير الحقائق من أجل طمسها في عملية تكميم صارخة، وأقلّ ما يمكن أن نسمعه من وسائل

إعلام تلك الأنظمة أنّها تعزو تلك المطالب إلى أفراد مندسّين أو جهات خارجية وأجنبية تستهدف الوطن والمواطن وأمنه، وهكذا تتولّى الأجهزة الأمنية غير الوطنيّة في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع قلب الحقائق وتزويرها من أجل بقاء رأس القمّة على سدّة الحكم بلا منافسين، ومن يحاول المنافسة سيفرّش ويغطى بالرذائل والنّواقص وما يشين مكارم الأخلاق لتكون النهاية من أجل بقاء رأس النظام سالماً غانماً حتَّى ولو كان في غير طاعة الله، ومن بعدها تُرقَّى الرُّتب رُتباً ليصبح ضبّاط الصّف ضبّاطاً ويصبح الضبّاط روّاداً وعمداء وألوية وفرق النياشين تغطي أكتافهم وما يزيد عنها يتدلّى على الصدور.

تحت هذه الذرائع في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع تتمّ عملية التكميم بأبشع صوره في قائمة لا تكاد تنتهي تحت زعم المحافظة على سلامة الوطن من الأيدي العابثة أو من العدوان الخارجي، علماً أنّ جميع هذه الأيدي والأفواه ما هي إلّا أيدي أبناء الأمّة وأفواهها.

ثمّ يتعدّى الأمر في فرض سياسة تكميم الأفواه أبعد من ذلك، إلى فرض حالة الطواريء والأحكام العرفية وتعطيل القانون الذي هو أصلاً من الهشاشة في ظل الأنظمة الاستبدادية لا يسمن ولا يغني من جوع، وبذلك يتمّ مصادرة الحقّ الإنساني في التعبير، ومن ثمّ ممارسة القتل والاعتقال والإقصاء بكلّ صوره، إمعاناً في التكميم.

والأدهى من ذلك أنّ الأنظمة الاستبدادية تتحدّث كثيراً عن الحرّية الفكريّة في الرأي والعملية في التنظيم التي تتعارض مع سياسة تكميم الأفواه ولا ترتضيها، غير أنّها لا تجد بأساً في تكميم أيِّ فوه لا يتحدّث بخطابها ولا يمجّد خطاها، لأنّ أيِّ خطاب ما عدا خطابها، هو خطاب منحرف

مندسّ يستلزم تكميمه أو سحقه إن لزم الأمر، لدرجة أنّ هذه الأنظمة تبرّر عدم التّسامح مع غير أتباعها أنّهم أعداء التّسامح!

ثمّ نجدها تنادي بالمنطق العقلاني في تناول الأمور وتشدّد على الواقعية في تصوّر الأشياء والحكم عليها، هذا بما يخدم مصالحها واستمرارها في الجثوم على عرش القمّة، ولكن إن ظهر منطق عقلي يدعو إلى واقعية الحقائق في تناوب السُّلطان بين أفراد الأمّة، تجد هذه الأنظمة قد انتفضت وأخرجت مشاريع جاهزة لمعارضيها تقول فيها أكثر ممّا قاله مالك في الخمر، حتَّى أنّنا لا نجد في قواميسهم إلّا مفردات التشنيع بالآخرين ورميهم بكلِّ نقيصة.

ولذا كلّما طال زمن التكميم ولّد على أرض الواقع ما هو غير متوقّع، ممّا يجعل الحلول كامنة في المفاجئة التي تكون نتائجها مكمّمة لأفواه من كمّم أفواه الشَّعب؛ فبهذه المعطيات العظيمة كُمّمت أفواه كل من زين العابدين بن على بثورة الشّعب التونسي في 14 يناير 2011م، وحسني مبارك بثورة الشّعب المصري في 25 يناير 2011م، وستكمّم من بعدهما أفواه من اعتلوا قمم السُّلطان بغير حقّ في الوطن العربي بصفة خاصّة وفي العالم المكمّم بصفة عامّة.

وهنا فالتكميم باعتباره فعل قهري سيكون عبر الزّمن كفيل بتوليد المفاجئات ذات النتائج السَّارة.

ولأنَّ لكلِّ شيء بداية ونهاية، ولكلّ شيء عمره الزّمني، كان للتكميم عمراً، بدأ بحكم الفرد الواحد الطّاغية والدّكتاتور الذي ساد على النَّاس كرهاً وانتهى بثورة غير المتوقّع، بداية بثورة الشّعب التونسي البطل والشعب المصري البطل، وسيستمر إلى النّهاية التي بها ينتهي زمن الدكتاتوريات والطّغاة والتجبّر من على أرض المعمورة، وذلك بفسح

المجال الشّاسع لاستيعاب الجميع دون تغييب ولا إقصاء ولا تحقير ولا إكراه، الرّجل والمرأة والصغير والكبير الكلّ في حقوق متساوية قابلة لأن تمارس بإرادة، وكذلك لكلٍّ واجبات ومسؤوليات وفقاً للتخصّص والمهنة والاختصاصات والصلاحيات التي تُسن الدساتير والقوانين من أجلها تحت مظلّة الوطن ملك للجميع، والثّروة فيه ملك للجميع؛ فلا حرمان لأحدٍ من حقّه في السّيادة والعمل وحقّ التملّك والتعبير والمشاركة في إدارة شؤون البلاد.

ولمتسائل أن يتساءل:

ألا يكون التكميم منتج لأفعال التغييب وتأزُّمات الحلّ؟

نقول:

نعم، إنَّه المنتج الذي أنتج أفعال التغييب وتأزُّمات الحلّ؛ فالتغييب فعل مترتّب على أفعال الإقصاء العمدي الذي لا يفسح مجالاً للتّعاون والتّفاهم والتّفهُّم بين الأنا والآخر، فإنْ غُيِّبَ أحد الطّرفين بأيّة تعليلات تصبح العلّة في من كان سبباً وراء فعل التغييب، ذلك أنّ الذي يكون أساس المشكلة أو جزءاً منها، لابدّ أن يكون أساس الحلّ الرئيس أو جزءً منه، وفي حال غياب الآخر الذي يتعلّق الأمر به يكون الحلّ ناقصاً بسبب تغييبه وليس غيابه، وهذا التغييب لا يكون إلّا من أجل فرض رؤية الأنا المركزية الأمر الذي يؤدّي إلى:

. رفض الحلّ الذي هو من وجهة نظر الأنا فقط.

. تصعيد المطالب من أجلّ الحلّ العدل.

. ازدياد حدّة المطالبين بحقوقهم وازدياد تمسّكهم بها.

. قبول التحدّي بالتحدّي الأكثر شدّة.

. قبول الموت ثمناً لنيل الحرّية.

. تحقيق النّصر بالقوّة ورحيل الطاغيّة.

. ممارسة الحرّية وفقاً لإرادة الجميع ورؤية الجميع تحت مظلّة الوطن الواحد.

. إعادة كتابة التَّاريخ وتصحيحه عمّا علق به من تزوير من قبل الطاغية.

. تصحيح القيم وتحريرها ممّا قوّضت به وشوّهت بعد مراجعة موضوعية تدحض فيها الحجّة بالحجّة.

وعليه: فإنَّ نار الغضب تزداد اشتعالاً في أنفس الأفراد والجماعات الثائرين الذين غُيِّبوا من قِبل الطاغية عن المشاركة في إيجاد الحلّ للقضية التي هم أحد عناصرها الرئيسة، وبالتالي فإنَّ الأمر لا يقف عند حدِّ الرّفض للحلّول كما يتوقّع البعض، بل يتعدّاه إلى بلوغ الثّورة الشاملة من أجل الحلّ الشامل سياسيّاً واقتصاديّاً واجتماعيّاً ونفسيّاً وثقافيّاً وذوقيّاً.

ولذا فإنَّ أفعال الرّفض والتمرّد لا تكون إلّا بانعدام الحلّ، وبأسباب التغييب تزداد حدّة التطرّف الذي ينتج عنه سلوكاً يدفع إلى استخدام القوّة القاهرة وسيلة لإنجاز المهمّة.

وهنا فمن الموضوعية أن تتمّ مشاركة الآخر في مركز مشترك تلغى فيه المركزية الفردية (أنا فقط) وتظهر الأنا والآخر بمركز جديد منطقه (نحن سوياً) و (نحن معاً) حضوراً وحواراً بالكلمة المرنة التي تحمل المعلومة الصائبة من جانب، وتصحّح المعلومة الخاطئة بمعلومة صحيحة من جانب آخر؛ فتُسهم في رسم المستقبل الأفضل وتحدث النُقلة إليه، ومن هذا المنطلق يصبح المجال فسيح لإظهار روح المودّة والمحبّة والتوافق والوحدة بين أبناء الشّعب الواحد أو الأمَّة الواحدة والوطن الواحد.

ومن الأُمور التي تجعل النزاع والصدام والاقتتال يشتدُّ ويتنوّع، هو رفض الآخر وتغييبه وتحقيره وإقصائه وتعذيبه، ومن هنا تتولّد أفعال التطرّف التي تجعل المُغَيّبُ أو المقصى أكثر شدّة وأكثر تطرّفاً ممّا كان متوقّعاً.

إنَّ رفض مشاركة المواطن وتغييبه بأفعال إقصائيّة متطرّفة من قبل الطاغية لا يلغيه من الوجود، ولكن قد يجعله على رأس هرم العنف بعد أن كان على مستوى من مستوياته الأقلِّ تشدّداً، ولذا فمن يستهدف الآخرين بالتكميم والتغييب والإقصاء والتحقير والتعذيب، ويبلغ الأمر به إلى ارتكاب أفعال التقتيل سيجد نفسه طرفاً معادياً للنّاس ومطارداً من قبلهم؛ فإن لم يرحل عنهم بإرادة سيجد نفسه مُرحَّلاً كرهاً بقرارات صادرة من ميادين الحرّية وميادين الشهداء ومن الشوارع والأزقّة.

ولأنّ نتيجة الأمر لا تكون إلّا كذلك فينبغي أن يُؤسّس مركز يجمع الطّرفين ويقوم على شعرة تعادل كتفي الميزان دون طلب تنازلات عن حقوق واجبة الممارسة، ممّا يجعل المركز مؤسّساً على قاعدة الاعتبار وبموضوعية لا مؤسّساً على تقديم التّنازلات؛ فالتّنازلات إن أحدثت لقاءً، فإنّ هذا اللقاء سيكون بعده الافتراق المملوء بالكراهية نتيجة التّنازلات بأسباب الإكراه أو بأسباب الحاجة والظروف المتغيّرة في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع، ذلك أنّ الأنا والآخر قد يتّفقا على تقديم تنازلات تحت إملاءات ظروف معينة، ولأسباب الضرورة حتَّى وإن تحسّنت الأحوال فإنَّ تحسُّن الأحوال المؤقت لابدّ أن يبلغ نتيجة تجعل تلك التنازلات في مهبِّ الرّيح؛ فالتّنازلات من جملة ما تعنيه أنّه لم يتمّ تقبُّل الآخر (هو كما هو)؛ فتكون التّنازلات مرحليّة من أجل اغتنام الفرص المواتية للعودة إلى الاستحواذ عمّا تمّ التّنازل عنه، الأمر الذي يؤدّي إلى الاستهانة وظهور الأنا المركزية مرّة ثانية بعلل وأسباب تلك التّنازلات.

ولذا يجب الانتباه لما تحمله الاستهانة من مضامين كثيرة يترتّب عليها:

. الرّفض.

. عدم التوافق.

. عدم الرضا.

. عدم الطمأنينة.

. عدم الانسجام.

. عدم الاحترام.

. عدم الاعتراف.

. عدم التقدير.

. عدم الاعتبار.

. عدم التفهُّم.

ومن هنا نجد الاستهانة من المكامن الرئيسة التي تؤدّي إلى الصدام والاقتتال، ويا ليت الأنا والآخر لم يكونا مستهينين ببعضهما؛ فلو لم يكونا المستهينين لما كان الرّفض والتمرّد والتطرّف الداعي للثّورة على مصدر الفساد والإفساد وارتكاب المظالم التي تبلغ الحالة فيها سفك دماء المواطن بغير حقّ.

ومن أجل الحلّ فإنَّ أفضل الطرق وأقصرها هو الجلوس على طاولة (نحن سويّاً) الأمر الذي يليق بالأنا والآخر عندما يقبل كلّ منهما الآخر (هو كما هو).

وقبول الآخر هو كما هو، مرتكز أساس من مرتكزات القبول النابع عن الاعتراف بالوجود المؤدّي إلى الاستيعاب، وعليه ينتفي التقبُّل كما يجب أن يكون عليه (هو) من وجهة نظر (الأنا)، ويصبح التقبّل الاستيعابي نظرة سائدة بينهما (هما كما هما) من أجل إحداث النُقلة بإرادة.

وعليه: فإنَّ إرساء مبدأ التقبُّل بين الأنا والآخر على أساس (هما كما هما عليه) يُلغي التكميم ويؤدّي إلى العمل من أجل ما يجب أن يكونا عليه معاً في دائرة (نحن سويا)، وهنا ما يجب أن يكون عليه كلّ من الأنا والآخر هو المستهدف من وراء مبدأ التقبّل (هما كما هما عليه) وهذا الأمر يجعل كلّاً من الأنا والآخر على خطِّ التقبّل مع فائق التقدير والاحترام ومدُّ الأيدي إلى ما يحقّق الطّموحات المشتركة للإنسان على أيِّ مستوى من المستويات التي يمكن أن يكون عليها سواءً أكانت محلّية أم دولية أم إنسانية.

ولأنَّ التكميم مولّد للتطرُّف أصبح التطرّف قضية من قضايا تأزُّمات العلائق الفردية والجماعية والمجتمعية في الدولة وخارج الدولة؛ فهل يحقُّ تجريمه بالمطلق على كلّ المستويات المحلّية والعالمية أم يجب النظر إليه وإلى مكامن علله التي قد تتضمّن شيئاً من الحقيقة؟

نقول:

يجب أنْ يكون على المستوى الداخلي الوطن للجميع، وممارسة الحقوق فيه حقّ للجميع، وأداء الواجبات واجب على الجميع، وحمْل المسؤوليات عبء يجب أن يتمَّ تحمُّله بإرادة من الجميع، ولذا عندما يتعرَّض الوطن لغزوٍ وتُحتَّل أراضيه تصبح مسؤولية الدفاع عنه فريضة واجبة على كلّ قادر حتَّى وإن وصف حمْل هذه المسؤولية تطرُّفاً من قِبل الآخرين؛ فمقاومة المحتلين للأوطان حقّ يجب أن يكون بأيدي جميع المواطنين ولا يُنتظر فيه رأى من الغير.

ومن أجل أن لا يكون للصدام والاقتتال والتطرّف دائرة يمتدّ فيها أفراد وجماعات ومؤسّسات ودولة ورأس دولة، علينا أن لا نستهين بالآخر أو نلغيه، ولا ينبغي أنْ نغيّبه، ولا نقصيه من شيء ينبغي أن يكون له أو

يكون شريكاً فيه، ولذلك يجب أن يتمّ التقبُّل وفق هذه الحقائق دون شروط أو طلب تنازلات.

وبالتّالي فإنَّ الآخر الذي يُوجّه له مبدأ التقبُّل بالاشتراطات يرى أنَّ المشترطين عليه يضعونه في دائرة التصغير أو التحقير مع وجوب إعطاء المزيد من التّنازلات، وهنا يشتدُّ الرّفض وتتّسع حدة الإكراه بين ما هو مخفيّ في الصدور وبين ما هو ظاهر على الألسن والأفعال والأعمال والسلوكيات.

ولأنّ التقبُّل قيمة حميدة؛ فبه يتمّ التفهُّم والتفاعل في دائرة الممكن بين الأنا والآخر على طاولة الاعتراف المستديرة (نحن سويّاً).

وهنا لا ينبغي أنْ تكون قيمة التقبُّل الحميدة مؤسّسة على اشتراطات، بل ينبغي أن تُؤسّس على معطيات موضوعية تجعل للأنا والآخر مكانة تمتدّ في دائرة الممكن من السلبي إلى ما هو إيجابي ليكون المستقبل الأفضل صناعة مشتركة دون استثناء لأحدٍ على حساب آخر.

ولذا فالتقبُّل بموضوعيّة قيمة حميدة تلغي التكميم وتُقرّ الاعتراف بالآخر وتقديره واعتباره واحترامه وتفتح أمامه آفاق الحوار على طاولة (نحن سوياً)، ممّا يجعل العودة إلى الأصول المشتركة من المعطيات التي تجمع الأنا والآخر وتلغي التغييب وكلّ ما من شأنه أن يؤدّي إلى التعذيب أو التقتيل، وتصبح الفضائل والقيم المستمدّة من المصدر الذي يحتكم النَّاس به ويحتكمون إليه هي المرجعية المرضية للجميع عن إرادة، ولهذا فالعودة إلى المصدر تمركُزاً على معطيات الهويّة المشتركة يلغي التكميم والتغيب والتحقير والتعذيب، ويجعل قيم التفاهم والتفهُّم والتوافق هي القيم السائدة بين النَّاس.

وعليه: ينتهي زمن التكميم (زمن الخائف والمخيف) الذي هو في دائرة المتوقّع وغير المتوقّع في حالة تبدّل؛ فالذي يعدّ اليوم مخيفاً يصبح غداً خائفاً؛ فما جرى في تونس هو أنَّ الرّئيس زين العابدين بن علي كان مخيفاً للشعب التونسي بما يمتلكه من قوّة أجهزة قمعيّة، وكذلك كان الرئيس حسني مبارك مخيفاً للشعب المصري بما يتحكّم فيه من قوّة أجهزة قمعيّة؛ فكلاهما ظنَّ كما ظنَّ فرعون من قبلهما في زمانه أنَّه لا غالب له بما أنَّه يتحكّم في أمر القوّات الدامية في صدور الشّعب وظهوره، ولكن عندما قرّر الشعبان (التونسي والمصري) قبول الموت ثمناً لنيل الحرّيّة انقلبت المعادلة؛ فأصبح الخائف مخيفاً والمخيف خائفاً؛ فكان دم الشهداء ثمناً غالياً من أجل نيل الحرّيّة بالقوّة؛ فرُحِّلَ الرئيسان دون أن يجد أحد منهما من يتأسف عليه، كما انتهت الماركسية من سدّة المنافسة الحرّة دون أن تجد من يتأسّف عليها، وهكذا دائماً للتاريخ صنّاع؛ فمن لم يتّعظ سيكون له المصير نفسه وحينها لن ينفع النّدم، ولذا فعلى الطغاة أن يعرفوا أنَّ سفك الدّماء هو المسرع بإدارة عجلة التغيير وتطهير الأوطان من دنس الطغاة.

فالرّئيس المصري المرحَّل حسني مبارك أثناء المواجهة معه في الميادين والسّاحات العامّة التي تخلّقت الثورات فيها كان مستوى تفكيره وتفكير معاونيه لم يبلغ حتَّى المتوقّع، ممّا جعل كلّ تصرّفاته فاقدة للشرعية والصّواب معاً، ولكن يبدو أنَّ لمرض الزهايمر فعلته على عقل الإنسان، ومن هنا لا لوم من قبلنا يلحقه، ولكن القانون كما يقولون لا يحمي المغفّلين، وإلّا لكان قراره الرّحيل إلى الخارج كما رحل من قبله الرئيس المرّحل زين العابدين بن علي، ولأنَّه لم يحسن اختياراً فها هو اليوم بين جدران السجون ينتظر حكماً يصدر بحقّه إدانة.

ولأنَّ الشّعب المصري العظيم صاحب حضارة؛ فكان الحظ معه جنباً إلى جنب ليكون رئيسه الذي أكثر من المفاسد بين يديه درساً تاريخيا لمن يتّعظ، ومع ذلك ألتمس عذراً للطُّغاة لأنَّهم لا يتّعظون، وهذه من حظوظ الشعوب الرّاغبة في صناعة تاريخ جديد يؤصّلها مع التَّاريخ العام الذي تأمله كلّ الشعوب وترتضيه لها هويّة.

وعليه: فمن يعتقد أنَّه قوّة؛ فعليه أن لا يغفل أنَّ الآخر قوّة، والذي يعتقده الأنا مخيفاً للآخر لا يمكن أن يكون كذلك إن قرّر الآخر قبول الموت الذي لا تُخيفه المخاوف، وعندما يصبح الموت المطلب المفضَّل عند الآخر فعلى ماذا سيعتمد الأنا ليخيف به الغير؟

بدون شكّ فإنَّ لكلّ قوّة وضعف قوّة، ولذا فعلى الأنا أن يقبل الآخر (هو كما هو) لأجل أن يأخذه إلى ما يجب أن يكونا عليه سويّاً، وحينها لن يكون الموت أداة للتخويف، ولن يكون مطلباً لأحد الأطراف لمقاومة الآخر وإلحاق الضّرر به؛ فكلاهما طرفي قوّة ممّا يجعل لكلِّ فعل ردّة فعل تساويه في القوّة أو تفوقه وتعاكسه بالاتجاه، ووفقاً لهذه المعطيات وجب التفهُّم الذي به يقدّر الأنا ظروف الآخر كما يقدّر الآخر به ظروف الأنا، ومن هنا لن يجد التكميم مكاناً ليتربّع عليه ويملي اشتراطاته، والطّاغية الذي يعتقد أنَّه قادرٌ على تكميم الأفواه؛ فعليه أن يعلم بأنَّ الزّمن كفيل بترويضه وإزاحته من الطريق دون أن يجد من يتأسّف عليه، وللتكميم معطيات منها:

. أوّل معطية من معطيات التكميم قولهم أنّ العامّة (الشعوب) لا تفهم، ولكن ألا يكون هذا القول هو مبرّر للغضب والرّفض كونه دليلاً للاحتقار والتقليل من الشأن؛ فكيف يقال للمواطن إنَّك لا تفهم؟ وقد خلقه الله تعالى

في أحسن تقويم، وكيف يقال له نحن أولى برعايتك وهو يعرف إنَّه قادر على المشاركة في الرّعاية؟ وكذلك ممّا يقال له:

يقال له الحكم ليس هيِّناً ليعطى لك، ولا داعٍ للمطالبة به؛ فالرَّاعي نحن وأنت الرَّعية، نرعاك أحسن ممّا تعتقد أن تكون قادراً على رعاية نفسك.

كلّ هذه الاستفزازات كفيلة بقلب الأنظمة كما قلبت عربة خضار محمَّد البو عزيزي النظام في تونس من على قمّة سلّم السلطان، وهكذا ستكون بقية العربات في الأوطان المكمّمة خير من يقلب قمم السُّلم السُّلطاني فيها.

. وثاني معطية من معطيات التّكميم قولهم أنَّ أعمال التطرّف قد تفشّت في البلاد، ولهذا فقوانين الطواريء وحدها هي المخلّص من الأزمة، والمحاكم العسكرية هي خير عادلٍ بين النَّاس، ولكن ألا يكون هذا الأمر أكبر إهانة تُقدّم للمواطنين؟ في مصر الشقيقة سقط هذا القرار الظالم وسقط معه التطرّف بضربة واحدة من الشّعب البطل؛ فالتطرّف دائماً هو عمل القلّة المتحدّية تجاه الحكومة الظّالمة، ولكن بعد طوفان ثورة الشّعب فلم يجد الرئيسان التّونسي والمصري مكاناً لهما، وهكذا وبدون شكّ سيكون الأمر لبقيّة الرّؤساء من بعدهم، وكذلك لم يجد المتطرّفين مكاناً لهم ولن يجدوه في أي مكان بما أنَّ الثّورة الشعبية أصبحت في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع متيسّرة؛ فهي آتية لا محالة، ومن هنا استوت سفينة النّجاة على الحقّ كما استوت سفينة نوح عليه الصَّلاة والسّلام بعد الطّوفان الذي كان رحمة على المؤمنين، {وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٌ رَحِيمٌ وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا وَلَا تَكُنْ مَعَ الْكَافِرِينَ قَالَ سَآوِي إِلَى جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ

أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ وَحَالَ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ الْمُغْرَقِينَ وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ}[1].

. ثالث معطية للتكميم قولهم وجود الأحزاب الاديولوجية من إخوان مسلمين وماركسيين وبعثيين وغيرهم من المسميات الأخرى، وهذه بعد الثورتين العربيّتين في تونس ومصر لم تعدّ مخيفة؛ فقد انتهت مبرّرات وجودها التي يمكن أن تخيف من تخيف؛ فقد انصهروا في المكوّن الشعبي القادر بعد الله على إدارة شؤونه المحلية والوطنية وعلاقاته مع الآخرين، ومن لم يتّعظ بعد ذلك نقول له الاستمرار في غظ النّظر عن ذلك وحده سيكون كفيل بإدارة عجلة التغيير في الوقت غير المتوقّع.

وعليه: بعد ما جرى ممّا جرى في تونس ومصر من تغيير ثوري غير متوقّع، لم يبق شيء يخيف الحاكم وحكومته إلّا المخيف ذاته (الشعب) الذي نزع من نفسه الخوف من الحاكم واستبدله بالخوف من الله وحده؛ فاليوم والإيمان يترسّخ لم تعدّ القاعدة مخيفة، ولا الأحزاب العقائدية مخيفة، ولا التطرّف مخيف، ولا الإسرائيليون مخيفون، ولا الأمريكان مخفون، ولا أحد يخيف إلّا الله، ثمّ الشّعب على أرضه التي جُعل عليها ليكون خليفة يصلح الأرض ولا يُفسد فيها ولا يسفك دماً بغير حقّ.

في زمن المظالم الحاكم بغير حقّ يسجن من يشاء من المواطنين ويطرد من يشاء منهم، وهكذا يقتل من يشاء، ويُقصي ويغيّب من يشاء متى ما شاء دون أن يتذكّر أو يتفكّر في مشيئة الله تعالى الذي هو بكلّ شيء عليم وهو على كلّ شيء قدير؛ فالرئيس زين العابدين بن علي في أواخر أيّام طغيانه بعد أنْ بدأ يقدِّم التّنازلات تلي التنازلات سُؤل ذات مرّة من

[1] هود 41 . 44.

قِبل أحد الصّحفيين عن مدى قبوله دخول المعارضة التّونسية لتونس؛ فقال اليوم لا مانع من دخولهم، ولمّا سؤل عن حزب النهضة ورئيسه السيد (راشد الغنوشي المحترم) قال: هذا لا يمكن له الدخول إلى تونس لأنَّه ممنوع قانوناً، ولكن لأنَّ المذلَّ يذلُّ من يشاء وهو المعزّ لمن يشاء ففي نفس الأسبوع رحل الرئيس زين العابدين بن علي ذليلاً بقوّة المذل جلّ جلاله، ولم يعد له مدخلاً إلى تونس، ودخلها السيد راشد الغنوشي المحترم عزيزاً بقوّة المعزّ جلّ جلاله؛ فالحكم لله تعالى يؤتيه من يشاء وينزعه ممن يشاء كيفما يشاء متى ما يشاء مصداقاً لقوله تعالى: {قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كلّ شَيْءٍ قَدِيرٌ}[2]. ولذا فمن يطع الله يعزّه ويجعل له مخرجاً ويرزقه من حيث لا يحتسب، ومن يعصي الله إفساداً في الأرض وظلماً وفتنة وسفك دمٍ فيها بغير حقّ لابدّ له وأنْ يرحل أو يُرحّل كرهاً، قال تعالى: {وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاس وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ}[3].

. رابع معطية تكميميّة قولهم الشرعيّة، ولكن أيّة شرعيّة هذه؟ هل هي شرعية زين العابدين بن علي ومن هم على مثله الذي غيّب الرئيس التونسي الحبيب أبو رقيبة بتقرير طبي استولى به انقلاباً على قمّة سلّم السُّلطان، أم أنَّ ذلك التقرير الطبي إنْ صحّ ما جاء فيه هو حقّ يجب أن يعطى للشعب التونسي ليختار عن إرادة من يختار بدلاً من ذلك الرّئيس المجاهد الذي لم يعد قادراً على إدارة شؤون الدولة، ويحلّه محلّه رئيساً صالحاً لفترة محدّدة لتكون الفسحة من بعده لأيّ تونسي قادر على

---

[2] آل عمران 26.

[3] آل عمران 140.

تولّي هذه الأمانة الجسيمة كما هو الحال في البلدان الممارسة للديمقراطية بشفافيّة.

وهكذا جاءت أقوالهم تكمّم الأفواه بشرعية ذلك الدستور الذي صاغته حفنة من المنتمين للحاكم فوثّقته وفقاً لرؤيته ورؤية بطانته، ممّا جعل الدستور يتغيّر كلّما شاء الرّئيس تغييره لتكون موادّه الرئيسة (مهتزّة) من أجل الحفاظ على بقاء الرّئيس حاكماً مدى الحياة من على قمّة سلّم السلطان.

وعليه: فإنَّ الثّورة الشّعبية العارمة لوحدها قادرة على إسقاط رؤوس الأنظمة المكمِّمة للأفواه والحكومات الظالمة من على قمّم سُلّم السُّلطان، وحرمانها ممّا كانت تعتقد أنَّها قد كنزته اختلاساً وسرقة من أموال الشّعب وموارده لتتصرّف فيه كيفما تشاء متى ما تشاء في بلدان الآخرين، خاصّة إذا ما ضاقت بها الأحوال في البلد الأم، ولكن حكومات وشعوب العالم اليوم فاقت بهذا المتغيّر وعرفته جيّداً؛ فأوّل قرار يُتّخذ هو بدون شكّ قرار الحرمان من الاستفادة ممّا حُوِّلَ من أموال الشّعب الثائر؛ فتجمّد إلى حين إعادتها للمصدر الذي أخذت منه (الوطن الثائر) سواء أكان هذا القرار قبل السّقوط والفرار أم أنّه متزامن معه أم أنَّه جاء لاحقاً له.

ولذا فمن بعد الثّورة الشعبية التونسية والثّورة الشعبية المصرية ستكون الرّقابة أكثر دقّة وأكثر حرصاً ووضوحاً على أيِّ أموال تحوّل وأيِّ عقارات تشترى سواء من الداخل أو من الخارج، ومهما كانت الأسماء المزيّفة المنقولة عنها أو المنقولة إليها ستكون تحت السيطرة والأمانة إلى أن يتمّ تقديمها للحوكمة الشعبية والدولية.

إذن لن يكون اللجوء السياسي منقذاً كما كان منقذاً قبل الثّورة الشعبية ذات التنظيم الافتراضي (الفيسبوك)؛ فالذين كانوا يتدافعون عن الاستيلاء على الحكم بالقوّة من أجل الاكتناز والتحكّم في مصائر الشعوب لن يكونوا في دائرة المتوقّع متدافعين عليه.

وهكذا فإنَّ العالم بعد أن وُصف بالقريّة الصغيرة أصبح اليوم قابل لأن يوصف بما هو أقل مساحة وأقل حجماً وأعظم أثراً؛ فهو مجرّد صفحة واحدة تُفتح في وقتٍ واحد ممّا جعل الإذاعات ووسائل الإعلام المحلية تسقط أمام صفحة (الفيسبوك) العالميّة.

صفحة تقبل الجميع ولا تستثني أحداً، ولهذا أصبحت جميع إذاعات_العالم هي إذاعات للأيِّ وطن ولأيِّ مواطن.

إذن ممارسة الحرّية عن إرادة تمكّن الشعوب من التّفاهم الذي من خلاله يستطيعون رسم الهويّة التي يرونها الأنسب لتاريخهم ثقافة وحضارة، ومن هنا لن يكون للإملاءات ألسن ناطقة بها ولا أذان صاغية إليها، ولذا فبدون شكّ إنَّ الإملاءات من مبرّرات الرّفض، حيث لا يمكن أن تكون الاملاءات إلّا عن تسلّط وقهر، وغالباً ما يكون هذا التسلّط صادراً عن قوّة السُّلطان المطبقة سيطرتها على النّظام السياسي، ولمّا كانت الاملاءات نتيجة الرؤية الفردية أو قرار صاحب السُّلطة؛ فهذا يعني أنّه لا يراعي مصالح قاعدة الاعتبار التي يقوم عليها السُّلطان، وهذه الاملاءات في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع تنصبّ على الاهتمام في كيفية اتقاء الخطر الذي يستشعره السُّلطان نتيجة ممارساته الظالمة؛ فهي تفكّر في الخطر من زاوية مصلحة خاصّة بها ضمن دائرة القمّة، غير أنّ المصلحة الحقيقيّة هي القدرة على حشد الطّاقات لدرء الخطر عن الشّعب أو الأمّة التي تشكّل القاعدة العامّة لنيل الاعتبار، وهي التي

يقف عليها سلّم السُّلطان؛ فمن الملاحظ أنّ الأنظمة الحاكمة بقوّة الطّغيان وجبروت السُّلطان لا تفكّر غالباً إلّا في درء الخطر عن سلطتها التي قد تزعزعها قاعدة الاعتبار الشعبية بأفكارها الإصلاحية التي ترفض الاملاءات أو لا تستجيب لها على الأقلّ، والرّفض أو عدم الاستجابة في مفهوم السُّلطان الطاغي، لا يختلف في إيصال مفهوم الرِّسالة عن التصريح بالموقف لما يتضمّنه من هجوم على أساليب الحكم الاستبدادي وما ينتهكه من حقوق قاعدة الاعتبار وإن لم يكن تصريحاً، إذ أنّ عدم الاستجابة للاملاءات هو رفض لقمّة سلّم السُّلطان وفق مفهوم العادة والعقد المتعارف عليه بين قاعدة الاعتبار والسُّلطان القاهر لها بظلمه، ذلك أنّ الأنظمة الاستبدادية وفق عقدها السياسي مردود الاملاءات يجب أن يكون مفعماً بالمديح لها والثناء عليها.

وهنا تظهر حكمة فلسفة القراءة الصحيحة من قبل قاعدة سُلّم السُّلطان لِتطلُّعات المتربّع على قمّة السلّم السلطاني وأفكاره وما يريده وما لا يريده؛ فتدفع إليه ما يجعله مطمئناً من المدح والثّناء دون أن تتخلّى في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع عن طموحاتها وآمالها، ومن ثمّ تحتفظ بوعيها وتختزن في ذاكرتها تلك المظالم الناتجة عن الاملاءات والتغييب والتحقير والتسفيه لتحاجج بها في الوقت المناسب، أو تداهم الطاغية بها ثورة تجعل قاعدة الاعتبار (الشَّعب) هي القمّة ولا قمّة سواها.

ولذا فمن خلال الاملاءات يتمّ فرض السّيطرة من قِبل من اعتلى سدّة الحكم بغير حقّ، والتحكّم في مركز القرار السياسي وصناعته لخدمة المصالح الشخصية المتحكّمة في السياسة نفسها، على حساب مصالح الشّعب والأمّة وثرواتها وحضارتها وثقافتها ومعتقداتها الخيّرة وقيمها الحميدة، وبذلك يتمّ إضعاف فاعلية التأثير على القمّة التي يقوم عليها

سلّم السُّلطان بتغييب القوّة المؤثّرة في الاتجاه العام، علماً بأنَّ السُّلطان يجب أنْ يستمدّ شرعيته ممّن يفرض املاءته عليه.

إنّ الاملاءات الصادرة عن سلطان القهر هي تعبير عن الفساد في أسوأ حالاته وعن الظلم بأبشع صوره، وهنا تكمن المشكلة الأخلاقية، ليس بمعنى سوء الأدب، وإنّما سوء القوانين والتشريعات والمراسم التي تمثّل صور الاملاءات الملزمة على شكل قانون، حتَّى يصبح ذلك جزءاً من صلب ثقافة المجتمع. وجزءاً من التركيبة الاجتماعية.

وهنا يكمن صلب المشكلة في الصراع الدائر بين القمّة التي تحاول فرض الاملاءات بصور مختلفة وأشكال شتى، تارة على هيئة نظم وقوانين، أو بالترهيب والقمع والظلم والبغي تارة أخرى، ومن ثمّ يُخيّل لصاحب السُّلطان الظالم أنَّ تلك الاملاءات تصبح مع مرور الزمن وكأنَّها جينات أخلاقية متوارثة لدى الأجيال، بينما في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع هي دوافع تُحفّز على التمرّد والثورة من أجل التغيير.

وعليه: ليس هناك ثمّة أمل في أيِّ تغيير إذا كان الإنسان على مستوى قاعدة الاعتبار يعاني التأقلم مع تلك الاملاءات على ما فيها من السّلبية والتبعية والمذلّة، ليصبح ذلك امتداد تاريخي يربط الواقع بماضيه الذي استكان لما يمليه عليه السُّلطان من قمّته، والاستكانة هذه لا نقول أنّها خيانة للذّات الاجتماعية من قبل المجتمع، وإنّما هي خيانة متعمّدة من قبل مصادر الإملاء، وليست مجرّد فساد يتمثّل في اختلاس الأموال والسطو على المناصب، علماً أنّ قاعدة الاعتبار (الشّعب) التي لا تقاوم فساد حكّامها، تصبح جزءاً رئيساً من فساده الذي به يستمرّ تسلّط القمّة، إذ أنّ تلك الاملاءات تُستغلّ من قبل طبقة اجتماعية تدّعي الانتماء للقمّة

مع كونها جزءاً من الحياة الاجتماعية، إلّا أنّها لا تخجل من فسادها وانحرافها، بحيث تعتبر ذلك حياة طبيعية بالنسبة لها.

إنّ املاءات القمّة على القاعدة تعرّض أمن الشّعب والأمّة كلّه للخطر، فلقد أثبتت التجارب والأحداث أنّ الفئة المتربّعة على عرش القمّة غصباً وقهراً، لن تقف أطماعها عند هذا الحدّ، بل إنّها تسعى حثيثاً إلى تمزيق المجتمع وجعله فئات وطبقات وشرائح وقبائل من أجل إضعافه لتكون هي الأقوى دائماً، وبالتّالي فإنَّ إضعاف قدرته على مقاومة الاملاءات التي تصدر من القمّة، تكون عاملاً آخر في المحافظة على مصالح القمّة والزيادة في المكاسب غير المشروعة بالظلم والقهر والتسلّط، ومن أجل هذا تضع القمّة إستراتيجية ثابتة تقوم على توجيه ضربات مباغتة ومفاجئة في المجتمع لخلق أزمات مفتعلة يتمّ بها تحويل الأنظار عن الحقائق من جهة، وهضم ما ابتلعته من حقوق السواد الأعظم من النَّاس من جهة ثانية، بحيث يتخلّل ذلك رفع شعارات مهدّئة للمشاعر تحاكي الإصلاح والتغيير تارة، أو تبثّ الرّعب والخوف من خطر اتجاهات سياسية واقعية أو مفترضة تارة أخرى، وذلك لتخدير وعي الفريسة وفكرها ريثما يتمُّ توجيه الضربة التالية وهكذا.

ومن هنا تكون إستراتيجية القمّة المتسلّطة قائمة على ضرورة تفكيك أوصال مجتمعها وتمزيقه إلى اتجاهات متصارعة فيما بينها بإشاعة الفتن، لتكون هي الحكم الرّشيد الذي يطرح لها الرّأي الصواب من وجهة نظره بما يخدم مصلحته واستمراره في سدّة الحكم والسُّلطان؛ فيظهر التدليس في أبشع صوره لدى البعض من المتربّعين على قمّة سلّم السُّلطان بما يطرحون من مصطلحات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية لها علاقة بالعقد الاجتماعي للمجتمع المقهور بتلك القمّة، ويكون في

دائرة الممكن في محاولات لطمس معالم عقيدة تقوم على أصل أو أصول تتفرّع منها جزئيّات كثيرة؛ فتسعى السُّلطة عادة إلى المحافظة على مسمّى كلّي من تلك العقيدة، ثمَّ تعمل على الانحراف بالتفاصيل في عملية التبديل والتّغيير وإدخال مصطلحات تعطي عكس دلالة المفاهيم الحقيقيّة وتسوّقها تحت ذلك العنوان المسمّى، أو تعمد إلى المحافظة على الجزئيات في أصولها وتنحرف بالمبدأ العام أو العنوان الرّئيس الذي يضمّ هذه الأصول في جزئياته وذلك حسب ما تمليه مصلحة النّظام في استمراره في المحافظة على مكاسبه السلطوية التي لن يتخلّى عنها تحت أيّة ضغوط حتَّى الرّمق الأخير. وهكذا يتمّ التلاعب بالمصطلحات السياسية التي يظنّ الحاكم أنّها تنطلي على مفكري الأمّة ومثقّفيها.

وكما أنَّ الإملاءات مقوّضة للقيم الحميدة؛ فكذلك التزوير من الكبائر المقوّضة للقيم المرسّخة لقيمة الإنسان وكرامته؛ فالتّزوير بدون شكّ هو تبديل للحقائق وتحييدها عن مفاهيمها وما يجب أن تكون عليه، ولذا فإنَّ اضطلاع الدولة بمسؤولية تطبيق سياسات تخدم سلّم السُّلطة تحت ذريعة مصلحة الأمّة والوطن، ما هو إلّا تقويض لقيم الأمّة وتزوير لإرادتها وطموحها وآمالها وتطلّعاتها ومصالحها، ذلك أنّنا نجد تلك السّياسات تنعكس آثارها السّلبية على الغالبية العظمى من أبناء الأمّة التي لا ينطلي عليها التزوير، ولذا تلجأ السُّلطة إلى فرض تلك السّياسات من أعلى القمّة على أنّها تعبير عن رأي قاعدة الاعتبار المفترضة، ثمّ بدعوى رعاية مصالح المجتمع وحماية أمنه واستقراره تُقدِم على إجراءات أخرى لتغطّي التّزوير بتزوير آخر، بدعوى ما يتطلّب ذلك من ضرورة منع المعارضة من المشاركة الحقيقية على السّاحة السياسية، بأسباب وذرائع ضمن قائمة من الاتّهامات، تبدأ ولا تكاد تنتهي إلّا بالقضاء على

تلك المعارضة، من خلال التّزوير بأنّها مدفوعة من جهات خارجية، ولكن في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع كلّ شيء ممكن، وبهذا تتّجه السُّلطة إلى زيادة قبضتها الأمنية على المواطنين وتقيّد حركتهم بما يؤدّي إلى استعبادهم في فرض ما لا طاقة لهم به، واستبعادهم من المشاركة السياسية الحقيقية، وجلّ ما تقدّمه معظم هذه الأنظمة هامش ضئيل قد يُسمح من خلاله بالتّعبير الجزئي، في الوقت الذي يتطلّب حركة تؤدّي إلى التغيير الكلّي، ولكنّ السُّلطة والنظام الذي هذا شأنه، يلجأ إلى التّزوير ليأخذ جرعة تمدّه في استمرار طغيانه على مستوى الذّات، وبهدف التجميل على السّاحة الدولية من جهة، وامتصاص الغضب محليّاً من جهة ثانية، وهكذا سيظلُّ الحال إلى أن تتقدّم الجماهير لتمتلك زمام الأمر الذي يعيد الاعتبار ويمكِّن من نيل الاعتراف والتقدير.

إنَّ العلاقة بين الاحتكار والتزوير علاقة حميمة لا تكاد عراها تنفصم، علاقة بين احتكار السُّلطة السياسية من قِبل قلة تدور في فلك مصلحتها بصرف النّظر عن مشروعيّة تلك المصلحة، وهي لا تحتمل معارضة أو تسمح بوجودها إلّا ضمن إملاءاتها، وبالتّالي لا تسمح بأيِّ قدر من تداول السُّلطة، وبين الفساد السياسي الذي يتمثّل في تزوير الانتخابات، وتعيين الأقارب في المجالس والمناصب ذات العائد السياسي والاقتصادي الكبير! وعلاقة أخرى من نوع آخر للمتسلّطين على القمّة بين احتكار السُّلطة السياسية واستبعاد المواطنين من المشاركة، وذلك في حرص المتسلّطين على إقامة علاقات مساندة فيما بينهم من الدفاع والتزكية والأحقيّة في الاستحواذ، عن طريق المجاملة والتغاضي لأعضاء النخبة الحاكمة في شكل السيطرة، أو غصب ثروات الدولة من الأراضي

والمصانع والشركات والمساكن الفاخرة والفنادق بأسعار رمزية عن طريق التزوير، ثمّ تتوسّع هذه الدائرة لتشمل جزءاً مهماً للسّلطة الحاكمة التي تستمدُّ منها استكمال عملية التّزوير وترويجها على أنّها حقيقة، ألا وهي الشبكة الإعلامية التي يخلقها النّظام الحاكم كونها تؤدّي له خدمات جليلة في تزوير الحقائق وتزييف وعي المواطنين.

إنّ قدرة الجهاز الإعلامي المرئي والمسموع والمقروء الذي تمَّ تزويره من قِبل السّلطان، له القدرة على تزوير الحقائق بآليات وأدوات ووسائل، يأمل من خلالها التمكّن من تغيير البنية الفكرية للمجتمع، ولكنّه في الوقت نفسه يزيد من حدّة الاستقطاب الاجتماعي في تناسب عكسي مع القمّة، ويوسّع الفجوة بين قلّة تملك السُّلطة والمال والسلاح ووسائل الإنتاج والخدمات، وبين غالبية مستعَبدة مهمّشة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ومضطهدة فكرياً، ومع زيادة نهج التزوير، يزداد ارتفاع معدّلات الفقر والبطالة والفساد من خلال التّزوير الإعلامي، ويزداد في مقابل ذلك الغضب على قمة سلم السُّلطان حتَّى تشتعل نار الثّورة من قاعدة الاعتبار ويحق الحقّ عن إرادة.

ولذا فإنّ الواقع يقرأ غير ما هو مكتوب في وسائل الإعلام المزوّرة، إذ أنّ الواقع الاجتماعي الذي يسوسه هذا النّوع من الأنظمة الحاكمة، يوضّح المظاهر الصارخة للفجوة بين نخبة المتربّعين على القمّة، وبين السّادة في قاعدة الاعتبار، الأمر الذي يؤثّر في منظومة القيم السائدة في المجتمع، والمرتبطة بما يشبع الحاجات المتطوِّرة والمتنوِّعة سياسة واقتصاداً حيث السيطرة عليها من قِبل تلك القلّة التي تتجمّع لديها الأموال ومن ثمّ تحجبها عن المجتمع كي لا يطمح إلى ما هو أكثر من رغيف الخبز، ويترتّب على ذلك سيادة القيم الماديّة على الفضائل والقيم

الأخلاقية والقانونية بصرف النظر عن عملية التزوير، لأنّ المقياس يصبح ماديّاً وليس كيفيّاً، أيّ أنّ القيمة الأخلاقية أصبحت تتعامل مع التراكم المادّي على أنّه يجب أن يُحترم، ولا تحاكم الأسلوب والطريقة التي تمّ بها الحصول على هذا التراكم الذي يحافظ على السُّلطان ويحكم قبضته على المحكومين بمساعدة تزوير وسائل الإعلام.

وهكذا التّزوير الأمني المساند للحاكم الذي مكّن الأقارب وضعفاء الانتماء للوطن ومصالحه العليا من التربع من حوله على سدّة الحكم (قمّة سلّم السلطان)؛ فيزيِّنون له الأحوال وكأنَّها الأنموذج الأمثل حتَّى لا يلتفت لمفاسدهم المشتركة، وتتمّ التغطيّة بجدارة على ما أفسدوه من إفساد مالي واقتصادي، وما افسدوا من قيم حميدة، وما استبدلوه لها من مفاسد جِسام.

إنّ أهم مصادر ضياع الحقائق هو أخذها من غير أهلها، أو التسليم بها على عواهنها، وبالتّالي فحديث النخبة المتسلّطة عادة ما يكون في المثاليات الأخلاقية والقانونية التي ترقى بالمجتمع الذي يتحدّث عنه إلى قمّة العدالة من الجانب النظري، حتَّى إذا ساق أحد المستمعين له مثالاً واقعياً مخالفاً لما يقول، فسرعان ما يكون الجواب أنّ هذه القضية ليست مجالاً لبحثنا وهي خارجة عن موضوعنا بطفرة غاية في تزوير الحقائق، أو يحيله على ما قالته الصحف ووسائل الإعلام ليقف منها على ما جعلته حقيقة يجب أن يسلّم بها كون هذه الوسائل لسان حال السُّلطان؛ فكيف يصدّق من هذا حاله وكلامه مدعوم بدليل مزوّر صنعه هو لوقت حاجته.

إنّ المتلقي إن لم يكن مشاركاً بالأحداث أو شاهداً عليها، فلا يطمئنّ إلى المصادر لعدم حيادها، أو لعدم وجود وسائل أمينة لنقل حقيقة ما جرى،

ولذا فإنّ من متممّات التّزوير منع الوسائل الأمينة ذات الثّقة من حضور وقائع الأحداث.

فالتّزوير هو أكبر ما يقوّض القيم التي لا يقبل المواطن بتزويرها، ولكن دائماً عندما تزوّر أمامه قيمة من القيم الحميدة يزداد تمسّكاً بها حتَّى وإن اضطر أن ينافق السّلطان إلى حين اقتناص الفرصة التي يتمكّن من خلالها من القضاء على ذلك المزوّر للحقائق التي تشكل كبرياء الشّعب بأسره أو الأمَّة بأسرها.

تقويض ممارسة الحقوق

الحقوق طبيعيّا قيمة واجبة الممارسة بكلّ حرّيّة، ولكن مع أنَّها حقوق قابلة للممارسة عن إرادة، إلّا أنَّها في أوطان التكميم تتعرّض للتقويض بمبررات لا أخلاقيّة، منها: أنَّ المواطن لم يكن في مستوى الإدراك السياسي الذي به يتمكّن من ممارسة حريّته سياسيّاً، وهو أيضاً لم يخبر بعد إدارة الشؤون الاقتصادية، وبالتَّالي فإنَّ الحكومة هي المسؤولة عن ذلك، ممّا يستدعي سنّ القوانين التي تخوّل الحكومة لأن تحلَّ محلّه، وهذه الحكومة لا تستطيع أنَّ تحلّ محلّه كاملاً إلّا بعد أن تعرض كلّ شيء على قمّة السُّلطان الذي بيده أمر كلّ شيء، ولأنَّ المواطن يعرف حقيقة الأمر بأنَّ ذلك هو سلب لإرادته؛ فيرفض بداية، ويقبل وسطاً عن غير إرادة حرّة، ويثور نهاية بكلّ إرادة حتَّى يسقط قمّة السُّلطان من على قمَّة السُّلم السُّلطاني ويستردّ حقوقه على التّمام.

إذن الحقّ لا يحقّه إلَّا الحقّ، والباطل لا يسنده إلّا باطل، ولذا فالفرق كبير بين من يتّصف بالحقّ حتَّى يسمى به ويتّصف، وبين من يرتكب

الباطل حتَّى يتّصف به، وإذا أوضحنا ذلك فإنَّ (الحقّ لا يحقّه إلّا الحقّ) ولتبيان ذلك نقول:

. كلمة الحقّ الأولى في الجملة السابقة: تدلّ على التصاق الفعل بفاعله.

. وكلمة الحقّ التالية في الجملة السابقة، تدلّ على المصدر الذي يُستمدّ الحقّ منه.

. وكلمة التّوسط بين الحقّين (لا يحقّه) تدلّ على أن الحقّ لا يستطيع إحقاقه هو كما هو إلّا الحقّ الذي أُستمدّ منه.

وفي المقابل لِمَا ذكرنا جاءت الجملة التالية: (الباطل لا يسنده إلّا الباطل)، وهذه الجملة هي الأخرى حقّ، ولكنَّها ليست الحقّ الذي جاء بالحقّ؛ فكلمة الباطل التي وردت أوّلاً في جملة ما بين القوسين السابقين، هي الباطل هو كما هو، والباطل التالي للباطل في ذات الجملة، هو: الفاعل للفعل الباطل، وهو الذي لا تسنده حُجَّة حقّ.

والحقّ في معناه ما يعاكس معنى الباطل دلالة ومفهوماً، وهو لا يعرف إلّا بأنَّه الحقّ، سواء اسم أو صفة أو فعل، ولهذا فللحقّ دائماً مكارم الأخلاق التي يجب أن يتمّ الاتصاف بها، والحقّ أيضاً يتوحّد مع الذات، ويتوحّد مع القول، ويتوحّد مع العمل، ويتوحّد مع السلوك، ويتوحّد مع الفعل، وعندما يتمّ التوحّد به يأخذ المتوحّد به صفة الحقّ الذي لا يتبدّل (هو كما هو)، ولكن وللأسف الشديد الحقّ على المستوى البشري هو دائماً في أوطان التكميم يتعرّض للاختطاف من الممارسة، ممّا يجعله قيمة مقوضة بالقوّة التي لا يرتضيها من قوّضت حقوقه عن الممارسة الحرّة.

وعليه: طبيعيّاً الحقُّ يمارس ويؤخذ بإرادة أو يُنتزع بالقوّة، ولأنّه يُؤخذ؛ فهذا يعني أنَّ الحواس هي التي يتمُّ بها التعرُّف على الحقوق، ويتمّ بها

أيضاً إشباعها، ولذلك تؤخذ الحقوق عن طريق الحواس؛ فعندما تكون المشاهدة حقّاً؛ فلا ينبغي لأحدٍ أن يحرم آخر منها، وإذا كانت الملاحظة أيضاً حقّاً؛ فلا ينبغي لأحدٍ أن يحرم آخر منها، وهكذا عندما يكون الاستماع والذوق واللّمس والتفكير والتعليم والعمل حقوقاً؛ فلا ينبغي لأحدٍ أن يحرم أحد منها، ولأنّها حقوق فينبغي أن تمارس بإرادة، ولذا فالحقوق تُسلّم فتُستلم عندما تكون في متناول الاثنين أو الأكثر.

والنظام الديمقراطي هو النظام الذي لا تقع فيه الحقوق في خانة المطالب؛ فإذا كانت في خانة المطالب؛ فإنَّ ذلك يعني أنَّ هناك قيوداً تحول بين الطالب والمطلب (بين الحاجة ومشبعاتها).

إذن الحقوق ينبغي ألّا تكون مطالب، بل ينبغي أن تكون إشباعات تؤخذ بإرادة وفقاً للحاجة؛ فالسلطة حقّ، والثروة حقّ لا ينبغي احتكارهما من أحدٍ، ولا ينبغي أن تكون مِنَّة من أحدٍ.

ولا يمكن أن تؤخذ الحقوق أو تمارس ما لم تتوافر اشتراطاتها الرئيسة وهي:

1 . الرَّغبة: هي القوَّة العقلية الموجّهة لهدفٍ محدّدٍ أو موضوعٍ بعينه، وهي إحساس نفسي تجاه الآخر وشعور بالميل إليه، وهذا ما يجعل روح التجاذب تُحرّض على المتابعة والاقتراب ممّن تتوافر فيه اشتراطات الإشباع المرّضي؛ فالإنسان السوي دائماً تملؤه الرّغبة وتشدّه تجاه ما ينبغي أن يكون له من حقوق، وهو لا يأمل أبداً أن يحول أحد بينه وبينها، وإن أُكرها من أحدٍ على ذلك فيرفض، ثمّ يتمرّد، ثمّ يثور إلى أن يعيد حقوقه للممارسة أو يستشهد دونها.

2 . الإرادة: تُعدّ الإرادة نشاطاً عقليّاً على درجة عالية من الوعي يتمكّن من خلالها الفرد من اتخاذ القرار بحريّةٍ رفضاً أو قبولاً، وفي ذات الوقت

يمتلك صاحب الإرادة المقدرة والإقدام على الفعل والسلوك؛ فمن امتلك زمام أمره إرادة تامّة تقدّم تجاه ما يرغب دون أن تكون رغبته على حساب رغبات الآخرين، ولكن الإرادة في معظم الأحيان تُكبح من الطاغية الذي يلجم الأفواه المطالبة بها؛ فيحدث التنازل عن ممارسة الحقوق عن غير إرادة، ويسود النّفاق دوائر الحاكم والمحكوم إلى حين أنْ تتاح الفرصة الأخيرة للانقضاض على ذلك المقوّض للقيم الكريمة التي بإعادتها يعيد المواطن حقوقه كاملة للممارسة الحرة.

3 . الطلب: نظراً للإحساس بالحاجة والتعرُّف على بواعث مشبعاتها تصبح المطالبة بالمُشبِع حقّ لا يمكن التخلّي عنه، ولا يهدأ البال وتطمئن النّفس إلّا بأخذ ما يشبع ويحقِّق الرّضا، ولأنَّ الحقوق في الأوطان الحرّة تمارس، لذا لا يوجد من يطالب بها، أمَّا في أوطان التكميم فإنَّ المطالبة بها جريمة يعاقب عليها القانون، ولهذا يُظهر المواطنون المحرومون من ممارسة حقوقهم الطّاعة للقانون الذي سُنَّ لحرمانهم من ممارسة حقوقهم ويبطنون له ولمن سنّه ما لم يكن متوقّعا لأولئك الذين سنّوا ذلك القانون الظالم.

وعليه: فإنَّ الحقّ يمارس، ومن يحرم من ممارسته بالقوّة سيكون رافضاً لتلك القوّة، وسيكون متربّص الدوائر بمن حرمه من ممارستها إلى أن يطيح به بالقوّة، ولذا فحرمان المواطن من ممارسة حقوقه في السُّلطة والثروة والسياسة وفي الرّغبة يدفعه بالقوّة إلى الرّفض وقبول التحدّي، ممّا يجعل المحرومون من ممارسة حقوقهم يشكّلون كتلة عظيمة لا تغلبها قوّة؛ فهكذا كان حال الشعوب العربية كتلة عظيمة فرضت الحقّ وأقدمت على ممارسته بالقوّة؛ فهي اليوم تقصي الطاغية أو ترحّله تحت مظلّة دولية أو تحاكمه بعد أن كان يحاكمها، أو يسقط ضحيّة في الميدان دون

أسف عليه، وهكذا ستكون ثورات الشعوب التَّاريخية؛ فليتّعظ من يتّعظ وإلّا لن تتوقّف المواجهة الشعبيّة شبر شبر، بيت بيت، دار دار، زنقة زنقة، فرد فرد.

تقويض أداء الواجبات

الواجب باعتباره واجباً؛ فهو قيمة حميدة ينبغي أن يؤدّى، ولذا فالواجب يُؤدّى في مقابل استلام أو أخذ الحقّ وممارسته عن إرادة، وأداء الواجبات هو الذي يجعل الذات الفردية أو الجماعية والمجتمعية في حالة الإيجاب، أمّا اقتصار الفرد أو الجماعة والمجتمع على أخذ الحقوق؛ فإنَّ ذلك يجعل المستلم طرفاً سالباً، والذي يغيّره إلى حالة الإيجاب هو أداؤه الواجبات، ولهذا من الواجب أن تعمل وتفعل وتسلك في مقابل ما أخذت أو أعطي إليك، وهذا لا يعني أنَّ الحقوق والواجبات هما كفتا الميزان في مكوّن ممارسة الديمقراطية، بل هناك شيء آخر من مكوِّناتها ألا وهو المسؤولية، ولذا لا يمكن أن يؤدَّى الواجب بنجاح إلّا وتحمُّل المسؤولية جزءاً من أدائه، وهكذا حال المسؤوليّة هي الأخرى لا تؤدّى بنجاح إلّا والواجب يصاحبها.

وهنا فالعلاقة قوّيّة بين ممارسة الحقوق وأداء الواجبات وحمْل المسؤوليّات، والعلائق في مجملها هي نتيجة وجود طرفان أو أكثر ممّا يستوجب أن يسود الحوار بينهم حتَّى يسري أو يسود القبول والتقارب والتفاعل أو يسود الرّفض والابتعاد والفرقة أو الانسحاب، وفي حالة القبول والتّفاعل الذّاتي تتكوّن العلاقات وتقوى الروابط الاجتماعية والإنسانية، وعندما تتكوّن العلاقات يترتّب على ذلك بالضرورة أخذٌ كما هو مبيّن في الحقوق، وعطاء كما هو الحال في الواجبات، وهذا يعني أنَّ

العلاقة بين المسؤوليّات والحقوق والواجبات هي علاقة قرار وأخذ وعطاء، أيّ في اتخاذ القرار مسؤولية، وفي الأخذ حقوق، وفي العطاء واجبات، وعليه لا يمكن أن يتمّ الأخذ والعطاء عن وعي إلّا والمسؤولية في ذلك سابقة عليهما، ولو أخذنا وليّ الأمر على سبيل المثال: نجد أنّه مسؤول على أفراد أسرته وفي الوقت ذاته لهم عليه واجبات ينبغي أن يؤدِّيها تجاههم، وما يعدّ واجبات على وليّ الأمر تجاه الأسرة هي ذاتها تعدّ حقوقاً بالنّسبة لهم، وهكذا في حالة التّبادل يظلُّ لوّلي الأمر حقوق ينبغي أن يأخذها أو يطلبها، وفي ذات الوقت تعدّ واجباً على أفراد الأسرة أداؤها، ولذلك الحقوق والواجبات والمسؤوليات الذاتية يتمّم بعضها بعضاً كما تتمّم أضلاع المثلث المتساوي الأضلاع بعضها بعضاً.

ولأنَّ الحقوق واجبة الممارسة بإرادة؛ فكذلك الواجبات والمسؤوليّات ينبغي أن تؤدّى وتحمل بإرادة، ولكن إن اعترض معترض من أصحابها بالمنع كرهاً؛ فليس لهم بدّ إلّا الرّفض وقبول التحدّي وإعلان المواجهة، ولذا عندما يتحدّى السُّلطان الشّعب بأسره ويحرمه من ممارسة حقوقه وأداء واجباته وحمل مسؤوليّاته ستكون المواجهة ثورة كما كانت في ميادين وساحات الثّورة الشعبية في الوطن العربي.

ولأنَّ الواجب ينبغي أن يؤدّى فلا داعٍ لأحدٍ من أفراد الشّعب أن يتأخّر عن أدائه، وإذا تأخر فينبغي أن تلزمه القوانين الشرعية المستمدّة من الدساتير التي أقرَّها الشّعب بأسره دون تغييب ولا إقصاء لأحدٍ من المشاركة.

ومع أنَّ الواجبات تؤدّى، إلّا أن أداءها قد لا يكون ميسّراً بأسباب كثرة العوائق التي تقوّضها بالقوّة الإكراهيّة؛ فإذا كان من واجب الحكومة ومن هو متربّع على قمّة سُلّم السُّلطان أن يجعلوا مصلحة الوطن فوق الجميع،

وأمنه من أجل الجميع، وتقدّمه بالجميع ومن أجل الجميع ولم لا يفعلوا ذلك، بل نجدهم على رأس من يخترقون هذا الأمر بما يفعلونه من إجراءات تقويضيّة لحريّة المواطن وأمنه ومستقبله، ولذا كيف يمكن للمواطن أن يكوِّن معهم علاقة وديّة وطيّبة؟ فالموطن في مثل هذه الأوطان لا يقدم على شيء إلّا كرهاً، ولهذا كلّما تضاعفت أفعال الإكراه تفجّرت الثّورة المنقذ.

تقويض حمْل المسؤوليّة

المسؤوليّة التي يجب أن تُحمل من قبل الذين يتعلّق أمر حملها بهم تعرّضت للتقويض من قبل الذي يتحكّم في أمر الوطن والمواطنين بغير حقّ، ممّا عاق سبيلهم من التمكّن من حملها، وهذا الأمر هو الذي جعل أصحابها تُبّع لمن قوّضها وحال بينهم وبين حملها، ولأنَّ حمْل المسؤولية عبء واجب الحمْل، لذا فمن يقبل بحمل هذا العبء يكون راضياً بمشاركته في الأمر المتعلّق بحياته وشؤونه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي مقابل ذلك من يحرم من المشاركة في حمل المسؤوليّة لا يستشعر الحريّة، ممّا يجعله يرفض من يحرمه من حملها، وإذا تمسّك الخصم (الحاكم المحتكر للمسؤوليّة) ستكون المواجهة معه هي السبيل إلى بلوغ الحلّ.

إذن المسؤوليّة عبء يستوجب حمْله وتحمُّل ما يترتّب عليها من أعباء جِسام، ولذا فإنَّ العلاقة قويّة ومترابطة بين الحقوق والواجبات والمسؤوليات المتعلِّقة بتحقيق الشخصيّة المتوازنة؛ فالحقوق تترتّب عليها مطالب أو أخذ، والواجبات يترتّب عليها أداء أو عطاء، وهذه تستوجب مسؤوليّة تحميها وتحرسها من المخاطر، وإنْ لم يتوافر ذلك تصبح

الحقوق والواجبات كما يقولون في مهب الريح، ممَّا جعل المسؤولية هي الضرورة التي تحقِّق الحماية أو الحراسة اللازمة؛ فالحارس أو الجندي الذي يحرس مقرّاً عامّاً لو لم يكن واعياً بأعباء المسؤولية الملقاة عليه لا يمكن أن يؤتمن جانبه، وهكذا حال الطبيب إنْ لم يكن مسؤولاً، لا يمكن أن يؤدّي واجبه بأمانة؛ فالواجب بلا مسؤولية لا يمكن أن يؤدِّى بأمانة، وهكذا حال الحقوق إذا لم تؤخذ بمسؤوليّة لا يمكن أن تمارس بأمانة وموضوعيّة.

ولذا تكمن المسؤولية في تحمُّل المخاطر والأعباء المترتِّبة على أداء الفعل أو السلوك سواء أكان حقّاً أم واجباً، ولهذا فهي عبء يستوجب التحمُّل، ولأنَّها كذلك؛ فهي عمليّة عقليّة تُبنى على معطيات أو مسلّمات تستوجب التحليل وإجراء الحسابات الذهنية، وتستوجب التمييز بين الخطأ والصواب، وبين الحلال والحرام وبين القوَّة والإرادة، ثم أخذ القرار، وتحمّل الأعباء المترتِّبة على ذلك.

حمْل المسؤوليّة التزام ووفاء بعهود؛ فمن يوفِّي بما تعهّد به كان مسؤولاً، ومن لم يوفِّ بذلك لن يكون مسؤولاً، سواء أكان مُكلّفاً بما كُلِّف به من مهام ووظائف في قاعدة الدولة أم وسطها أم على رأسها، وسواء أكان ممّن يتولّون مهام تجارة وبيع وشراء، أم كان ممّن يتولون رعايةٍ لأسرةٍ أو قُصَّر، قال تعالى: {وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كلّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ

مَرَحًا إِنَّكَ لَنْ تَخْرِقَ الْأَرْضَ وَلَنْ تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولًا كلّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا}[4].

ولأنَّ حمْل المسؤوليّة عبء؛ فحمْلهُ ليس هيِّناً، ومن يقبل بحمله فعليه بالأمانة والوفاء بالعهد وإلّا سيجد نفسه ظلوماً جهولاً، ولأنَّ المسؤوليّة عبء جسيم وحمْلها ليس هيِّناً؛ فهي تستوجب تقوى الله حتَّى لا يكون المسؤول مُفسِداً لعلاقات النَّاس.

ولذا فإنَّ تحمّل المسؤولية يتطلّب مبرّرات موضوعية لممارستها بإرادة وهذه المبرّرات هي:

1 . الصلاحيات: الصّلاحيّات تقرّها الدساتير وتسنُّ لها القوانين التي من خلالها يتمكّن المسؤول من حمل أعباء المسؤوليّة، ولذا فإنْ لم تُمنح صلاحيّات دستورية وقانونية للمسؤول فلن يجد المسؤول مسؤولية يحملها، ولن يكون فعّالاً في أداء مهامه ومسؤولياته ممّا يجعل الفساد يتفشّى في دوائر الدّولة من خلال مسؤوليها، وهنا فالصلاحيات هي مجال الامتداد المسموح به للمسؤول الذي عندما يفعل يكون مسؤولاً، ومن يريد أن يكون مسؤولاً يجب أن يكون واعياً بصلاحياته تشريعاً قبل أن يقدِمَ على أفعال المسؤوليّة، وإنْ أقدمَ قبل ذلك سيجد نفسه في قفص الاتهامِ مذنباً.

أمَّا إذا انفرد أحد بمهام المسؤولية دون أن تكون له صلاحيّات دستورية وقانونية فيعتبر كلّ ما يقوم به باطل، ولذا سيكون معرّض للمسائلة والمعاقبة؛ فالذين انقلبوا بالقوّة استيلاء على السّلطة فهم يحكمون بغير صلاحيّات شرعية، وإن يعتقدوا أنَّهم قد شرّعوا لأنفسهم ما شرّعوا، نقول لهم أنَّ الشرائع لا تكون إلّا من مصادر ثابتة من دين أو عرفٍ شريطة أن تستمدّ الدساتير منها عن إرادة، أمَّا الاغتصاب فهو المحرّم والجرّم.

---

[4] الإسراء 34 . 38.

2 . الاختصاصات: هي مجال الامتداد في دائرة المسموح به؛ فعندما يلتزم المسؤول بالحركة داخل مجال الامتداد تُعدّ ذاته متّزنة ومعتدلة في الحركة الموجبة، وعندما تخرج عن ذلك تقع في دائرة المساءلة والمحاسبة والعقاب، حيث تعدّ مثل هذه الأفعال أفعالاً سالبة أو منحرفة، وعليه لكي تؤدّى المسؤولية بإرادة في دائرة الإيجابية ينبغي أن تتماثل الصلاحيات مع الاختصاصات.

3 . الوعي: هو الاستنارة المترتّبة على النّضج العقلي الذي به تؤدّى وظيفة الجهاز العصبي للإنسان، وهو نشاط ذهني أو فكري للعقل؛ فبالوعي يتمكّن الإنسان من التبيُّن والمعرفة، كما أنّه يتمكّن من التّمييز بين الأفعال الموجبة والأفعال السالبة والتّمييز بين كلّ مفضّل ومرغوب، وبين ما هو غير ذلك ومرفوض، ولذا فإنَّ الوعي على صلة مباشرة بالمدركات العقلية التي تمكّن الإنسان من الفهم والتفهّم والاستيعاب، كما أنّها تمكّنه من الاختيار والتنفيذ والتقويم بمسؤوليّة، ممّا يجعل الشخصيّة المسؤولة هي مركز الاعتدال والمعرفة الواعية مع وافر التوازن الانفعالي والسلوكي.

4 . القدرة: القدرة الذاتية هي التي تُمكِّن الإنسان من التحمّل لما يجب أنْ يتمَّ تحمُّله باعتبارها طاقة تستوجب توفُّر الاستعداد للقيام بالمسؤولية في حدود القدرة على المستوى النفسي والمستوى البدني والمستوى المادّي والمعرفي، ومن هنا يتمَّ اتخاذ القرار المناسب للموضوع المناسب، ويُتّخذ القرار (أيِّ قرار) على مستوى المسؤولية وفقاً لمعايير موضوعية ومعطيات أو مسلِّمات وإمكانات ومتطلّبات ورغبات وحاجات متطوّرة من أجل تحقيق الإشباع الحقّ.

ولكن في كثيرٍ من الأحيان وخاصّة عندما لا تتعادل القوَّة ولا يتوازن مصدر القرار في اتخاذه بمبررات غير موضوعية، تشتعل نيران الفتن، وقد تكون الصّدامات والنّزاعات الدّامية بين قبائل وطوائف وأحزاب الوطن وطبقاته من أجل تحقيق أفعال المغالبة والإقصاء الداخلي، وقد يكون الصراع والاقتتال بين الأنا والآخر بأسباب عدم توازن القوَّة، ممّا يجعل الطمع سائداً في نفوس الأقوياء، والضّعف راكناً في نفوس الضعفاء المطموع فيهم أو في خيراتهم وثروات أوطانهم؛ فلا حلّ لأيِّ مشكلة على المستوى الدّاخلي والخارجي إلّا بالعمل الذي يُمكِّن من امتلاك القوَّة عُدَّة وعتاداً واستعداداً وتأهباً من أجل الإقدام على الفعل وأدائه، ولذا فمن يستشعر الحريّة يرفض كلّ شيء من أجل بلوغها، ويقبل بدفع الثمن حتَّى يبلغها، ومن يعتقد أنَّه بتقويضه للقيم ينجوا من المخاطر، نقول له لا شيء يوقع بك في المخاطر أكثر من تقويضك للقيم الحميدة والفضائل الخيّرة التي يرتضيها النَّاس.

وعليه: فالمسؤولية تستوجب وضع الشّخص المناسب في المكان المناسب، والإدارة الناجحة والمتميِّزة هي التي تؤسّس على العلم والمعرفة والخبرة والمعياريّة، ولا تؤسّس على المعارف والأقارب وبطانة حكومة الظل التي دائماً هيّ تُقدِّم مصالحها على مصلحة الوطن والمواطنين؛ فتكون سياساتها سائدة بالإكراه تحت تأثير الخوف والمخيف نحو تنصيب أشخاص أملتْ الظروف تقديمهم على غيرهم من المختصّين ومن المؤهلين معرفيّاً وسياسيّاً، وكلّ ذلك معلَّق على كاهل الخوف من المخيف، وعلى الاعتداء الوشيك، وغير ذلك من المبررات التي تبرّر استخدام من يكون مناسباً في المكان غير المناسب.

ولكن عندما يتحقّق الفعل الذي لا تُحمد عقباه من قِبل من يُمكّن أو يكلّف بمسؤولية؛ فإنَّ الأمر المسلَّم به هو أن تنتفي الحاجة للاستعانة بغير المناسبين للمناصب التي يجب أن يتولّاها أُناس من أصحاب الخبرة والكفاءة التي تؤهلهم للقيام بواجبهم على أكمل وجه، شريطة أن يكون تمكينهم من الوظائف مشرّع.

فالمسؤوليّة الحقّة هي دائماً لا تقبل بوجود مبرِّرات تدفع إلى الأخذ بما هو في دائرة الاستثناءات، ذلك لأنَّ الاستثناءات ما هي إلّا خروج عن القواعد المتعارف عليها في تنظيم العلاقات بين الأفراد والجماعات والمجتمع الحرّ، ولهذا لا ينبغي أن تسود قوانين الطوارئ، ولا التعصّب بغير حقّ للطّائفية والعرقية والقبلية والعنصرية والحزبية وما شابهها، ولكن لو تعادلت كفتي الميزان بالقوَّة المتوازنة بين طائفة وطائفة، وقبيلة وقبيلة، وأمّة وأمّة أخرى، لكان الأمر غير الأمر الذي هو عليه شأن الحكومات المؤسّسة على الاستثناءات لا على القواعد؛ فالطائفة أو القبلية عندما تعتلي رئاسة الدّولة تُسخّر كلّ شيء لخدمتها وتواجه كلّ أحدٍ إن طالب بالمساواة في شؤون الدولة التي هي ملك للجميع، ممّا يجعل الرّفض والمواجهة على رأس المقدمات للحلّ.

وكما سبق تبيانه فإنْ مُنِعَ الإنسان من ممارسة حقوقه وتمّت مصادرتها؛ فلابدَّ له أنْ يُطالب بها، وإذا تمّت المطالبة بها يجب أن تُعطى، فإنْ لم تعطَ لابدّ أن تُنتزع انتزاعاً، ولا عيب بعد ذلك من قبول الصّفات أيّ كانت في حالة ما تمّ النّعت بها من قِبل الآخرين المتفرّجين حتَّى وإن خرجت تلك الصّفات عن دائرة المتوقّع، المهم أنْ يكون النّضال شريفاً من أجل الوطن وحريّة المواطن وكرامته التي تستوجب التقدير والاعتبار.

ولذا فمن يصادر حقوق الآخرين أو يغتصبها اغتصاباً، لابدّ أن يأتي اليوم الذي ينتزعونها منه انتزاعاً وإن وصفوا بما هو غير متوقّع الوصف به، ومن بعدها لا بدّ لمن كان مغتصباً لها أن يرحل عن إرادة أو أن يُرحّل بغيرها.

وكذلك الواجبات بما أنَّها تؤدّى؛ فهي واجبة الأداء على من يتعلّق الأمر بهم، ولكن إذا حُرم الإنسان من أداء الواجبات، فقد حُرم حقّ من حقوقه وإن كانت من الواجبات؛ فأداء الواجبات حقّ لمن يمارس حقوقه، ومن هنا فمن يُحرم من ممارسة حقوقه ويطلب منه أن يؤدّي واجباته فلا يمكن له أن يؤدّيها، ذلك لأنّها واجبات مأمور بها أمراً في مقابل الحرمان من ممارسة الحقوق بغير حقّ، ولكن عندما يُمكّن المواطن من ممارسة حقوقه؛ فعليه بأداء واجباته، وإذا لم يُؤدَّيها يُفرض عليه أداؤها فرضاً (شريعةً أو عرفاً أو دستوراً وقانوناً يُسنُّ من قبل الذين يتعلّق أمر أداء الواجبات بهم).

إذن لا يحقُّ للمواطن أن يرفض أداء واجباته طالما أنَّه يمارس حقوقه بكلّ حرّية.

والمسؤولية أيضاً عبء يُحمل في مقابل حقوق تُمارس وواجبات تُؤدّى، وإن مُكِّنَ المواطن من ممارسة حقوقه وأداء واجباته وحُرم من حمْل مسؤوليّاته لابدّ له أن يندفع غاضباً ورافضاً من حيث يدري أو لا يدري؛ فيتولّد الصّراع والصّدام والخصام مع من حرمه من حملها بوافر الشدّة والتشدُّد؛ فتنتشر الفتنة أو تحدث الاستجابة التي تؤدّي إلى إقرار السكينة والطمأنينة.

وعليه: توجد علاقة سالبة بين ممارسة الحقوق وأداء الواجبات وحمْل المسؤوليات، وبين الحرمان من هذه المعطيات ممّا ينتج الصِّدام والصِّراع

والاقتتال في المدن والقرى على حدٍّ سوى، وهذه الصّراعات والصّدامات لن تُطفأ نارها إلّا بالثّورة على المظالم والظّالمين والمفاسد والفاسدين.

تقويض المساءلة

المسائلة كونها قيمة حميدة فلا تكون إلّا في مقابل صلاحيّات واختصاصات مشرّع بها، في ضوء حقوق تمارس وواجبات تؤدّى ومسؤوليّات يتمّ حملها وتحمُّل ما يترتّب عليها من أعباء، وهنا بما أنَّه لا مسؤول إلّا بمسؤولية مكلّف بها عن إرادة من قِبل الذين أولوه أمرها، إذن فمن حقّهم مسائلته عن كلّ تقصير وإدانته إن ارتكب جناية في حقّ تلك المسؤولية التي قبل إرادة حملها وهو يعرف مسبقاً أنَّه سيساءل عن التقصير وأيِّ انحراف وفقاً للصلاحيات والاختصاصات القانونية والدستوريّة.

إذن المساءلة قيمة حميدة كونها تقصٍّ معرفي دقيق من أجل تحقيق هدف إصلاحي، ولذا لا أحكام مسبقة أثناء المساءلة، ولكن توجد مؤشِّرات تستوجب الإجابة المقنعة بالدلائل والحقائق الدّامغة، ممّا يجعل البرهنة بين الأنا والآخر ضرورة حجّة بحجّة.

ولأنَّ لكلّ مساءلة مترتّب؛ فلا استغراب أنْ يكون ذلك المترتّب سلبي أم إيجابي، ولهذا فإنَّ وراء كلِّ مترتّب على المساءلة مترتِّب عقابي أو ثوابي.

وعليه: فالمساءلة تَحقّق قبل إصدار القرار، وقبل تنفيذ الفعل سواء أكان عقابي أم ثوابي، ولأنَّ المساءلة استفساريّة من أجل التبيّن الحقّ، لذا

ينبغي أن لا يُغفل عن الاتّصال بأهل المعرفة والدراية بالأمر قبل إصدار أيِّ حكم مصداقاً لقوله تعالى: {فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ}[5].

فالمساءلة مع أنَّها قيمة حميدة إلَّا أنَّ أساليبها تتعدّد من نظام لآخر؛ فهي في الأنظمة الإنابية تجرى مساءلة بين الحكومة ونفسها، أي بين المجالس والبرلمانات والوزارات والإدارات الحكومية المنتخبة والمختارة والمعيَّنة من قِبلها، أو من قِبل الرئيس، ولا يحقّ للشّعب مساءلة الحكومة مباشرة إلّا عن طريق نوابه المنتخبين، ومثل هذه المساءلات لا تعدُّ شعبيّة، بل هي مساءلات بين دوائر حكومية، وبما أنَّ المساءلة قيمة ديمقراطية معياريّة حميدة؛ فلماذا لا تُمكَّن الشعوب من ممارستها في ضوء القرار والتنفيذ والمراقبة؟ ولذلك ينبغي أن تكون المساءلة للحكومة التنفيذية والحكومة التشريعية، لا أن تقتصر مساءلة الحكومة التشريعية على الحكومة التنفيذية.

ولذا فالمساءلة حقّ وواجب ومسؤولية؛ فهي حقّ من حيث كونها متعلِّقة بمن أولى أمره إلى من ارتضى أن يكون وليّاً عليه، وهي واجب على من قبل إرادة أن يكون وليّاً على الأمر الذي هو من قِبل من يتعلّق بهم أمراً، وهي مسؤولية أيضاً على كلِّ صاحب أمر وعلى كلِّ من وُليَّ عليه كي يكون كلّ منهم على بيِّنة بما له وبما عليه ربحاً أو خسارة (حسنات أم سيئات) ولكلٍّ نصيب منها.

ولأنَّ المساءلة حقّ وواجب ومسؤولية؛ فهي على المستوى الجماعي والمجتمعي مساءلة مشتركة وليست مساءلة فرديّة، إلّا إذا أولى المجتمع أمر المساءلة لمن أولى إرادة، وهكذا تكون المناصرة بين أفراد المجتمع في كلّ مساءلة حقّ، ولهذا فالمناصرة على الحقّ حقّ، ولكن المناصرة

[5] النحل 43.

على غير الحقّ باطل، {مَا لَكُمْ لَا تَنَاصَرُونَ بَلْ هُمُ الْيَوْمَ مُسْتَسْلِمُونَ وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ}[6].

ومع أنّ المناصرة بين أصحاب الحقّ حقّ، إلّا أنّ المناصرة في الأمور التي لا يليق الحديث فيها على المستوى الجمعي والأخلاقي تُعدُّ مناصرة باطلة؛ فالإنسان إنْ أُختير وليَّاً على الأمر من قِبل أفراد المجتمع على أيِّ مستوى إداري من مستويات حمْل المسؤولية، يجب أن يسأل عن كلِّ كبيرة وصغيرة متعلِّقة بأمرهم الذي رضي أن يكون وليّاً عليه وفقاً للصلاحيّات والاختصاصات المقرّة قانوناً، أمّا ما يتعلّق بعلاقته بربِّه فلم يكن أفراد المجتمع هم المسؤولون، بل هم المسؤولون عن اختيارهم له وليّاً للأمر في الوقت الذي لم يَعُدْ صالحاً لذلك، وهنا يصبح لهم الحقّ التَّام في تغييره لفقدانه الأهليّة والسّلوك القدوة الحسنة، {وَقِفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ}[7].

ولأنّ المساءلة قيمة حميدة فهي حقّ لأصحاب الحقّ؛ فينبغي أنّ تكون المساءلة الحقّ بموضوعية حيث لا تَجنٍّ؛ ممَّا يجعل الحقائق هي الدلائل المثبتة بمسوّغات معتمدة وإجراءات شاهدة ودالّة على الفعل، ولذا لا أحكام مُسبقة في أيّ مساءلة، {مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ أَمْ لَكُمْ كِتَابٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ إِنَّ لَكُمْ فِيهِ لَمَا تَخَيَّرُونَ أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بَالِغَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ سَلْهُمْ أَيُّهُمْ بِذَلِكَ زَعِيمٌ أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ فَلْيَأْتُوا بِشُرَكَائِهِمْ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ}[8].

---

[6] الصافات 25 . 27.

[7] الصافات 24.

[8] القلم 36 . 42.

المساءلة المعياريّة لا تكون مقتصرة على مساءلة أولي الأمر في أيّ مستوى من مستويات تحمُّل المسؤولية، بل المساءلة تحتوي أيضاً الرعيّة (الجُند) الذين قبلوا أنْ يولّوا أمرهم لمن يصون أمنهم والبلاد وحدودها شريطة أن يكون هؤلاء الجُند هم من ضمن الذين قبلوه وليّاً لإدارة أمرهم سياسةً واقتصاداً وسلماً وحرباً، وهؤلاء لن يكونوا جنداً فاعلين إلّا إذا كانوا هم من صُلب تُراب الوطن.

ولذا فالذين لم يلتزموا بأداء الواجبات فمن حقّ المسؤول أن يسألهم عدلاً، {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ}[9].

ومع ذلك فإنَّ مراعاة الظروف واجبة؛ فالمستضعفون من الرِّجال والولدان والنّساء والمرضى لهم من المبررات التي لا تجعل المساواة بين المواطنين في تنفيذ الأوامر أمر ممكناً، إذن المساءلة لم تكن معاقبة، بل المساءلة (عن حُسن نيّة) هي لتنظيف الأقوال والأفعال والأعمال والسلوكيات ممّا يعلق بها، ومن هذه الرؤية هي مساءلة موجبة، أمّا إذا كانت عن غير حُسن نيّة فتكون مطاردة وكيداً ومكراً، وعندما تكون كيداً ومكراً.

وعليه: فالمساءلة قيمة حميدة عندما تعمّ وفقاً لحقّ يمارس وواجب يؤدّى ومسؤوليّة تُحمل، ولكن إن لم تعمّ فتصبح مظلمة؛ فالحاكم الذي يساءل النَّاس عن الصغيرة وما هو أصغر منها أولى بان يساءل عمّا يرتكبه من أخطاء ومظالم كبيرة وأكبر منها.

في بلدان التكميم المتربّعين على قمم السّلطان لا يسألون عمّا يفعلون من أفعال قامعة للحريّات، وكذلك لا يساءل أحد ممّن تربطهم بهم علاقات

[9] التوبة 38 .

قربى من زوجات وولدان وأقارب وأزلام ونافذين ومنفّذين لأوامرهم غير المشروعة.

ولذا في عصر الشّفافية أصبح كلّ شيء على البلاطة فلا داعي لإخفاء شيء بما أنَّه يُفعل أو قد فُعل، ولهذا بلغت الصحوة الحناجر لأفواه الشعوب المكمّمة لتقول لا للباطل، وترفض كلّ ما من شأنه أن يؤذي مواطناً أو يؤدّي إلى سفك دماً بغير حقٍّ، أو يزوّر حقيقة، أو يسرق مالاً من أموال الشّعب، أو يزوّر نتيجة انتخاباً، أو يرتشي أو يرشي أحداً من أجل مظلمة. الشّعوب اليوم لم تعد تلك الشّعوب المستسلمة، بل هي اليوم شعوب أعلنت عن هويّتها (الوطن للجميع والسّلطة والثروة والسلاح فيه حقّ للجميع) وإن لم يقبل قمّة السُّلطان بحقيقة ذلك فعليه بالتّخلّي سلماً، أو الرّحيل إرادة، أو الترحيل كرهاً، ولأنَّ الأمر قد حُسم فله أن يختار بكلّ شفافية.

تقويض المحاسبة

المحاسبة قيمة ضبطية حميدة ومرضية وفقاً للصّلاحيات والاختصاصات والتصرّفات والأدوار، وهي تتطلّب أجهزة رقابية قادرة ومختارة أو منتخبة لتمارس رقابة على الفعل والسّلوك الذي يستوجب إدانة وعقاباً أو براءة وتقديراً، وهذه الأجهزة لها الحقّ في أنْ تطّلع وتتابع عن كثب لتعرف العلاقة بين ما يُقَرّر وما يُنفَّذ، ومع ذلك الأجهزة لا تعدُّ سلطاناً مطلقاً؛ فهي يجب أن تكون هي الأخرى تحت المراقبة والمساءلة والمحاكمة كلَّما أخلَّت بمهامِّها الشرعيّة والقانونية وفقاً للصلاحيات والاختصاصات الممنوحة لها من الشّعب الذي كلّ شيء من أجله لا من

أجل الحكومة ولا قمّة سُلّم السُّلطان كما يعتقد بعض السلاطين الذين حرّفوا كلّ شيء عن مواضعه حتَّى أنّهم سادوا العباد والبلاد فساداً.

ولذا فالمحاسبة الحقّ عدل؛ فلا ظلم ولا كيد ولا مكر، وهذه من سُنن الخلق مصداقاً لقوله تعالى: {فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فِي جَهَنَّمَ خَالِدُونَ تَلْفَحُ وُجُوهَهُمُ النَّارُ وَهُمْ فِيهَا كَالِحُونَ}[10].

وعليه: المحاسبة لا تكون إلّا وفق اشتراطات وعهود ومواثيق والتزامات ومعطيات وقبول كي لا يظلم أحد أحداً، {إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاس شَيْئًا وَلَكِنَّ النَّاس أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ}[11]؛ فالمؤمن المرتضي العدل لا يقبل أن يسود الظلم بين النَّاس، ذلك لأنَّه متّقي الله ربّه، وقال تعالى: {إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا}[12].

ولأنَّ المحاسبة قيمة حميدة فهي لا تكون عدلاً إلّا في مرضاة الله جلَّ جلاله الذي يحاسب كلّ من خلق على ما فعل مصداقاً لقوله تعالى: {لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ}[13]، ولهذا فالمحاسبة سُنَّة من سُنن الحياة من أجل علاقات طيبة بين النَّاس ومن أجل إحقاق الحقّ وزهق الباطل؛ فالمحاسبة العادلة هي

---

[10] المؤمنون 102 . 104.

[11] يونس 44.

[12] النساء 40، 41.

[13] البقرة 284.

الزاهقة للباطل مصداقاً لقوله تعالى: {بَلْ نَقْذِفُ بِالحقّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ}[14].

ولأنَّ المحاسبة حقّ حتَّى لا تسري المظالم وتعمُّ المفاسد، شُرِّع لها في بلدان العالم المتقدّم الذي لا يحكمه أحداً عن غير رغبة وإرادة وبكلّ شفافيّة، أمَّا العالم الذي تعمّه المظالم والمفاسد فلا حدود ولا قيود لحكّامه وإن وُضعت القيود على حكوماته التنفيذية خوفاً من أن تنقلب على قمّة السّلطان، وهذه القيود لم يضعها الشعب، بل وضعها المنفرد بقمّة السّلم السَّلطاني حيث لا ثقة بالنّسبة له في أيِّ مواطن وأيِّ إنسان فما بالك بمن مكّنهم في الحكومة، ولهذا عندما يبلغ الحال به إلى مستوى هذه النّظرة فهو بدون شكّ يرى نفسه فوق كلِّ قانون، وأي دستور، وأيِّ محاسبة؛ فهو الذي يسأل ولا يسأل، وهو الذي يحاسِب ولا يُحاسَب. ولكن في دائرة غير المتوقّع سيكون غير المتوقّع هو الحلّ.

ولذا فالمحاسب سبحانه وتعالى لم يخلقنا عبثاً، ولم يخلق هذا الكون بدون أي تقدير أو حساب، {أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ}[15].

جاءت هذه الآية الكريمة حاملة لمعنى استغرابي أي هل أنتم تعتقدون أنّنا خلقناكم عبثاً، ولن تعودوا إلينا ثانية لنحاسبكم على ما فعلتم وأنتم غير مؤمنين بما قلنا لكم ولغيركم ممّن خلقنا؟ إنَّكم ستعودون وستحاسبون وحينها تعرفون أنَّنا لمحاسبون ويومها لا ينفعكم النّدم، ولهذا فالحياة الدنيا فرصة ومدرسة:

---

[14] الأنبياء 18.

[15] المؤمنون 115 .

فرصة: أعطيت لا ينبغي أن تضيع؛ فهي الفرصة لأن نكون الخلفاء في الأرض؛ ولنرث من بعدها الدار الآخرة، وعليه فإنَّ الفوز في الدنيا سبب في الفوز بالآخرة، ومن يخسر الدنيا يخسر الآخرة.

ومدرسة: نتعلَّم فيها الكلم الحقّ، والقول الصدق، والنيّة الصافية، والعمل الطيب؛ فنؤمن ونعمل صالحاً، ولا نفسد ولا نسفك الدماء في الأرض بغير حقّ، ولا نظلم أحداً، وإذا حكمنا بين النَّاس أن نحكم بالعدل، ونتّقي الله في أنفسنا وأهلينا، وذوي الحقوق علينا، هذه تعاليم المدرسة التي من نجح فيها دخل الجنّة.

فالمسؤول يجب أن يحاسب من هم تحت إمرته في العمل بما أنَّه المسؤول عنهم، وعليه أن يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر، وأن يجعلهم مستشعرين بأهميّة مشاركتهم في حمل المسؤولية حيث الكلّ مسؤول وفقاً لِما يكلّف به من عمل ومسؤوليّة قال رسول الله عليه الصّلاة والسّلام: "كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسؤولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ فَالْأَمِيرُ الَّذِي عَلَى النَّاس رَاعٍ وَهُوَ مَسْؤولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ وَهُوَ مَسْؤولٌ عَنْهُمْ وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى بَيْتِ بَعْلِهَا وَوَلَدِهِ وَهِيَ مَسْؤولَةٌ عَنْهُمْ وَالْعَبْدُ رَاعٍ عَلَى مَالِ سَيِّدِهِ وَهُوَ مَسْؤولٌ عَنْهُ أَلَا فَكُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْؤولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ"[16].

وعليه فإنَّ المحاسبة حقّ لا تكون إلّا من أجل حقّ، وهي لا تفارق أيِّ أحد في حياته وبعد مماته؛ فهي على المستوى المطلق لا تكون إلّا بعد:

. ارتكاب المظالم.

. عدم تجنُّب ما يجب تجنُّبه.

. عدم انتهاء عمّا يجب الانتهاء عنه.

. الإقبال والإقدام على المجرّم.

[16] صحيح مسلم ، ج 9 ، ص 352.

. الإفساد في الأرض.
. حرمان من ممارسة الحقوق.
. المنع من أداء الواجبات.
. الإبعاد عن حمْل المسؤوليّة.

وعليه: المحاسبة حقّ من لا يعترف بها ويقوّضها فقد أنكر حقّ من الحقوق التي إن رُفضت أو أُنكرت حدث الرّفض وعقبته المواجهة التي تبدأ بالّتي هي أحسن، ثمَّ إن لم يتمّ الاتّفاق وحلّ المعضلة تتأزّم الأمور إلى ما هو أبعد وأعظم، وهو تفجُّر الثّورة التي تمكّن الثّوار من بلوغ الحلّ، ولهذا فمن يعترف بأنَّ المحاسبة تعلوه ولا يعلو عليها يكون قابلاً لأن يحمل المسؤولية وبشفافية لا تفارقه، ومن ينكر ذلك ويتعالى بغير حقّ سيكون معرّض للمواجهة والإسقاط بالقوّة حتَّى ولو كان الثّمن الحياة برمّتها، ولذا أصبحت الشعوب لا تقبل شيئاً يعيق طريقها من نيل الحريّة وممارستها بكلّ ديمقراطية وشفافية، ومن يتحدّى فإنَّ الجماهير تنتظره في ميادين الحرية وساحاتها العامّة.

تقويض الرِّقابة

الرّقابة مسؤولية من يتعلّق الأمر به؛ فالوطن على سبيل المثال مسؤوليّته على عاتق شعبه، وبالتّالي من يكلّف فيه بحمل مسؤولية لا ينبغي أن يترك أمره هكذا، بلا ينبغي أن يكون خاضعاً للرّقابة والملاحظة التي تمكّن المواطنين من معرفة مدى تقيد أداءه بمعايير الجودة، ومدى التزامه بالأمانة وحرصه على الوطن وسلامة أمنه وأمن مواطنيه.

ولذا فالرّقابة انتباه ووعي بما يجب وما لا يجب، ليكون التأييد والمناصر والإثابة على ما يجب، والمحاسبة والمساءلة والعقاب على ما لا يجب،

ولذا فالرّقابة قيمة حميدة لا ينبغي الإغفال عنها عند ممارسة الحقوق، وأداء الوجبات، وحمْل المسؤوليات، وذلك لِما تحقِّقه من أمن للفرد والجماعة والمجتمع على مستوى الوطن وعلى المستوى الإنساني بشكلٍ عامٍّ، ومن أنواع المراقبة الحميدة:

. الرّقابة الشرعيّة.

. الرّقابة الاقتصاديّة.

. الرّقابة الماليّة.

. الرّقابة المائية.

. الرّقابة الغذائية.

. الرّقابة البيئية.

. الرّقابة الاجتماعيّة.

. الرّقابة الأخلاقيّة.

. الرّقابة المهنيّة.

. الرّقابة الحرفيّة.

. الرّقابة الشخصيّة.

. الرّقابة الأبويّة.

. الرّقابة الأموميّة.

. الرّقابة الأخويّة.

. رقابة القول.

. رقابة الفعل.

. رقابة العمل.

. رقابة المسؤولية وفقاً للصلاحيات والاختصاصات.

. رقابة الجودة المعياريّة.

. الرِّقابة الوطنيّة.

. الرِّقابة الإنسانيّة.

ووهنا فإنَّ الرَّقيب هو المتمكِّن من المعرفة والقادر على المتابعة والتقّصي الموضوعي دون أن يصدر أحكاماً مسبقة على المراقب فيما يقول أو يفعل أو يعمل ويسلك.

ولأنَّ الأمر الوطني مسؤولية عظيمة وجسيمة لذا فهو في حاجة للمراقبة التي تجعل السياسات تنتهج السبيل الحقّ حيث لا مجال للغشِّ والتزوير والتحقير والتغييب، ولكنَّ الأوطان التي لا توجد فيها رقابة وطنية يوجد فيها الفساد، وتكثر فيها الانحرافات القانونية والأخلاقية والشرعية، ولذا فهي في حاجة للتقويم من الداخل، ولكن عندما يتوجّه أحد المواطنين المكلّف بالمراقبة من خلال الجهاز المخصّص لذلك بمتابعة ما لاحظه من مخالفات على أحد أعضاء الحكومة فقد يكون الضحية بأسباب المراقبة والمتابعة التي يؤديها واجباً ومسؤوليّة، فما بالك لو كانت المراقبة والمتابعة لقمّة السّلطان، بدون شكّ ستكون الأزمة أشدُّ على من قام بعملية المراقبة التي هي من مسؤوليّته المكلّف بها؛ فقمّة سلّم السُّلطان في أوطان التكميم سُلطان لا سُلطان عليه، ولأنَّ هذه تعكس حقيقة أمر السُّلطان؛ فهو بدون شكّ سيكون حريصاً على تقويض كلّ القيم التي تجعل للإنسان هويّة وطنية ومسؤولية ذاتية وضمير أخلاقي يجعله مواطناً مخلصاً وأميناً.

وعليه: توجد علاقة قويّة بين المراقبة والتقوى من حيث أنَّ كلٍّ منهما يستوجب فعل يؤدّى، وهو فعل المحاسبة؛ فالرقابة والتقوى لا تكونان إلّا بأفعال المحاسبة الموضوعيّة، وكلٍّ من المراقبة والتقوى تستوجب وقاية النّفس عما يضرّها في الدَّار الآخرة؛ فبالتقوى يشعر الإنسان أنَّ الله

سيحاسبه وطالما أنَّه سيحاسبه فإنَّه بدون شكّ فهو يراقبه، وبما أنَّه يرقبه فلابدَّ للإنسان أنْ يلتزم بنواهيه ويتجنّب معطيته.

وهنا فالرَّقابة قيمة حميدة واجبة الأداء أمام كلّ مسؤوليّة يترتّب عليها محاسبة، وكذلك التقوى فهي تدلُّ على الإيمان التّام بالرَّقيب، ولذا فالرَّقيب بالإضافة هو المؤمن بالرَّقيب المطلق الذي بإيمانه يراقب نفسه ويجنّبها عن الظنِّ الإثم، ويوجّهها إلى العمل الصالح وينهاها عن الإفساد في الأرض، ولذا فإنَّ الإنسان الذي يعلم أنَّ من ورائه رقيب مطلق ويراقب نفسه قبل أن يراقبه الآخرون؛ فهو لا يحتاج لرقيب عليه وإن وضع عليه رقيباً حرصاً على أمن الوطن والمواطن.

أمّا الذي لم يتحقّق بهذا الاسم ولا يريد أن يراقب الله في نفسه يذكِّره الله بقوله تعالى: {أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ}[17].

(أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُ أَحَدٌ) أي أنَّ الإنسان الذي لا يريد أن يصلح في الأرض معتقداً بأنَّه بعيد عن الرّقابة يذكِّره الرَّقيب المطلق أنَّه يراه وسيحاسبه؛ فعليه بمراجعة النّفس وأخذ الأمر على محمل الجد؛ فالله لم يخلقنا عبثاً ولم يتركنا في الأرض عبثاً، ولكن لحكمة وهدفٍ محكم وهو الإصلاح {أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا}[18]. (أَفَحَسِبْتُمْ) أيّها الخلق (أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا) أي سدى وباطلاً تأكلون وتشربون وتمرحون، وتتمتَّعون بملذَّات الدّنيا، ونترككم لا نأمركم، ولا نراقبكم، و(لا) ننهاكم ولا نثيبكم، ولا نعاقبكم؟ ولهذا قال: (وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لا تُرْجَعُونَ) لا يخطر هذا ببالكم، ولأنَّ كلّ شيء من الله؛ فالرّجوع إليه ضرورة ويقين.

---

[17] البلد 7.

[18] المؤمنون 15 .

ولذا فالرَّقيب هو الذي لا يغفل ولا يغيب ولا يتأخّر عن مهمّة الرّقابة أو المراقبة، والرقيب تعني الاستمرارية المتّصلة دون انقطاع، وتدلّ على الدّقة المتناهية والوعي الكامل بأمورٍ من وُضع تحت المراقبة التي من أهدافها سلامة الأداء وجودته ومعرفة مدى درجة الإخلاص للعمل والمهام التي يكلّف المواطن بها.

تقويض الكبرياء

الكبرياء علو عن الرذيلة وما يؤدّي إلى ارتكاب أفعالها وأعمالها التي ترفضها القيم الحميدة المنبثقة من نواميس وأعراف المجتمع، وقبل ذلك ترفضها الفضائل الخيّرة التي أمر الله تعالى بها العباد.

ولأنَّ الكبرياء تعظيم شأن بالنّزاهة والصّدق والإخلاص في العمل والتمسّك بما يجب ورفض ما لا يجب؛ فهي التي تجعل المواطن مسؤولاً أميناً، وبهذه القيم تتقدّم الشعوب والأمم، وبفقدان هذه القيم الحميدة الكريمة تتأخّر، ولهذا فإنَّ أوطان المتخلّفين تتخلّف بأسبابهم حيث لا مسؤولية ولا أمانة لديهم ولا إخلاص للوطن ولا كبرياء لهم عن النّواقص والرّذائل، ولأنَّهم كذلك فكيف يمكن لهم أن يقبلوا بمن يكون متكبّراً ومتعالٍ عن هذه العيوب والنواقص؟

إذن الكبرياء تعظيم شأن الإنسان بما يقوله من حقّ، أو بما يفعله عن حقّ، وكيف كان قدوة في سلوكه الحقّ؛ فالكبرياء كونه قيمة حميدة لتعظيم الشأن؛ فهو الذي به يتمّ بلوغ المنزلة العالية والمكانة الرّفيعة، في مقابل آخرين لا ينزلون إلّا في الأماكن النزيلة التي لا تليق بأصحاب مكارم الأخلاق.

ولذا فمن بلغ المكانة العالية في مرضاة الله تعالى؛ فقد كان على الكبرياء المأمول من كلّ مصلح في الأرض، ومن بلغ الكبرياء في الدنيا بأعماله الحِسان، ضمن الفوز في الجنّة دار الكبرياء الخالدة.

فالكبرياء في الدار الدنيا اعتزاز بالنّفس المطمئنّة، بما عملت وفعلت، وبما أقرضت من قروضٍ حسنة، وهي التي في الحياة الآخرة خالدة مع الخالدين فيها بما قدّمت في حياتها الدنيا.

وعليه: الكبرياء تعظيم بما هو عظيم، ورفعة مكانة بما هو رفيع، والفوز الحقّ بما يمكّن من الفوز الحقّ، الذي يرسّخ قيمة الإنسان المدرك أنَّ الحياة الدنيا فانية، وأنّ الدار الآخرة هي دار القرار؛ فيقرّر أن لا ينسى نصيبه من الدنيا، وأن يعمل كلّ ما من شأنه أن يمكّنه من الفوز بالجنّة في الدار الآخرة، ولهذا فهو المتّعظ في حاضره بدروس الحياة الماضية التي تمتلئ بالأمثال والمثل والقصص والعبر لمن يعتبر ويتّعظ؛ فيكون الاقتداء بسُنن الأوّلين الكرام وعلى رأسهم الأنبياء والرُّسُل عليهم الصّلاة والسّلام.

ولذا فالكبرياء تعالٍ عن كلِّ ما يؤدّي إلى الفتنة، أو يسيء بمكارم الأخلاق، ولا يليق بما أمر الله به، وما نهى عنه، وما حرّمه وجرّمه، ممّا يجعل الكبرياء هو المحقّق لرفعة المكانة المقدّرة والمعتبرة، ويجعل لصاحبها شأن بما اختار أن يكون عليه بذوقٍ رفيع.

وعلينا أن نميّز بين قيمة التكبُّر والاستكبار؛ فالتكبّر قيمة حميدة لتعظيم الشأن بعدم النزول في منازل السافلين، إنَّه التكبّر عن القول الزور وعن أيِّ نعوت لا حقائق تسندها، وهو التكبُّر عن الأفعال التي لا تليق بمكارم الأخلاق، وهو الإخلاص في العمل مع وافر الأمانة، وهو السلوك المثال الذي لا يقدر عليه إلّا من هو قدوة حسنة. أمَّا الاستكبار فهو الاستعلاء

عن الحقيقة والجحود لمبرراتها ومعطياتها وهو معاندة بدون حُجّة دامغة؛ فالمستكبر يقف على الحقيقة ويغض النّظر عنها، بعدم اعترافه بأنّها الحقّ، مع العلم أنَّ هذا الأمر لا يُنقِص من شأن الحقيقة، بل يُنقص من شأن المستكبر عليها بغير حقٍّ.

وهذا يعني أن للتكبّر صفتان:

الصفة الأولى: هي التكبُّر بالحقّ، عن المظالم وعن الأعمال الوضيعة التي تقلِّل من شأن مرتكبيها، وهذه من صفات الذين يقولون الحقّ ويعملون على إحقاقه ولو كره الكارهون،أي أنَّهم الذين يتعالون عن المكر وسفك الدماء في الأرض بغير حقّ وإن حكموا بين النَّاس حكموا بالعدل، وإن قالوا صدقوا، وإن عملوا أصلحوا وإن عاهدوا أوفوا.

الصفة الثانية: التكبُّر عن الحقّ، بالحياد عنه والميل كلّ الميل إلى ما يؤدّي إلى إخفائه ومغالبته بالباطل، والمتكبّرين عن الحقّ همّ الذين يقومون بأعمال الوضاعة التي تقلِّل من شأن مرتكبيها، بما يقدمون عليه من أفعال لا تُرضي النَّاس، وهؤلاء همّ الذين إن قالوا كذبوا، وإن عملوا أفسدوا وإن عاهدوا خلّوا ونقضوا.

وعليه: فإنَّ للتكبّر مبرراته كونه قيمة حميدة، ولا مبرّرات له أن لا يكون قيمة حميدة، ولهذا تُحرّف القيم وتقوّض من قبل أولئك الذين ضلُّوا فافسدوا فظلموا فطغوا كما طغى من قلبهم فرعون وتكبّر بغير حقّ، ولكن دائماً التَّاريخ يمدّ بالعبر فمن أراد أن يعتبر فعليه بالتَّاريخ لأخذ العبر منه، ومن لم يرغب في ذلك فالحاضر يكفيه درساً حيّاً كما كفى زين العابدين بن علي وحسني مبارك وكما سيكفي آخرين لم يستفيدوا من الدّرس الذي لم تنته حلقته بعد في ميادين الشهداء وميادين التحرير وفي الشوارع والأزقّة.

ولذا فالمفسدون همّ الذين يتكبَّرون عن الإصلاح، أمَّا المصلحون فهم الذين يتكبَّرون بفعله، {وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآَدَمَ فَسَجَدُوا إِلّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ}[19]. إنَّ استكبار إبليس كان استكباراً عن الحقّ، أمَّا تكبُّر الملائكة فكان تكبراً بالحقّ، وهنا فالسّجود يدلُّ ويُعبِّرَ عن الطَّاعة.

والمتكبّر بظلمٍ هو الذي يعرف الحقيقة ولا يأبى إظهارها، ولا يأخذ بها، أمَّا المتكبّر بالحقِّ فإن دعي لنقيصة تكبُّر عنها، وإن دعاه سائل استجاب وفق استطاعته، وإن لم يستطع فلا ينهر، ولذا فالتكبّر صفة محتملة للإيجاب والسّلب؛ فتكبُّر العبد عن ارتكاب المظالم وارتكاب المعاصي قيمة إيجابية، وفي المقابل ارتكابه للأفعال الذميمة والمفسدة في الأرض قيمة سلبية، ذلك لأنَّ الكبرياء لا يكون إلّا نقاء وصفاء مع الأنا الذي فيه كبرياء المخلوق، والذَّات التي فيها كبرياء المجتمع، وكبرياء الضمير الذي فيه تُقدَّر الإنسانية، وكبرياء الإيمان الذي به يتكبّر المخلوق مع الخالق، ولذا فإنَّ صفاء النّفس كبرياء بين المخلوق والخالق، وبين المخلوق ونفسه. ولذا ينبغي أن يتكبّر الإنسان عن:

1- الجهل:

فالجهل أساس كلّ داء يصيب المجتمع الإنساني، لأنَّ الجهل من شأنه أن يؤدّي بالإنسان إلى الانحطاط في أماكن الرّذيلة والمفاسد، والذين يتمسّكون بالجهل بأسبابه؛ فهم في حاجة لمنقذ يخرجهم من ظلماته إلى نور الأيمان والعلم والمعرفة التي بها يرشدون.

ولأنَّ الصراع من البدء الخلقي هو صراع بين جهل وعلم (شرّ وخير) لذا فبالعلم تتحسّن الأحوال وبالجهل تسوء، ولأنَّها كذلك فالصراع بين الخير

[19] البقرة ، 34.

والشرّ لم يحسم أمره بعد؛ فهو باقٍ ما بقي الجهل في مضادة العلم، ولهذا فالذين يجهلون حقيقة استقرار أمن الوطن والمواطن تكمن في حقوق تمارس وواجبات تؤدّى ومسؤوليّات يتمّ حملها، فهم لن يناموا ساعة واحدة نوماً هادئاً وهانئاً، والذين يعلمون حقيقة ذلك ينامون في أوطانهم نوماً آمناً هانئاً بمشاركة النَّاس فرحتهم بالممارسة الفعلية للحقوق والواجبات والمسؤوليّات؛ مع توسيع دوائر المراقبة والمحاسبة والمسائلة للجميع حيث لا قمّة سلطانية إلّا للشعب والوطن من الحدود إلى الحدود، ممّا جعل الحكّام يختارون عن إرادة لفترة محدّدة دستوراً، وهم بذلك يقبلون ولا يتجاوزون قرارات ودستور الأمّة القمّة التي تعلو كلّ قمّة. ولهذا لا وجود للمؤامرات ولا انقلابات ولا المظالم التي تدور رحاها في أوطان التكميم.

2- الشهوات:

إنَّها الشهوات التي خلقها الله تعالى فينا، ولكنّ البعض لم يحسن فهمها وتهذيبها وضبطها والسّيطرة عليها، ممّا جعلها هي المسيطرة والقائدة للباطل والمفساد، قال تعالى: {زُيِّنَ للنَّاس حبّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ والأنعام وَالْحَرْثِ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَآَبِ}[20]؛ فالشّهوات متوافرة في الحياة الدنيا، ولكنّ البشر تفاوتوا في التعلّق بها، فمنهم من اشترى الحياة الدنيا بما تحويه من هذه الشهوات، ومنهم من اشترى الآخرة بما فيها من خير عظيم وفوزٍ دائم، ولأنَّ الإنسان خلق ليكون إنساناً بحقّ في هذه الحياة الدنيا، لذا لا ينبغي أن يقصر شهواته على الدّار الآخرة كما لا يقصرها على الدّار الدنيا، ذلك لأنَّ الخالق خلق الإنسان في أحسن تقويم ليكون وارثاً في الدّارين، ولهذا لا ينبغي أن ينسى نصيبه من

[20] آل عمران 14.

الدّنيا، ولكن لا ينبغي أن يتجاوز الحدود القيمية والفضائلية التي أقرَّ لها الخالق حدود، ليكون فائزاً في الدارين.

وعليه: نلاحظ عندما تبدأ الدّعايات الانتخابية في أوطان المتقدّمين علماً وثقافة تُكشف الأوراق من قِبل الجميع حتَّى لا يكون الرّئيس المنتخب متّهم بارتكاب المفاسد الأخلاقيّة والسياسية والاقتصادية، ولهذا يكون الاختيار بين الأفضل ومن هو أفضل، أمَّا في بلدان الغير؛ فغير ذلك، الحاكم يورّث حكمه أوّلاً لأبنائه، وإن لم يكن له أبناء فلأخوته، وإن لم يكن له أخوة فالأقربون الأقربون، وهكذا حتَّى بلوغ القبيلة والعصبيّة.

ولذا أمر هذا حاله؛ فكيف يمكن أن يطلب من صاحبه أن لا يكون طاغياً وفقاً لمشيئته لا لمشيئة الله تعالى؛ فالجاهل بأيِّ طريقة يصل إلى سدّة الحكم يعدّها شرعية ومشروعة، ممّا يجعله منغمساً في الشهوات والملذّات غير المشروعة ولا الشرعية، بل سيكون متباهياً بما يبلغه من إشباعات شهوانية تحرّمها كلّ الأديان والشرائع السماوية، إنَّه يرى الوطن ملكاً خاصّاً له، نسائه وولدانه وترابه وما فيه من ثروات؛ فإن أعطى شيء منه لمواطنيه تجمّل عليهم، وإن لم يعط فلا أحد يحقّ له أن يتساءل أو أن يسأل.

إذن عندما يقبل الإنسان أن تسيّره الرّغبة فبصيرته تعمي وتقوده نحو الانحطاط، لذلك لابدَّ للإنسان من الترفّع عن هذا الانقياد الأعمى للشّهوات ورفض سيطرتها عليه، وأن يتكبّر عن هذه المفاسد المدمّرة، فبتكبّره الإيجابي هذا سينال الإنسان المنزلة الرّفيعة عند خالقه، وسينال احترام نفسه أوّلاً واحترام النَّاس من حوله ثانياً؛ فالشهوات تجعل من الإنسان عبداً لها لا يملك لنفسه شيئاً أمامها ولا يكون لديه حول ولا قوَّة في وجهها، لذلك فإنَّ من شأن هذا الضعف والهوان أن يجعلا من هذا

الشّخص ذليلاً مهاناً لها يرضى بأيِّ شيء في سبيل الحصول عليها؛ فينجرّف وراء المفاسد والرذائل وهو يسعى بأيَّة طريقة للحصول على ما يشبع رغبته دون الالتفات لآدميّته التي تستحقّ منه الترفّع عن ذلك.

ولأنَّ الأمر متعلّق بالوطن وحرّية الشّعب فلا شكّ أنَّ ارتكاب المفاسد والعبث الشهواني فيه لا يدوم وإن اعتقد صاحبه أنَّه سيدوم، فالشّعب لعلّه يتحمّل، ولكن تحمّله لا يدوم، وارتكاب الحاكم للمفاسد الأخلاقية والقيمية هو المسرّع والمحفّز على الرفض وقبول المواجهة وإعلان الثّورة التي سيكون أوّل شعاراتها هو: (الشعب يريد إسقاط النظام).

تقويض الإبداع

الإبداع إنتاج جديد غير مكرّر؛ فهو غير ذلك المألوف، يشدّ النَّاظرين إليه، ويجعل بعضهم على حالة من التأمُّل والتدبُّر، ويمنح لهم فرص الانتظار لِما يعود منه من منافع أو فوائد.

فالإبداع البشري هو إيجاد الشيء الذي لا سابق له من الشيء السابق عليه؛ فيستمدّ منه استمداداً، كما هو حال الأرض كونها شيء، وما أنتج جديداً من مادّتها هو الشيء المبدع، الذي لولا التفكّر والتدبُّر العقلي والفكري ما كان بين أيدي المبدع له شيئاً جديداً.

ولذا فإنَّ الإبداع هو إيجاد الشيء المبدع على يدّ الإنسان من الشيء المبدّع من المبدع المطلق جلَّ جلاله، ممّا يجعل الشيء المبدع غير مكرّر لذلك الشيء الذي استمدّ منه؛ فهو لم يكن نسخة منه كمّاً ولا كيفاً ولا شكلاً ولا نوعاً ولا مضموناً.

أمَّا على المستوى المطلق فإنَّ الإبداع على حالتين:

الأولى: إيجاد الشيء من لا شيء سابق عليه (كن) فيكون شيئاً.

الثاني: إبداع الشيء من الشيء المبدع، مثل خلق الأرض كونها شيئاً، وخلق الإنسان منها كونه شيئاً آخر.

ولذا فالإبداع على المستوى البشري قيمة حميدة، تلفت انتباه وعقول المفكّرين والعقّال إلى الإنتاج من أجل حياة أفضل وأجود وأفيد وأنفع، ليكون التقدّم الثقافي والحضاري علامة دالة على قدرة الخالق على المخلوق بما آتاه من نعم تمكّنه من حُسن التدبّر.

وهنا فالإبداع يمكّن الإنسان من التقدّم الممكّن من القضاء على التأزُّمات والمشاكل التي تواجه الإنسان في حياته، وتحول بينه وبين صناعة مستقبله المأمول.

وعليه: فالإبداع تأسيس الجديد غير المتوقّع، ذلك لأنَّه خروج عن المألوف والمعتاد والمتعارف عليه، حيث لا رتابة عقليّة ولا فكرية، ممّا يجعل الشيء الذي تمّ إبداعه ملفت للانتباه والاهتمام ومحفِّز للآخرين على أن يكونوا مبدعين.

وهنا فالإبداع إنشاء هيئة أو صورة أو شكل محسوس مشاهدةً وملاحظةً، من شيءٍ غير محسوس (مجرّد)، ممّا يجعل الإبداع دائماً هو نتاج الفكرة العقليّة (المجرّدة) على غير احتذاء ولا مثال أو شبه للتطابق، ولذا فالإبداع لا يكون إلَّا عن تفكّر وتذكّر وتدبُّر وتأمُّل، وذلك من أجل حياة إنسانية متطوّرة.

ولساءلٍ أن يسأل:

كيف يكون الإبداع؟

نقول:

يكون من المعرفة الواعية لتلك العلاقة الظاهرة بين المُبدَع والمُبدِع، سواء أكان ذلك المبدَع أرضاً، أم سماء، أم مخلوقاً ومن أيِّ نوع وجنس؛

فالإنسان كونه مبدِعاً بمعرفته الواعية للعلاقة بين السماوات والأرض وما بينهما وما فيهنّ من كنوز، يمكنه أن يُبدع منهنّ شيئاً جديداً إن تمكّن من اكتشاف أثر علاقة شيء على الأشياء الأخرى؛ فعلى سبيل المثال تتّضح العلاقة الإبداعية بين السماوات والأرض وما تحتوي وما بينهنَّ، وبين الإنسان وكيف يفكّر ويتدبّر.

ولكن ألا يكون الإنسان كونه مبدِعاً هو الآخر مبدع؟

نقول:

نعم الإنسان أوّلاً هو مُبدَع من الأرض إبداعاً، ولكنَّه عاقل مفكّر، ولذا فهو يتدبّر أمره وأيِّ أمر في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع، وهذه معطية خلقية تميّز الإنسان بها، ممّا جعله قادراً على أن يبدع من الشيء المبدَع أشياء كثيرة، ولهذا فهو المُبدَع المُبدِع.

إذن كيف يكون الإبداع قيمة حميدة؟

نقول:

الإبداع قيمة حميدة من حيث:

أوّلاً إنَّه الممكّن من النّظر في المخلوق (المبدَع) والتدبّر والتأمُّل فيه.

ثانياً: الإبداع ينمّي قدرات الإنسان ويحفّزه على المعرفة التّامّة التي بها يتمكّن من حسن التصرّف وإدارة شؤونه وعلاقاته مع الآخرين، حتَّى بلوغ المعرفة الواعية بالكيفية التي عليها أُبدِع ذلك الشيء من المبدع المطلق.

وعليه: فإنَّ الإبداع قيمة حميدة يمكّن من ربط المخلوق بخالقه معرفة تامّة، وإيماناً تامّاً، ثمَّ يمكِّنه من حُسن التدبُّر الذي به يتمكّن من الإصلاح والإعمار، وذلك لأداء المهمّة المكلّف بها، وهي الاستخلاف في الأرض وإصلاحها وإعمارها، حتَّى تعم الرّحمة على من فيها من جميع أرجائها ويكون الإنسان على الهداية والطّاعة.

ولذا فالبديع النسبي لا يبدع شيئاً إلَّا بجهدٍ، وعن تفكّر وتدبّر، أمّا البديع المطلق فإبداعه أمر (كن) فيكون.

ولأنَّ الإنسان متميّز بخلقه العاقل؛ فهو قادر في دائرة الممكن من الإبداع الذي به يتمكّن من الإصلاح والبناء والإنتاج والفلاح، الذي يشبع حاجاته المتطوِّرة أو على الأقل يسهم في إشباعها.

ولهذا فالمبدع يستوجب التقدير والاحترام والاعتراف بجهده والعمل على تحفيزه من أجل المزيد، حيث المطالب والرّغبات والغايات الإنسانية هي دائماً في حالة تطوّر وتغيّر ولذا فهي دائماً في حاجة للمزيد الإبداعي الممكّن من الإشباع.

ولأنَّ الإبداع قيمة حميدة؛ فإنَّه لا يأخذ به إلَّا من هو على القيم الحميدة والفضائل الخيِّرة، ولأنَّ الله أمر بالإصلاح في الأرض؛ فهو المحفّز على الإبداع فيها، ولهذا لا يمكن أن يبلغ الإنسان مرحلة الإبداع إلَّا بالتفكّر فيما أبدع الله من خلق ومخلوق، ولذا فإنَّ خير المبدعين هم الطائعون المتيقظون الواعون بما هم عليه، وبما يجب أن يكون الخلق عليه، وبما يجب أن تكون الأرض عليه، وكيف له أن يبلغ العلم الذي به يطوي المسافات بين السماوات والأرض، وكيف له أن يستثمر ما أبدعه الله إليه ليكون خير خلقٍ من خلقه.

ولهذا فالمبدع هو من يدرك ما أبدعه الله ويقف دونه، تأمُّلاً واستقراء واستنباطاً حتَّى يدرك اليقين من ورائه، بعد أن يدرك من خلاله تلك الكيفية التي عليها خلق، وبهذا يتمكّن عقله من الإدراك الذي يمدّه بروح الإبداع؛ فيتمكّن من أدراك المجرّد الذي يكمن ورأي كلّ علّة أو سبب، حتَّى يضيف الجديد المفيد، والنافع الذي يسهم في إصلاح الأرض وإعمارها.

ولأنَّ حمْل الأمانة عبء، لذا وجب على الإنسان التدبّر والإبداع الذي به يتمكّن من النّجاح في حمْل الأمانة وبكلِّ مسؤولية، وهنا فالإبداع قيمة حميدة يجب عدم الإغفال عن أهميته في إضافة الجديد المفيد والنَّافع للإنسان، الذي حمْل الأمانة عن إرادة، ولهذا لا نجاح في حمْلها إنْ لم يكن الإنسان مفكّراً حتَّى بلوغ مراحل الإبداع التي تمكّنه من بلوغ الحلّ، لكلّ تأزم أو معضلة تواجهه في حياته، وأن يكون وراء إبداعه أمل يمكّنه من بلوغ المهمّة التي من اجلها خُلق في أحسن تقويم، وعليه في مقابل ذلك أن يقبل بدفع الثّمن إن كتب عليه دفعه، حيث في بلدان التكميم لا حاجة للإبداع ولا حاجة للمبدعين؛ فالمبدعون لا يقبلون أن يكونوا تُبّع، والطغاة دائماً همّ في حاجة إلى تُبّع، ولهذا فإن لم يقبل بذلك فرأسه سيقطع، ولكن إن كان من المحظوظين فتكبّل يداه خلف ظهره ويرمى به في السّجون إلى حين أن يتفجّر الأمر المفجّر لثورة الشّعب العازمة التي بنجاحها تمدّ الأيدي إليه ليخرج من السجن ويتوجّه إلى الإبداع الذي حان وقت انطلاقه بكلّ حرّية مع وافر الحوافز في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع.

تقويض التطلُّع

التطلّع تسابق مع الزّمن حيث لا توقّف عند حدود الحاضر، بل هو امتداد إلى المستقبل المأمول تفكّراً وتدبُّراً وتأمُّلاً من أجل الحياة الأفضل سياسيّاً واقتصاديّاً وعلميّاً ومعرفيّاً وثقافيّاً وحضاريّاً، ولكن لكلّ شيء من هذا ثمن؛ فمن يقبل بدفعه يستطيع بلوغ المأمول أو على الأقل يبلغه أبنائه من بعده بعد أن عبَّد لهم السبيل المؤدّي إلى المستقبل الأفضل.

ولهذا فالتطلُّع قيمة حميدة من أجل بلوغ الأمل المتطوّر، وهذه القيمة الحميدة تمنح المُتّصف بها فُسحة الاطلاع على الواقع واستشراف المستقبل في عملية موازنة من أجل الإصلاح وإيجاد الحلول المناسبة للفرد والجماعة والمجتمع، وفي كلّ المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن هنا تكون قيمة التطلّع حاملة لمعطية إثبات الأنا والآخر دون أن يكون أمل أحدهم على حِساب آخر.

وأوّل وسائل التطلّع وأبسطها على جلالتها هي القراءة، وتُعدّ قراءة التَّاريخ والتعرَّف على ثقافات وحضارات الشعوب ذات فائدة للمزيد المعرفي، ولهذا فإنَّ المتطلّعين من أجل أن يكون العدل والحقّ سائداً لحياة أفضل لا يكابرون في الاتصال مع الآخر من أجل الاستفادة المشتركة من المنافع المأمولة، ولذا فلا داعٍ للمكابرة ولا داعٍ للتردّد الذي يجعل البعض على حالة من السّكون، ومن يقرأ التَّاريخ يعتبر ويعرف أن الشعوب والحضارات دائماً في حالة اتِّصال وتواصل من أجل إحداث النُقلة للمستقبل الأفضل.

ولا نغفل عن أهميّة المعرفة التي تُعطي للتطلُّع قيمة؛ فبها تشبع الحاجات عن دراية وموضوعيه؛ فالمعرفة هي المعلومة والحجّة والفكرة والثقافة بحالها التي تمكّن من معرفة الآخرين دون لبس ولا غموض، وتمكّن من معرفة ما وصلوا إليه من علوم ومعارف وتجارب يمكن الاستفادة منها في تغيير الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعيّة.

ولهذا فإنَّ المعرفة حاجة ضرورية للإنسان تستوجب إشباعاً، وبما أنّ هناك آخر؛ فالطبيعة البشرية والإنسانية تستوجب التعرُّف عليه ليتحقّق لها الإشباع، ولذا فإنَّ الانغلاق والانكفاء على المستوى الأنا فقط هو من الأفعال والسلوكيات غير الطبيعية، ولكن هناك من يحرّم ويجرّم الاتصال

بالآخر خاصّة الذي يمارس الحرّية في بلاده عن إرادة مع وافر نيله للتقدير والاحترام.

ولسائل أن يسأل:

من الذي يحرّم ذلك ويجرّمه؟

ومن أجل ماذا يحرّم ويجرّم؟

نقول:

الذي يحرّم ويجرّم ذلك هم الجهلاء والطغاة الذين لا تستقرّ لهم حياة ولا يهدأ لهم بال إلّا بتكميم أفواه المواطنين.

أمَّا من أجل ماذا؟ فالأمر يعود للخوف من أن تنتقل تلك الأفكار والثقافات الحرّة إلى ذلك الوطن المستعبد من الطّاغية الذي كمّم أفواه شعبه. ولهذا فإنَّ الطّاغية يعمل كلّ ما في وسعه من أجل أن لا يتطلّع المواطن إلى الآخر الذي يمتلك زمام أمره حقوقاً تمارس عن إرادة، وواجبات تؤدّى بحريّة، ومسؤوليّات تحمل ويتم تحمّل ما يترتّب عليها من أعباء؛ فنجده يشكّك في الآخر ويلحقه باللعنات والتشويهات وهو في حقيقة الأمر لا يسّفه إلّا نفسه، حيث كلّ شيء أصبح بعد شبكة المعلومات المتطوّرة بين الأيدي وبكلّ تيسير؛ فبلغت عقول الشعوب وعياً لم تبلغه من قبل، به استطاعت أن تميّز سياسياً واقتصادياً وأخلاقياً بين الدقيق وما هو الأدّق منه؛ فعرفت الشّعوب أنَّ الصمت طويلاً لن يفيد؛ فرّفضت أنظمة الطّغاة وأعلنت المواجهة وقبلت التحدّي؛ فتظاهرت في مسيرات شعبيّة عارمة هزّت العروش من جميع أركانها فهّدت وأطاحت بمن أطاحت، وهي الآن تهزّ وتدكّ أركان عروش الآخرين إلى أن تطيح بهم في الزّمن غير المتوقّع.

ولذا فالشّعوب لم تكن كما كان يظنُّ الطغاة، بل هي مجبولة على التطلّع للمستقبل واستقراء أحداثه وتحوّلاته واستجلاء غوامضه وخوافيه استجلاباً للخير ودفعاً للشرّ، وهنا فالشعوب المجبولة على التطلّع هي وحدها قادرة على إحداث النُقلة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأخلاقياً وحضارياً وهي تعلم أنَّ التطلّع للمستقبل ليس هروباً من الحاضر، ولا قفزاً على السُنن الكونية، ولكنّه الأمل الذي يدفع إلى العمل والإنتاج والإبداع ويُمكّن الإنسان من ممارسة الحرّية.

لا ريب أنَّ التطلّع إلى ما هو أحسن وأفضل شيء ليس خاطئاً من حيث المبدأ، لكن يجب على المتطلّع أن يدرك أنّ ذلك لا يخلو في كثير من الأحيان من المثالية والمبالغة، ولذا فإنّ الإصرار على الحصول على الأفضل دائماً يجب أن يصحبه اعتقاد، بأنّه لن يحدث الأفضل إلّا بخطط واستراتيجيات تتجاوز المتوقّع إلى ذلك غير المتوقّع.

وعليه: فالتطلُّع قيمة حميدة كونه مستوى من المستويات القيميّة التي يجب أن تأملها شخصيّة المواطن ليكون للوطن آمال ومستقبل أفضل؛ فالتطلّع للمستقبل الأفضل والأجود والأنفع هو مكمن الآمال والطموحات التي فيها تتحسّن الأحوال وتحدث النُقلة من مستوى قيمي أدنى إلى مستوى قيمي أعلى.

إذن من يعمل في الزّمن الآن برؤية المستقبل، يجد نفسه قد أمّن لنفسه مستقبلاً خالياً من التأزُّمات، ومن يغفل عن ذلك في زمنه الآن، يجد نفسه في القاع مع الذين هم في أسفل السافلين.

وعليه: فإن كانت لنا توقّعات في دائرة الممكن بأنَّ أحد سيقع في تأزُّمات مستقبلية؛ فيجب علينا إن كنَّا خائفين عليه أن نعظه في الزّمن الآن وأن نرشده إلى ما يجب وإلّا سيكون واقعاً فيها لا محالة، مصداقاً لقوله

تعالى: {وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا}[21]؛ فالذين تخافون نشوزهنَّ في الزّمن الآن عليكم بإعاظهنّ وإلّا سينشوزنَّ، ويومها ستكون التأزمات قد حلّت ولن ينفع النّدم، وقد لا يكون بعدها إصلاح، ولذلك من خاف اليوم سلم غداً.

وهنا فلولا الخوف في الزّمن الآن ما فكّر من فكّر في مستقبله وتطلّع إلى ما هو أفضل من أجل أن يحقّق لنفسه الأمن والسكينة، ولذا فالتطلّعيّة مرحلة من مراحل الوعي الفكري والثقافي، فيها تمتدّ الذات من حيّز التمركز على ذاتها، إلى مجال التطلّع تجاه الأخر الذي له من الخصوصيات التي تميّزه عن غيره، وفقاً لقدراته واستعداداته ومواهبه وإمكانياته وعلومه وثقافته وحضارته، ممّا يجعل الذات في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع قادرة على نيل كلّ ما من شأنه أن يحُّق لها الفائدة والمنافع.

ولذا فالإنسان المتطلّع للحقيقة بمنطق قيميّ معرفي، هو في حالة تطلّعيّة، أي أنّه في حالة النُقلة، من التمركز على الذّات إلى حالة الاتزان النفسي الذي يتفاعل مع قيم المجتمع وعاداته وأعرافه ومعتقداته وآماله المُرضية للجميع، ثمَّ يتفاعل مع كلّ ما هو مفيد لدى الآخر، وليس بمنغلقٍ على تراثه القيمي، بل هو في حالة امتداد موجب مع الثّقافات والأفكار الإنسانية الأخرى، وفي ذات الوقت لا يُفرِّط في خصوصيّته الذاتية؛ فبعد أن كانت المغالبة في المستوى الذاتي للعاطفة في تقييم الآخر ومعتقداته وأفكاره وحضارته، بدأت المشاعر والأحاسيس الذوقية تتهذّب تدبراً وتطلّعاً تجاه ما يُفيد عند الآخرين دون إقصاء لأحدٍ منهم.

[21] النساء 34.

إذن الشخصيّة التطلّعيّة شخصية توافقيّة، تستوعب قيم وفضائل (الذاتية) وتتفتّح بإرادة ومنطق على الآخرين دون أحكام مسبقة، وذلك لاعتمادها قيمة الحرّيّة في كلّ اختياراتها؛ فهي تتفاعل مع الحقّ والعدل والواجب والمسؤولية على مستوى الذات ومستوى الآخر، ولذلك لم تكن منغلقة أو متعصّبة ولا متفاعلة إلّا مع ما هو منطقي.

ولذا فعندما لا تسيطر العاطفة أمام العقل على الفعل والسلوك بالتّمام، يُفسح مجال جديد للعقل والنّفس بأن يكون التفكير فيما يجب، ممّا يجعل النّفس تسعى لِما يُفترض أو تميل إليه، والميل هنا موجب، حيث التطلُّع للأفضل، الذي يحافظ على الهويّة والخصوصية، ويمتدّ من أجل أن يتعرّف على الجديد المفيد، ويسعى إلى الحصول عليه. وهذا لا يعني أنَّ كلّ ميل هو موجب، فعندما تميل الشخصية من حالة التمركز على الذات إلى حالة التخلّي عن بعض من مكوّناتها القيمية تصبح الشخصية على حالة من الإنسحابية؛ فتوصف في هذه الحالة بالشخصية الإنسحابية التي تتخلّى عمّا يجب الأخذ به.

وعليه: فالتطلُّعية مرحلة من الوعي الذي يُمكّن الذات من استيعاب دورها وما يجب أن تفعله مع الآخر، حتَّى لا يحلّ ما يخيف محلّ ما يجب.

ولأنَّ التطلّعية هي حالة وعي بالمحيط المعرفي والثقافي والحضاري، فهي تُعدّ مرحلة نضج، به تتمكّن الشخصيّة المتطلّعة من الإلمام بالموضوع المشترك مع الغير كواقع لا مفرَّ من التعامل معه.

ولأنَّ (الذاتية) هي ما يدور من حوار بين الرّغبات والمطالب، والحاجات والبواعث، والحقوق والواجبات والمسؤوليات، في حدود الدين والعرف والقيم السائدة على مستوى المجتمع أو الدّولة؛ فإنَّ التطلّعيّة هي درجة من الاعتراف بأنَّ للآخر رغبات ومطالب وحاجات وبواعث مشبعة،

وحقوق وواجبات ومسؤوليات ينبغي أن تُقدّر وتحترم، وإن لم تُقدَّر وتُحترم ستكون العواقب غير محمودة، ولذا فمن غير المنطقي أن يتمَّ تجاوزها أو الإغفال عنها، كي لا تُمسّ ولا تؤخذ بما هو على حسابها.

وعليه: عندما يخاف الإنسان من المظالم، يتمسّك بالقيم والمعايير الاجتماعية التي تستنبط من الإطار المرجعي لمجتمع العاطفة، ويقدّر قيم الآخر ومعاييره، وفي مقابل ذلك عندما لا يخاف من المظالم فأوّل ما يقدم عليه اختراق القيم والعمل على تقويضها كي توصف بالقاصرة أو يتمّ التخلّي عنها وهذا ما يأمله الطغاة الذين تفرّدوا بحكم بعض من الشعوب وجعلوها تقبع تحت مظالمهم. ولذا فعندما يتمسّك الإنسان بالقيم والمعايير الخيّرة بغض النظر عن مصادرها، تؤسّس أحكامه على الموضوعية، وتُعدُّ معاييره إنسانية.

ومع أنَّ المنطق يَفترض أنَّ النَّاس متساوون في الحقوق والواجبات والمسؤوليات، إلّا أنَّ الواقع يُثبت غير ذلك، حيث نجد البعض من بني الإنسان في حالة إشباع، والبعض في حالة عوز، والبعض في حالة ادّخار بعد الإشباع، وآخر في حالة شُح، والبعض الأخر في حالة إيثار حيث يُقدِّم من هو في حاجة أو من هو أفضل على من هو أقلُّ، ولذا فالشخصيّة المؤثِّرة، هي الشخصية المنطقية التي تميّز بين ما يجب وما لا يجب، وعندما تحتكم بالمنطق تقول الحقّ وتفعل صواباً، وهنا فالشخصية المتطلِّعة لا تقتصر أهدافها وغاياتها على الظرف الآني، بل تمتدّ إلى ما هو مستقبلي؛ فتميل إلى المغالبة، مغالبة الفضائل والقيم الحميدة على النّواقص، وليس مغالبة النّواقص على الفضائل والقيم الحميدة كما هو حال الشخصية الظالمة والطاغية والحاقدة التي لا تفكّر

إلّا في أناتها فقط أمّا الآخرون من وجهة نظرها فهم أدوات خلقوا لأن يكونوا قابلين للاستخدام من قبله، وهذه رأس المظلمة.

ولأنَّ الخوف هو المحفِّز على صناعة المستقبل، فإنَّ الخائفين هم دائماً سبّاقون لصناعته، والذين لا يخافون هم دائماً الأخسرون، مصداقاً لقوله تعالى: {إِلَّا أَصْحَابَ الْيَمِينِ فِي جَنَّاتٍ يَتَسَاءَلُونَ عَنِ الْمُجْرِمِينَ مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ الْخَائِضِينَ وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ الدِّينِ حتَّى أَتَانَا الْيَقِينُ فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُسْتَنْفِرَةٌ فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ بَلْ يُرِيدُ كُلُّ امْرِئٍ مِنْهُمْ أَنْ يُؤْتَى صُحُفًا مُنَشَّرَةً كَلَّا بَلْ لَا يَخَافُونَ الْآخِرَةَ كَلَّا إِنَّهُ تَذْكِرَةٌ فَمَنْ شَاءَ ذَكَرَهُ}[22].

تبيّن هذه الآيات الكريمة أنَّ الذين لم يخافوا الآخرة هم أولئك الذين لم يكونوا مع المصلّين، ولم يكونوا من الذين يطعمون المسكين، وكانوا يخوضون مع الخائضين، وكذَّبوا بيوم الدّين؛ فهؤلاء ومن هو على مثلهم لن تنفعهم شفاعة الشافعين، ولذا فمن لا يخاف سيدفع الثّمن شدّة وألماً وعذاباً، ولن يكون له مستقبلاً حميداً وخيِّراً ليتطلّع إليه.

إنَّ تجاوز الإنسان دور الذاتية، إلى مرحلة ممارسة النقد الذاتي، الذي به يتمكّن من معرفة جوانب القصور أو معرفة العيوب والسلبيات التي يمارسها، يصل دون شكٍّ إلى مرحلة التعديل والتغيير الموجب بالإرادة الممكِّنة من صناعة المستقبل المتطلّع إليه.

وعليه: عندما تتطلّع الشخصية تستشعر بأنّها في حاجة إلى المزيد المعرفي والعلمي والتقني والمزيد العلائقي الذي به تستأمن وتؤمّن مستقبلها، وهي في هذه الحالة ستمتدّ إلى مرحلة ما بعد الذاتية، فتصبح

---

[22] المدثر 39 . 55.

تطلُّعيّة على درجة عالية من المزيد المعرفي المُمكّن من إحلال السكينة محلّ الخوف.

وعليه: عندما تُعطي الشخصية الصدارة للمنطق في إصدار الأحكام واتخاذ المواقف؛ فهي توصف بالتطلُّعيّة، وهذا يعني أنّ التطلّعية هي نتاج تداخل المتغيِّرات وتأثيراتها الموضوعية خوفاً من القول أو العمل أو السلوك أو الفعل، وفي هذه المرحلة المنطقية، تُقيّم القضايا بالعقل والمنطق والحجّة المبرّرة، التي تجعلها في حالة نُقلة من حالة التمركز على التفكير والتقييم العاطفي إلى حالة التقييم المنطقي الذي بدوره يجعلها تميل من مستوى الحالة الأحسن إلى مستوى الحالة الأفضل، وهذا التدرّج يؤدّي بالضرورة إلى الميل المنطقي ويجعل الشخصية في مستوى التطلّعية.

هذه المعطيات الموضوعية لبناء الشخصية المتطلّعة إلى الحقّ أو المتطلّعة به تجاه ما يجب، ولكن مع ذلك فإنَّ للحقّ أعداء وهم الذين يخافون أن ينكشف أمرهم وما يفعلون من مظالم وما يسلكون من ضلال، ولهذا فهم الذين يعملون على تحريف الكلم عن مواضعه ليقوّضوا تلك القيم الكريمة التي تتطلّع بالإنسان إلى الأفضل والأجود سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وإنسانياً وأخلاقياً وثقافياً وحضارياً، أي هم الذين يعرفون أنّ الإنسان إذا عرف الحقيقة لن يقبل بغيرها، وهذه بالنسبة للضالين والظالمين والطاغين مشكلة كبيرة؛ فالحقيقة تثبت أنَّ وجودهم بغير حقّ، وما يقدمون على فعله باطل، ولهذا ستكون الثورة، وحتّى لا تكون الثّورة هم يبالغون في قمعهم للذين يأملون ويتطلّعون إلى ما هو أفضل، ولكن دائماً غير المتوقّع كفيل بإظهار الحقّ؛ فبعد ذلك البركان العظيم الذي ثار من أرض تونس الخضراء وقذف بحممه إلى علوٍّ حتَّى عمّت أركان

الوطن العربي من الحدود إلى الحدود، من بعده لن تقبل الشعوب بتلك الإصلاحات التلفيقية التي كانت في ذلك الزمن مرضية للبعض؛ فالشعوب بعد ثورة ذلك البركان العظيم لن تأبى إلّا بالحلّ لكلّ معضلاتها وتأزُّماتها ومشاكلها التي كتبت عليها بغير حقّ.

تقويض التّوافق

التوافق قيمة حميدة لا تسود بين النَّاس إلّا عن إرادة، ولذا حيث ما كان التوافق بين النَّاس قيمة مقدّرة كان الانسجام والتفهُّم بينهم سائداً بدون تقديم تنازلات إلّا بما هو مرضٍ ولو بعد نقاش وبيّنة، ومع أنَّ التوافق قيمة مأمولة، إلّا أنَّه من حيث المفهوم لم يكن الاتفاق؛ فالاتفاق إرادي ولكن يمكن أن يكون بين أعداء كالاتفاق على وقف إطلاق النَّار بينهما، وهذا لا يعني أنَّهما متوافقان؛ فالتوافق لا يكون إلّا على رؤى وقضايا ومواقف جمعيّة، ممّا يجعل البعض يتوافق مع القيم ولا يتّفق مع الآخر.

إذن التّوافق قيمة اجتماعية وإنسانية بلوغها ممكنٌ ولكنّه ليس سهلاً؛ فمن بلغه تجنّب المظالم وآمن الآخرين واطمئنَّ معهم، ولذا فالتّوافق لا يكون إلّا بتقارب المطلب مع الرغبة، وتقارب الحاجة المتطوّرة مع مشبعاتها المتنوّعة وظروفها الموضوعيّة، وهو المحقّق للرضا دون تقديم تنازلات بغير حقّ.

ولذا فالتّوافق انسجام إرادي، به تتوافق الأقوال والأفعال مع الموضوع بين الأنا والآخر، ويحقّق انسجاماً وتقارباً بين أراء وأفكار ووجهات نظر

المشاركين في الموضوع الواحد ممّا يجعل المشاركة بين الطّرفين موجبة لتساوي كفتيهما بإرادة. وهذا لا يعني أن لا يكون التّوافق سالباً؛ فمثلما يتوافق الإصلاحيّون كذلك يتوافق المفسدون، والفرق بينهما الموضوع والغايات التي من ورائه.

ولأنَّ التّوافق مع الإيجابيات توافق مع الحقّ؛ فأصحاب الحقّ لا يُقرُّون إلَّا حقّاً وعدلاً وبكل إرادة؛ فالذين يوفون الكيل والميزان بالقسط عند كلّ موزونٍ ولا يبخسون النَّاس أشياءهم هم المتوافقون مع الحقّ وموجبات إحقاقه، ومع أنّ التّوافق واحد إلّا أنّ للتوافق أنواع موضوعية كتوافق الزّمن مع الزّمن وتوافق المكان مع المكان وتوافق الظرف مع الظرف وتوافق الودِّ مع الودِّ وتوافق الظلم مع الظلم، وهكذا فإنَّ التّوافق لا يتعدّد ومواضعه ومعطياته تتعدّد، حتَّى في القصاص لا حلَّ للمشكل ولا حكم فيه عدلاً إلّا بالتّوافق، {وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ}[23].

ولكن متى سيكون التّوافق سائداً بين النَّاس؟

نقول:

. بعد أن يكونوا طائعون لله وللرّسول.

. بعد أن يكونوا طائعين لأولي الأمر منهم بإرادة.

. بعد أن تسود بينهم فضائل وقيم طاعة الوالدين في غير معصية الله تعالى.

. بعد أنْ يعترف كلٌّ منهم بالآخر.

. بعد أن تقدّر الخصوصيّة ولا يمتدّ أحد على حساب هويّة آخر.

. بعد أن تمنح الفرصة لتفهّم والتفاهم.

---

[23] المائدة 45.

. بعد أن ينتهوا عن ارتكاب أفعال الرّذيلة.

. بعد أن ينتهوا عن الكذب.

. بعد أن ينتهوا عن الفسق.

. بعد أن ينتهوا عن المنكر.

. بعد أن ينتهوا عن الكيد لبعضهم بعضاً.

. بعد أن ينتهوا عن أعمال التطفيف للكيل والميزان.

. بعد أن ينتهوا عن أفعال الزّنا.

. بعد أن ينتهوا عن أفعال المظالم.

. بعد أن ينتهوا عن أعمال الخيانة.

. بعد أن ينتهوا عن السّرقة.

. بعد أن ينتهوا عن أعمال التزييف.

. بعد أن ينتهوا عن أعمال الإفساد في الأرض وسفك الدماء فيها بغير حقّ.

. بعد أن ينتهوا عن أفعال الإسراف.

. بعد أن تسود بينهم فضائل وقيم التّسامح.

. بعد أن تسود بينهم فضائل وقيم التآخي.

. بعد أن تسود بينهم فضائل وقيم التّعاون.

. بعد أن تسود قيمة الاعتبار للأفراد والجماعات والشّعوب والأمم.

. بعد أن يعتمدوا فضيلة الجهاد والفداء في مقرراتهم التعليمية ووسائلهم الإعلامية والثقافية إحقاقاً للحقّ وإزهاقاً للباطل (هما كما هما) نصّاً قرآنيّاً منزّلاً دون مبالغة ولا تعمّد غير موضوعي.

. بعد أن يتمسّكوا بمفاهيم دينهم القويم ويجلوا عنه ما علّقوا به من عالقات ليست في محلّها أبداً.

. عندما لا يتمسّكوا بوجوبيّة تماثل القيمة مع الواقع وكأنَّ القيم تمتلك مطلقية الثّبات؛ ففي بعض الأحيان الواقع يتقدَّم على القيم ممّا يستوجب العمل على تقييم القيم وتقويمها لكي تواكب حركة التغيّر والتقدّم إلى الأفضل والأجود والأنفع، وفي البعض الآخر الواقع يتخلّف كثيراً عن معطيات القيم، ممّا يستوجب عدم الركون إلى الواقع المتخلّف والتمسّك بالقيم المستمدّة من الفضائل الخالدة والأعراف الرائدة.

فالتوافق كونه قيمة حميدة فهو قيمة مرضية، ولكن ليس دائماً لا يكون التوافق إلّا عن رغبة ورضا، بل هناك من يرفض لأنَّه غير متوافق، ولهذا فهو يرفض لأجل أن يصبح متوافقاً، ولذا فالرّفض للظلم خير يجعل النَّاس متحابين على الحقّ والعدل؛ فبهما يتوافقون حيث لا مظالم ولا مكائد ولا إقصاء ولا تغييب ولا تعذيب؛ فالرّفض المؤدّي إلى التوافق أمر واجب الأخذ به والسعي إلى تحقيقه بموجبات تجعله من الثوابت المنطقية، وإنّ أيّ أمر عندما يكون مطلباً لا بدّ له من غاية ينتهي إليها، والغائية الرفضيّة لا تتحقّق إلا بأمور كثيرة متنوّعة كي تصل إلى منتهياتها التي تنسجم مع المتطلبات، وأمّا المنتهيات التي نعنيها فهي آخر ما سينتهي إليه الأمر وهو بلوغ التوافق.

وعليه: التوافق قيمة نفسية واجتماعية وإنسانية إذا سادت بين النَّاس كانت دليلاً على انتشار الودّ بينهم، وإذا انعدمت كان الودُّ من قبلها معدوماً.

ولأنَّ التوافق أمل المصلحين في الأرض؛ فهو لا يكون إلّا على ما هو مُصلح، ولكن متى يبلغ النَّاس هذه القيمة قولاً وعملاً وفعلاً وسلوكاً؟

نقول:

إذا تطابقت النوايا مع الأعمال والأفعال وانتهت الخلافات بسادة المودّة والمحبَّة بين النَّاس وتوافقوا على البرِّ والإحسان، ولكن إنْ سادت المظالم

بينهم وعمّت تماثلوا في ارتكاب المفاسد، ولهذا فالمظالم قد يتماثل النَّاس في ارتكابها كما يتوافقون في القيام بأعمال الإصلاح والإعمار والفلاح والبناء.

ولأنَّ دائماً أسباب الخلاف من ارتكاب المظالم، إذن لا يمكن أن ينتهي أو يزول الخلاف ما لم تنتهِ وتزول المظالم.

وهنا يبلغ النَّاس قمّة التوافق عندما لا يختلفون إرادة، وسيظلون على الاختلاف إن أجبروا على غير إرادة.

ولكن ما هي مُحقّقات التوافق؟

نقول:

كثيرة، ومنها:

1 . تقبُّل الآخر وتقديره وتفهُّم ظروفه المتعدِّدة.

2 . استيعاب الآخر (هو كما هو) والعمل من أجل بلوغ ما هو أفضل للجميع.

3 . الاتّفاق في وجهات النّظر أو القرار أو الفعل أو العمل، دون ضغوط من احدٍ على أحدٍ.

4 . عدم تقديم التّنازلات على حساب ممارسة الحقوق وأداء الواجبات وحمْل المسؤوليّات.

ولهذا فالتّوافق مع الشيء أو مع الآخر ليس تكيّفاً مرحلياً وفق ظرف وبيئة بقياس الزّمان والمكان، لأنّ التوافق ليس ماديّاً أو شكليّاً في المعنى والدّلالة والمفهوم والآراء والاتجاهات والسلوك والاختيار بمعنى التكيّف، ومع هذا فلا يوجد اختلاف كبير بينهما، مع أنّه ليس بالضرورة أن يتطابقا أو يتماثلا، ذلك أنّ التوافق لا يكون إلّا بين العقلاء، أمّا التكيّف فينسحب على العقلاء وغيرهم كالمكان والأشياء التي نتكيّف معها ولا

نتوافق معها على الرّغم من اشتراك المفهومين بمعطيات كثيرة، ذلك أنّ التكيّف غالباً ما يكون اهتمامه ماديّاً، أمّا التوافق فينصبّ على الجانب الرّوحي والعقلي والمعرفي والمعنوي من حيث الأفكار والمعتقدات والآراء والطموحات والآمال؛ فهو جانب فكري عماده العقل، بينما التكيّف يكون مادّياً مرحلياً، كأن يتكيّف الإنسان مع الغُربة أو السجن أو يتكيّف مع جلسة معيّنة تُفرض عليه بوضع معيّن لمدّة محدّدة؛ فهو مضطر للتكيّف مع المرحلة في فترة زمنية معيّنة لظرف خاصّ ليس له فيه رغبة ضمن بيئة فرضت نفسها عليه، ولهذا تنتفي فيه الرّغبة على الرّغم من القبول بالواقع، ومن هنا يكون التكيّف قائماً على التنازلات، قلّتْ تلك التنازلات أم كثُرتْ، وبما أنّ التكيّف لا يتمّ إلّا بتقديم التنازلات، ماديّة حيناً بدفع ثمنٍ مادي، ومعنويّة حيناً آخر كأن يوضع الإنسان في موقف لا يرضاه لنفسه مع القبول به، أو ينزل منزلة هي أدنى من منزلته فيتكيّف معها إلى حين انتهاء الظرف والضرورة.

أمّا التوافق فيقوم على الفكرة سواء أكانت مؤدّية إلى الرّفض أم القبول، انطلاقاً من مبدأ يحمل وسيلة وهدفاً وغاية بحيث تجعل التوافق ناتجاً عن رغبة.

وهذه الرغبة تدفع إلى بناء جسور تلاقٍ وإقامة علاقات قويّة مع الآخرين والتوافق معهم، بحيث تقوم على أساس قناعة العقل مع منطقه وإقناعه بالحُجَّة والدّليل والبرهان، والتوازن مع نظام الكون والحياة، ومع السُنن الطبيعية والبشرية، ومن هنا تظهر غاية من غايات الإرهاب التي تصبو إلى تحقيق الأمن والسّلام والطمأنينة في إقامة علاقات طيّبة بين فرد وآخر، أو بين مجتمع وآخر أقرب إلى التفاهم منه إلى الصراعات والنزاعات، إسعاداً للإنسان بمعطيات الخير التي تُجنى من التوافق،

وطرد الشرّ ومعطياته بمعطيات قمعيّة، ذلك أنّ الإنسان بفطرته نزّاع إلى الخير يقوده في ذلك عقل سليم، ومن خلال العقل يتمّ التوافق أوّلاً بين الفطرة الإنسانية والغاية العقلية على مستوى الفرد، ومن ثمَّ بين الأنا والآخر، ليكون ذلك مدعاة إلى رسم طريق السّلامة من خلال التجاوب الشامل بين أفكار الإنسان وخيالاته وإراداته ونواياه وعقائده وأعماله وسلوكه، ومنه انطلاقاً إلى الأفراد الآخرين وصولاً إلى الإنسان القدوة، وهذا يعني أنّ غاية الرّفض الرقي بالإنسان إلى المستوى الإنساني من خلال التوافق.

غير أنَّ القوّة التي تتخطّى غاية الرّفض من التوافق إلى التكيّف، تخرج عن صفة الرّفض إلى الإخافة التي تفرض قبول الآخر هو كما هو؛ فيتطلب الأمر من هذا الآخر أن يقبل الواقع ويتكيّف معه بتقديم التنازلات التي يستوجبها التكيّف، وقد لا يتمّ ذلك إلّا بإكراه لأنّه لم ينبع من قناعات.

إذن فالتكيّف لن يكون غاية طالما هو قائم على تقديم التنازلات بالإكراه، بل الغاية هي التي تؤدّي إلى القبول والرِّضا في عملية توازن تفضي إلى المحافظة على المال والنّفس والكرامة التي تشعر بالتّوافق بين جميع الأطراف على أساس حفظ الحقوق وممارستها، ومعرفة الواجبات وأداءها، وتحديد المسؤوليات وحملها من قبل الذين يتعلّق الأمر بهم.

إنَّ التصرّفات القامعة للإرادة قد تؤدّي إلى اتفاق بين قوي وضعيف يفضي إلى التكيّف تحت وطأة الضرورة، ولذلك ستؤول أسباب التكيّف إلى الزوال طال الوقت أم قصر، ولذا لا يُعدّ التكيّف هو الغاية المرجوة من الرّفض الموضوعي، ومن هنا يفترق عن التوافق، ولذلك فإن حقَّق

الرّفض التوافق كُتبت له الديمومة التي يستهدفها بفعل إنساني نابع من التقويم الأحسن الذي خُلق عليه الإنسان من نعمة العقل وفطرة الخير.

وهنا يصبح التوافق غاية إنسانية ولكنَّه لا يكون قيمة سائدة بين النَّاس إلّا بتقدير قيمة الإنسان الذي من حقّه أن يقبل ويرفض، ويأمر وينهى، ويتكلّم ويعبّر، ويقرّر ويقدم على تنفيذ ما يقرّه دون أن يكون على حساب حقوق الآخرين ومجالات امتدادهم، ولذا فمن حقّه الانتقاد كما من حقّه التقييم والمحاسبة والتقويم والتصحيح والإصلاح والبناء والإعمار، ولا يجوز لأحدٍ أن يقصيه أو يحرمه من ذلك، ومن يحاول ذلك ينبغي أن يزاح من الطريق الذي لا يعبّد إلّا من أجل مستقبل الجميع دون فرقة ولا فوارق.

إذن التوافق لا يكون بين النَّاس قيمة سائدة إلّا عن إرادة، ومتى ما بلغ النَّاس التوافق، بلغوا الحلّ الذي يجد الإنسان نفسه به مقدّراً ومعتبراً، فقمّة السُّلطان عندما يكون صوته صوت النَّاس يكون هذا الصّوت دليل التوافق التَّام بين الشّعب وقمّة السُّلطان، وعندما تختلف الأصوات بين الشّعب وقمّة سلّم السُّلطان لن يعلو صوت على صوت الرّفض الذي ينقل أصحابه من التسليم بغير حقّ إلى العمل المحقّ للحقِّ.

ولأنَّ التوافق قيمة حميدة ومرضية لجميع المتوافقين؛ فهو المأمول الذي يعيد التوازن والانسجام بين الأفراد والجماعات والشعوب، وكلّما توافق النَّاس في وطنهم كوّنوا الوحدة الوطنية المأمولة، التي بها يتمكّنون من فرض إرادتهم، ولكن في الأوطان التي يتولّى أمرها الدكتاتوريون أوّل ما يستهدفونه هو تفتيت الوحدة الوطنية وتقسيم الشّعب إلى طوائف وقبائل وأحزاب متصادمة حتَّى لا تلتقي على رأي واحد فتطيح بالدكتاتور وتسقط نظامه.

تقويض الإرادة

الإرادة قيمة حميدة نزلت الأديان من أجل تحريرها من ذلك التقويض الذي جعل النَّاس يتّخذون آلهة من دون الله؛ فكان التوحيد كسر لتلك القيود والأطواق من أجل حرّية الإنسان، ولكنَّ الصراع بين الخير والشرّ لم ينته بعد مع أنَّ الحقُّ أصبح بيّناً والظلم بيّناً؛ فاهتدى من اهتدى، وكفر من كفر، وأشرك من أشرك، وضلّ من ضلّ، وطغى من طغي؛ فالذين اهتدوا اختاروا الإصلاح والإعمار والبناء والفلاح سبلاً، والذين ضلّوا وطغوا اختاروا الفساد والإفساد وسفك الدماء بغير حقّ سبيلاً، ولهذا الصّراع والصّدام بين المصلحين والمفسدين دائماً يشتدّ إلى أن يحسم الأمر الذي به تتخلّص الشعوب من أولئك الظالمين والطّغاة الضّالين.

فالطّغاة الذين تمكّنوا من الاستيلاء على مقاليد السُّلطة في بلدانهم حكموا النَّاس بإرادة الطاغية الذي لا يُري النَّاس إلّا ما يرى، {قَالَ فِرْعَوْنُ مَا أُرِيكُمْ إِلَّا مَا أَرَى وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ الرَّشَادِ}[24]؛ فهؤلاء لا يرون شيئاً يعلو على رؤاهم ومن يخالفهم في رؤاهم ضلّ، ومن يضلّ عن رؤاهم المخالفة للحقّ تواجهه المكائد والمكر والدسائس حتَّى إقصائه بعد أن يلبّس بكم من التهم التي تلفّق إليه، ليدان بتلك القوانين التي سُنّت من اجل الطاعة للطاغية وعدم التولّي عن كلّ أمرٍ يراه، ولأنَّ هذه الأفعال مضادة لنواميس الحياة وسُننها الطبيعية، رفضتها الإرادة الإنسانية بعد أنَّ كسرت القيد الذي كبّلها عن الحركة سنين طويلة، ولذا عندما بلغ الإنسان الصحوة رفض بقوّة الإرادة كلّ أسباب القيود وعللها، ومن قيّد النَّاس بها، ومن أمر بوضع القيد في الأيدي والطوق في الأعناق؛ فكانت الصيحة

[24] غافر 29.

قوّة (أطلب الموت تُكتب لك الحياة)؛ فطلب الشّعب (الموت) فكانت له الحياة بعد أن استرجع أنفاسه بذلك البركان العظيم الذي ثار في تونس وتناثرت حممه إرادة في كلّ نفس في الوطن العزيز حتَّى ثارت الشعوب على أولئك الطغاة وأسقطت من أسقطت، ورحّلت من رحّلت، وحاكمت من حاكمت، وهكذا كلّ الشعوب كلَّ تحقّق انتصاراً على الطغاة.

ولذا فالعلاقة قويّة بين الرّفض والإرادة؛ فالرّفض كونه فعلاً متحقّقاً لا يكون إلّا عن إرادة، ولهذا فالإرادة هي القوّة الدافعة للإقدام على الفعل؛ فالفعل في دائرة الممكن يتحقّق بالقوّة، ولكنّه ليس دائماً متحقّقاً بإرادة، فالإكراه والإجبار يقودان إلى تحقيق الفعل بالقوّة حتَّى ولو كان الفاعل غير راضياً.

أمَّا إذا بلغ حال الفاعل درجة الرّفض فإنَّ الإرادة تكون ضمنيّاً متحقّقة بفعل الرّفض؛ فالرّفض قول يقال في مواجهة أو عن خطاب ورسالة، أو أن يكون فعل متحقّق عملاً وسلوكاً على أرض الواقع.

ولأنَّ الإرادة إشهار عزم مع وضوح نيّة؛ لذا فإنَّ الرّفض كونه فعل متحقّق قولاً وعملاً وسلوكاً؛ فهو المعبّر الحقيقي والموضوعي عن مستوى الشخصيّة الرّافضة، وهو المُظْهر لوجهة نظرها ومدى تمسّكها بقضيّتها إنْ كان الرّفض خير معبّر عنها بإرادة.

وهنا تصبح الإرادة إعلاناً صريحاً عن امتلاك الرّافض لزمام أمر الرَّفض، ممّا يجعل الملاحظين والمقوِّمين خير واقفٍ على المشاهد والملاحظ الذي يعكس حقيقة الرّفض عن إرادة.

فالإرادة قيمة مشيئيّة اختيارية تتمركز على الرغبة والوعي، ومع أنَّ الإرادة موجبة إلّا أنَّ المترتّب عليها اختياراً قد يكون موجباً وقد يكون سالباً؛ فالإنسان بإرادته يؤمن، وبإرادته يكفر، أو يُشرك، أو يضل، أو يسرق، أو

يكذب، أو ينافق، وكلّ هذه المتنوّعات اختيارية ولكنّها قد تكون عن وعي، وقد تكون عن غفلة أو جهل، {وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ}[25].

قيمة الإرادة تصميم واعٍ يُمكِّن الفرد والجماعة والمجتمع من اتّخاذ القرار الذي يتعلّق بأمرهم سواء أكان هذا الأمر سياسة داخلية أم خارجية أم سلماً أم حرباً، ولذا لا يُتّخذ القرار إلّا بعد معرفة تامّة بما يجب وفقاً لدائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع؛ فبالإرادة تُحدّد الأهداف وتُرسم الخطط ويتمّ الإقدام على تنفيذها بكلّ حرّية.

وعليه: الإرادة هي قيمة الحرّية في اختيار الخير أو الشرّ أو اتخاذ المواقف المحايدة بأسباب عدم التبيّن بعد، أو لأسباب الخوف والنّفاق، وبالتّالي لا حرِّية بدون إرادة ولا إرادة بدون حرِّية؛ فهنا تكون الإرادة قيمة حميدة ذات خصوصية، وذلك لتعلّقها بالإنسان الحرّ وعلاقاته بما يُقدَّم إليه من اختيارات متنوِّعة، وبما يرغب وما لا يرغب، أمّا الحرّية فيغلب عليها الطابع السياسي الذي قد يجد الإنسان نفسه معها في حالة تكيُّف حتَّى وإن كانت لا تمدَّه بما يحقّق له التّوافق.

وعلى المصلحين والتربويين وولاة الأمور أن يعملوا على تقوية إرادة الذين يتعلّق أمرهم بهم حتَّى لا يكونوا منهزمين أثناء مناقشتهم فيما يتعلّق بهم من أمر، أو يكونوا مستسلمين لأمرٍ واقعٍ ليس بموجب، وأن يعملوا جادّين على تفطينهم من الغفلة التي قد تلمّ بهم وتبعدهم عن ممارسة حقوقهم وأداء واجباتهم وحمْل مسؤولياتهم دون إكراه.

ولذا فإنَّ الإرادة قيمة تعاقدية بين التخيير والاستطاعة ينبغي أن تقوّى لأجل أن تتّسع الهوة بين الأفراد، وبين ما يؤدّي بهم إلى الإكراه أو

[25] الكهف 29.

الإجبار والإقصاء؛ فبالإرادة تمارس الحرّية، وتتأكد السيادة، ممّا يجعل النتائج المتوصّل إليها مرضية للفاعل حتَّى وإن كانت نتائجها سالبة.

ومع أنَّ الإرادة تُمكِّن من ممارسة الحرّية اختياراً، إلّا أنَّ الإرشاد للحقِّ بالحقِّ حقّ على من يَعلم ويؤمن ويُدرك العواقب؛ فهناك القاصر والجاهل والمغرّر به؛ فلا داعي للإفساد، ولا داعٍ للتّسفيه، أي لا داعٍ أن يسفّه الحاكم إرادة الشّعب في التعبير عن رأيه، ولا داعي للقمع بما أنَّ الإرادة لم توظّف في باطل أو سفك دماً بغير حقّ.

إذن من واجب المتعلِّم أن يُعَلِّم ويُعلِم من لم يتعلَّم ولم يَعْلَم بما عَلِم به من معارف خيِّرة تسهم في تقويّة الإرادة وتوجّهها لما يفيد وينفع الجميع، ولذا فعلى أولياء الأمور حقّ الرعاية الحقّة؛ فالأنبياء من قبل بشّروا وهدوا وبلّغوا ما أُنزِلَ عليهم من وحيٍ وحرّضوا به الأقوام والشعوب والقبائل وسكان القرى والمدن والكافّة وتركوا للإنسان الحريّة الإراديّة في الاختيار طاعة لأمر الله، ولذا فمن يطع الله لا يمكن أن يقبل بطاعة الطاغية، {لَا إِكْرَاهَ فِي الدّين قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ}[26].

ومع أنَّ في دائرة الممكن امتلاك الإرادة هو امتلاك للحرّية الشخصيّة، إلّا أنَّ هذه الحرّية لا وجود لمطلقيّتها؛ فالإطلاق أمره بيد خالق الإطلاق، ولهذا بالإرادة في الحياة الدنيا هناك من كَفَرَ وهناك من يكفر، أمَّا في الحياة الآخرة فلكلٍّ حسابه ثواباً أو عقاباً، ولأنَّ الإرادة فضيلة خيّرة أمر الله تعالى رسوله الكريم عليه الصَّلاة والسّلام أن لا يفرض شيئاً على النَّاس، بل عليه البلاغ، وعليه بالمشاورة في كلّ أمرٍ يتعلّق بالنَّاس، ثمّ

[26] البقرة 256.

جعل من بعده أمر النَّاس شورى بينهم حيث لا إكراه في الدين، {وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ}[27] وقال تعالى: {وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ}[28].

إذن كلّ الجبابرة عبر التَّاريخ هم طغاة معادون للإرادة الحرَّة وعاصون لأمر الله، ولهذا فالزّمن دائماً كفيل بترويض الجبابرة والطغاة، ولذا فإرادة الشّعب وحدها قادرة على الاختيار الحرّ لمن يمكن أن يكون مناسباً للجلوس على قمّة السُّلطان، إلى حين استبداله وفقاً للمعايير والنّصوص الدستوريّة التي تمّ سنُّها من قِبلهم إرادة ورغبة، فمثل هؤلاء هم الذين إذا حكموا بين النَّاس يستطيعون أن يحكموا عدلاً.

ومع أنَّ الإرادة لا إكراه فيها إلّا أنَّ المعرفة الحقّة تُسهم إسهاماً كبيراً في استنارة الإرادة بالموجبات تحليلاً وتحريماً، ونفعاً وضراً حتَّى يتمَّ الأخذ بما يجب عن إرادة ووعي، ويتمّ الانتهاء عمّا لا يجب إرادة ووعياً، ولهذا فبالإرادة يتمّ تبيّن الحقَّ والحكم به عدلاً وكلّ في دائرة الممكن حسب الاستطاعة.

ولأنَّ الإرادة لا تقبل ظلماً، لذا وجب سيادة الاعتبار بين الأنا والآخر حتَّى لا تتصادم الإرادتين؛ فليس كلّ ما يُراد بإرادة يجب أن يؤخذ أو يتمّ، بل يجب أن يُقدّر الآخر الذي يمتلك الإرادة ومعطياتها ومستوجباتها كما يمتلكها الأنا، وإن لم تراع قيمة الإرادتين تقديراً واعتباراً واعترافاً يحدث الرّفض وقد ينجم الصدام، {وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا}[29].

في هذه الآية الكريمة شرطين للإرادة:

---

[27] آل عمران 159.

[28] الشورى 38.

[29] الأحزاب 50.

. الشرط الأوّل على المرأة بقوله تعالى: (إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ) أي إن وهبت نفسها إرادة للنّبي أن يستنكحها.

. الشرط الثّاني على المرأة أيضاً؛ فإن كانت بإرادتها قد وهبت نفسها للنّبي؛ فعليها أن تحترم وتقدّر إرادته تجاهها (إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا)؛ أي عليها أن تعرف هل هو راغبُ أن يستنكحها؛ فإن كان راغباً تطابقت الإرادتان، وإن لم تتطابق الإرادتان؛ فعليها تقدير ذلك تقديراً عالياً. ولهذا في عند المسلمين عقد النّكاح يستوجب الموافقة الإرادية من المستهدفين بعقد النّكاح، لتكون قيم الاحترام والاعتراف والتقدير والاعتبار سائدة بين الأنا والآخر (الزّوجين).

ولذا فالإرادة وعي بما يجب وبما لا يجب، وهي قرار يصدر للإقدام الاختياري دون إكراه على ما يجب أو ما لا يجب مع تحمُّل ما يترتّب عليه من أعباء ومسؤوليات، وهنا تكون الإرادة وثيقة الصّلة وعياً بفعل يحقّقها ويخرجها من المعنوي إلى المحسوس الذي يُظهر العلاقة القويّة عن ثقة مع الموضوع الذي به ظهرت إلى حيّز الوجود المشاهد والملاحظ.

والإرادة في دائرة الممكن قيمة قد تكون مسؤولة وقد لا تكون؛ فعندما تكون مسؤولة تحقّق للفاعل وللموضوع الاعتبار والاعتراف والتقدير، وعندما لا تكون مسؤولة لا تحقّق لصاحبها الاعتبار ولا الاعتراف ولا التقدير، بل قد تحقّق له النّدم في وقتٍ لا ينفع فيه ندماً.

وهنا فالإرادة هي قيمة تحقيق المكانة التي يسعى النَّاس إليها، ممّا يجعل المستهينين بالآخرين مستهان بهم، سواءً أكانوا على دراية بذلك أم لم يكونوا، ومن يجعل للآخرين مكانة يجد له عندهم مكانات، ومن يعتبر

ويتّعظّ لن تكون له حاشية إلّا من المتّعظين، ومع ذلك في دائرة الممكن كلّ شيء متوقّع؛ فلا داعي للغفلة ولا داعي لاستغفال الآخرين.

ولأنّ الإرادة قيمة إنسانيّة؛ فهي حاجة لكلّ إنسان على المستوى الفردي والجماعي والمجتمعي؛ فبها تُشبع الحاجات التي ستظلُّ مشبعاتها مطلب إلى أن يتمّ الحصول عليها إرادة أو أن يتمّ انتزاعها بالقوّة انتزاعاً.

فالإرادة قرار يحمل مسؤولية، والمسؤولية لا تكون إلّا بوعي تامٍّ بما سيتحمَّله الإنسان مع وافر الرِّضا بما سيترتّب عليه، سواءً أكان ذلك المترتّب سالباً أم موجباً.

ولأنّ الإرادة نتاج قرار قابل للتنفيذ؛ فهي بعد التنفيذ تُمكِّن الإنسان من تحمُّل أعباء المسؤولية دون تردّد، أمَّا الإقدام على الفعل بدون توافر الإرادة فقد لا يحقّق للفعل انجازاً بأسباب التردّد.

ولهذا فإنَّ الإرادة المسؤولة هي الإرادة الواعية التي لا يتخلّى فيها الإنسان عن تحمُّل ما يترتّب عليها من أعباء جسام ومن ثمّ لا يترتّب ندم عليها، ولهذا يكون لكلِّ شيء قاعدة إصلاحية تعيد الأمور إلى ما يجب، وفي مقابل ذلك استثناء إفسادي يؤدّي إلى ما لا يجب، وللتوضيح نقول:

القاعدة الإصلاحية: هي التي تقود إلى الإصلاح وبلوغ الحلّ ممّا يجعل النَّاس يتمسّكون بما يجب الذي منه:

. التّمسك بالدِّين والدِّفاع عنه، حتَّى ولو كان بعض المنتمين إليه غير ملتزمين بأداء معتقداته.

. صون العِرض والدّفاع عنه.

. التمسّك بالهوية والدّفاع عنها.

. صون الوطن والدّفاع عنه.

. ممارسة الحقوق وأخذها بإرادة أو بقوّة.
. أداء الواجبات في مقابل حقوقٍ تمارس، وتأديتها بإرادة أو بقوّة.
. حمْل المسؤوليات يجعل المواطن مركزاً ولا آخر غيره.
. إصلاح الأرض وإعمارها وسلامة بيئتها بُعد إنساني ومسؤوليّة عامّة.
. تعلُّم المفيد والأخذ بما هو مفيد يؤسّس للموضوعية قاعدة بين الأنا والآخر.

وفي مقابل هذه القواعد تظهر الاستثناءات من قِبل الأنا أو الآخر، ممّا يجعل مَنْ وضع نفسه مهيمناً في خانة الاستثناءات مطارداً حتَّى وإن نصَّب نفسه شرطيَّاً مدَّعياً سلامة الوطن والأمن العام وتنفيذ القوانين بحزم، أو حتَّى وإن نصَّب نفسه واعظاً ومرشداً بما أنّه في دائرة الاستثناءات؛ ولذا سيظلُّ مطارداً بالقوّة حتَّى يعود إلى ما يُرسِّخَ تلك القواعد التي تنظم علاقات الأفراد والجماعات والمجتمعات الإنسانية عن إرادة. وهذا ما حدث مع الرئيس السابق لتونس زين العابدين بن علي والرئيس المصري السابق حسني مبارك اللذان أرادا مواجهة الرّفض الشعبي العارم، ممّا جعلهما على حالة الوهن أمام إرادة الشّعب التي بها تمت إزاحة الرّئيسين بالقوّة ودون رجعة.

ولذا فكلّما اشتدت المطاردة واشتدّت التأزّمات وهُدّد الآخرون بالموت من قِبل من هم في دائرة الاستثناءات أصبح الموت عندهم مطلباً مع توافر الرغبة، ولهذا يفقد الشرطي سلاحه والواعظ حُجَته التي بها يلاحق الآخرين ويصبح هو الضحيّة بلا ثمن.

وعليه: الموت الذي هو سلب الحياة يتحوّل إلى قيمة عالية تنال الاعتراف والتقدير والاعتبار عندما يكون عملاً يرجو الإصلاح بتحرير

الوطن أو صدّ خطر يحاك ضدّه أو ضدّ الشّرف والدّين والقيم الحميدة والفضائل الخيِّرة.

إنّ المتهيّئين لأداء الأفعال بإرادة هم الذين يمتلكون زمام أمرهم فيستطيعون اتخاذ القرار المناسب من وجهة نظرهم التي قد لا تكون سليمة ومناسبة لأداء الفعل أو الإقدام عليه؛ فيدفعون الثَّمن مضاعفاً حتَّى يكتشفون ما يجب ليتخذوا إليه سبيلاً، ويكتشفون ما لا يجب وينتهوا عنه إرادة دون تردّد، وإن تردّدوا تزداد التأزُّمات تأزُّماً، ممّا يرتِّب على هذه التأزُّمات أفعال في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع تملؤها المفاجآت التي في كثيرٍ من الحيان تكون نتائجها مؤلمة.

ولأنَّ الإرادة لا تقف عند حدّ اتخاذ القرار؛ فهي تمتدّ لتنفيذه، وإلى الأسلوب المناسب لذلك، والطريقة التي تُتَّبع إجرائياً وسلوكياً حياله، ولذا فالإرادة دائماً سابقة على الفعل وبها يُنفَّذ، أي لو لم تسبق الفعل الإرادة قد لا يُنفّذ أو يُنفّذ بأثر سالبٍ، ولهذا فالإرادة قوّة موجبة لا ينبغي الإغفال عنها، وعن أهميّتها، وعمّا يترتّب على أوجه استخداماتها المتعدّدة.

ولأنَّ التنفيذ فعل؛ فقد يكون تنفيذه بإرادة وقد يكون بالإجبار والإكراه ولكلٍّ ردّة فعلٍ موجبة وسالبة ولكلٍّ ثمنه، ولأنَّ ثمن الإكراه سالب؛ فيجب الانتهاء عنه حتَّى في الدِينُ المنزَّل من عند الله تعالى، حيث لا إكراه في الدين، ولهذا بالإرادة ينبغي أن يُقيِّم الأنا والآخر ما يفعلون وإلّا سيتعرَّضون إلى التقويم الذي لا يكون إلّا حيث ما يكون الاعوجاج.

لذا فالتقييم مراجعة دقيقة للحالة والمعطيات التي قد تكون مناسبة لزمانٍ وقد لا تكون ذاتها مناسبة لزمانٍ آخر، ومن يتّقِ الحقَّ يجد الحقَّ له مُخرِجاً، ومن يقبل أن يُقيِّمَ ما وصل إليه يتمكَّن من بلوغ ما هو أعظم، ومن لا يقبل سيكون الزّمان كفيل بترويضه كما روَّض كثير من الطّغاة.

ومع أنَّ البعض يتصوَّر أنَّ الإرادة هي حُسن الاختيار، لكن لو كان الأمر كذلك، لكان المسميان لمعنى واحد، والدليل على ذلك أنّ الإرادة عندما تكون أمام اختيار بين أمرين فإنّها تختار أحدهما دون الآخر، وكذلك فإنَّ الإرادة عندما يُتّخذ قرارها، يكون هذا القرار في اللحظة نفسها اتجاه هذا الأمر، أمّا الاختيار فيكون بين أمور متعدِّدة يقع الاختيار على واحد منها بإرادة، ولهذا فالإرادة اتخاذ قرار عن وعي مع تحمّل ما يترتّب عليه من أعباء جِسَام.

إذن فالاختيار إمّا أن يكون بين أمرين، وإمّا أن يكون من متعدّد؛ فالإنسان بإرادته الحرّة يستطيع أن يختار وفقاً لتفضيلاته ورغباته أو وفقاً لِما هو أقلّ ضرراً، أو لِما هو أكثر ضرراً من غيره؛ فأصحاب الظلم والإفساد لا يفضّلون غيرهما بإرادة، وأصحاب الحقّ والإصلاح لا يفضّلون غيرهما بإرادة، وهكذا كلّ شيء بإرادة، ومن بين هذا وذاك في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع يستطيع الإنسان أن يُرتِّبَ اختياراته وفقاً لأهميّتها وما تشبعه من حاجات متعدّدة ومتنوّعة ومتغيّرة ومتطوِّرة مع مراعاته للظرف الزّماني والمكاني، ولكلِّ خصوصية لا تتطابق مع خصوصيات الآخرين وإن تماثلت معها.

ولأنَّ العلاقة قوّية بين الإرادة والاختيار والرّغبة ودرجة التفضيل، فالتقييم للاختيارات والتفضيلات يُسهم في تهذيب الإرادة وتطويرها وتغييرها من أجل ما هو أفضل وأجود وأهم وأعظم، وهكذا تتحسّن الأحوال وتقوَّم من قِبل الواعين بما يجب وبما لا يجب لتكون السُبل ممهّدة تجاه غايات مستنيرة بالحقّ وموجبات إحقاقه.

وعليه: لا قيمة لممارسة الحقوق بدون إرادة، ولا قيمة ولا أهمية لأداء الواجبات ما لم تكن عن إرادة، ولا قيمة وأهميّة لحمْل المسؤوليات ما لم

تكن هي الأخرى عن إرادة، أي لا قيمة ولا اعتباراً ولا تقديراً ولا اعترافاً لأي شيء بالإكراه والإجبار والإرغام بغير حقّ.

مُدعِمات الإرادة

الإرادة قرار قابل للتحقّق، والمحفِّزات القيمية تدعمها تجاه تنفيذ الفعل متى ما كان التهيّؤ حلقة من حلقاتها ومن هذه المدعمات:

. سلامة القصد:

القصد هو مدى سلامة النيّة الدافعة لإظهار فعل الإرادة قولاً وعملاً وسلوكاً؛ فإن لم تكن المقاصد واضحة قد توصف الإرادة بما لا يتطابق مع الفعل الظّاهر إرادةً، ولهذا ينبغي سلامة القصد حتَّى تتجسّد الإرادة في ما يتمّ الإقدام عليه من أفعال مستهدفة الإنجاز.

. وضوح القيمة:

الإرادة قيمة عندما تكون محرّرة من القيد، ولذا فهي تسبق أيِّ فعل ينال التأييد والاعتراف والتقدير العام، ومن هنا فإنَّ وضوح القيمة يحفّز الإنسان على اليقظة والاندفاع بمسؤوليّة تامّة قراراً وتنفيذاً مع القبول بما هو مترتّب على تحرير الإرادة.

. وضوح الهدف:

وضوح الهدف في ذهن الإنسان يحفّزه على تحقيقه وفقاً لِما يجب، إمَّا غموضه؛ فلا يجعله إلّا متخبّطاً بين إقدام وإحجام، وهنا توجب الضرورة وضوح الهدف أوّلاً في عقل الإنسان الذي يمتلك معطيات اتخاذ القرار، ثمّ بعد ذلك يتم الإقدام على تحقيق الهدف في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع.

. سلامة الغاية:

ولأنَّ الأهداف يتمّ تحقّقها؛ فالغايات البعيدة يتمّ بلوغها، ذلك لأنَّ الغايات هي المقصد البعيد المترتّب على تحقيق أهداف وإنجاز أغراض، ممّا يجعل الغايات مكمن الحلّ الذي يأمله الإنسان عن إرادة وقصد.

. معرفة الصلاحيات ووضوحها:

الصلاحيات هي مجال الامتداد في دائرة المسموح به للمسؤول الذي عندما يفعل يكون مسؤولاً مُقدَّراً، وعلى الخصوص عندما تكون الصلاحيات شرعية مستمدّة من الفضائل الخيِّرة والقيم الحميدة، ومن يودّ أن يكون مسؤولاً يجب أن يكون واعياً قبل أن يفعل وإلّا سيكون في دائرة الاستثناء ظالماً، ممّا يستوجب رفض مظالمه ومواجهته عن إرادة من أجل الإصلاح، وإلّا الرّحيل.

. معرفة الاختصاصات ووضوحها:

الاختصاصات هي مجال الامتداد في دائرة المسموح به؛ فعندما يلتزم المسؤول بالحركة داخل مجال الامتداد الموضوعي يعدّ متّزناً ومعتدلاً في الحركة الموجبة، وعندما يخرج عن ذلك يقع في دائرة المحاسبة والمساءلة، حيث تعدّ أفعاله سالبة أو منحرفة أو متطرِّفة، ولكي تؤدّى المسؤولية بإرادة في دائرة الإيجابية ينبغي أن تتماثل الصلاحيات مع الاختصاصات، ومن يعمل بغير اختصاص لا يستغرب إن واجهه قَصَاصُ شديد في الوقت غير المتوقّع.

. التبيُّن عن وعي:

التبيُّن عن وعي نشاط ذهني فكري للعقل يدلّ على وجود علاقة بين الأنا والموضوع؛ فبه يتمكَّن الإنسان من المعرفة والدّراية التّامة، كما أنّه يُمكِّن من التمييز والمقارنة وحُسن الاختيار بين الأفعال الموجبة والأخرى السّالبة، ومن لم يُميِّز بين هذا وذاك لا يظنّ أنَّ الآخرين لا يميِّزون،

وعندما يبلغون التمييز الحقّ لن يتأخروا عن الإقدام على الإصلاح وقبول دفع الثّمن الذي لا يُخيفهم في شيء يقبلونه بإرادة حتَّى ولو كان ثمنه موتاً.

. بلوغ الإدراك:

الإدراك غاية الشيء والإحاطة به هو كما هو، فمن بلغ الشيء أدركه معرفة وحسّاً، ومن بلغ ذلك وجب عليه حُسن التصرُّف فيما أدرك، ولا ينسى أنَّ غيره إن أدرك أنَّه أدرك ولم يتدارك الأمر إعماراً وإصلاحا أو تربية وإرشاداً وحفظاً من الفساد والإفساد، سيجد نفسه بداية ملاماً، ووسطاً مهملاً، وفي النهاية يُحكم عليه بأنّه منحرف يستوجب التقويم بكلّ الوسائل إلى أن يشهد الحقّ أو أن يكون الحقّ شاهداً عليه.

وعليه:

إنّ المتهيّئين لأداء الأفعال بإرادة هم الذين يمتلكون زمام أمرهم؛ فيستطيعون اتخاذ القرار المناسب من وجهة نظرهم التي قد لا تكون سليمة ومناسبة لأداء الفعل أو الإقدام عليه؛ فيدفعون الثَّمن مضاعفاً حتَّى يكتشفوا ما يجب ليتخذون إليه سبيلاً، ويكتشفون ما لا يجب وينتهون عنه دون تردّد، وإن تردّدوا تزداد التأزّمات تأزماً.

ولأنّ الإرادة لا تقف عند حدّ اتخاذ القرار؛ فهي تمتدّ لتنفيذه بالأسلوب المناسب له، والطريقة التي تُتَّبع إجرائياً وسلوكياً حياله، ولذا فالإرادة دائماً سابقة على الفعل وبها يُنفَّذ؛ فهي سابقه تفكّراً وتذكّراً وتدبُّراً وتأمُّلاً، وهي لاحقة فعلاً مؤدّى.

تقويض نيل التقدير

نيل التقدير لا يكون إلّا بما يبذل من جهد حميد تجاه الأنا والآخرين؛ فالآخرون عندما يلاحظون ما يبذله الإنسان من جهد في سبيل الرّقي الأخلاقي والرّقي العلمي والمعرفي أو في سبيل زيادة الإنتاج والإصلاح والإعمار والبناء بشكلٍ عام يقدرونه تقديراً عالياً، وفي مقابل ذلك لا يقدّرون الضالون والطَّاغون والمتكبّرون الذين يفسدون في الأرض.

ولأنَّ الأمر بين إفساد وإصلاح؛ فلا شكّ أنَّ المفسدين يستغيضون من أولئك الجادّين والمتميّزين، ممّا يجعل المواجهة والصدام والصراع بينهم على أشدّه، وعندما يتولّى أمر قمّة سلّم السُّلطان من بين هؤلاء الطّغاة طاغٍ؛ فلا استغراب أن يحدث ما يحدث من إفساد وسفك دمٍ بغير حقّ، ولا استغراب أن يلحق أوليك المقدّرون من قبل الآخرين ما يلحقهم من إقصاء وإلغاء وتسفيه لما يقولون أو يفعلون ويعملون، بل وما يلحقهم من عقاب مادّي (ضرب سجن قتل) إلّا من هاجر في أرض الله الواسعة، شريطة أن لا يقع بين أيدي طاغية ذلك البلد أو الوطن المهاجر إليه فيلاقيه ما يلاقيه ممّا هو غير متوقّع؛ وإن تمّ الإحسان إليه يعاد كرها للبلد الذي هاجر منه اضطراراً ويسلّم إلى ذلك الطاغية الذي لا يستريح له بال إلّا بعد أن يراه في أعماق الألم ينزف دماً أو يختنق بحمل المشنقة درساً أمام الجميع.

قمّة سُلطان هذا حاله وأفعاله وأعماله ومسلكه، كيف يمكن أن يقدّر! ومع ذلك بعض النَّاس قادرون على التبدّل فينافقونه بدرجة وكأنَّها حقيقة، ولكن في حقيقة الأمر من وراء ظهره هم جميعاً يتغامزون ويسخرون ويستهزؤون وهم يتربّصون لاغتنام الفرصة متى ما سنحت، والبعض منهم يقبل بالتضحية فتكتب له الشهادة.

ولذا فإنَّ الطّاغية الذي اعتلى قمّة السلّم السُّلطاني دائماً هو يختنق من أن ينال غيره تقديراً، سواء أكان المقدّر فرداً أم جماعة أم مجتمعاً أم أمّة بأسرها، حيث لا وجود للتقدير في قاموسه الأخلاقي إلّا له ولأبنائه وزوجه من بعده، ثمّ لا عيب أن تنال قبيلته تقديراً يميّزها عن قبائل ومكونات المجتمع الذي لا تساوي إلّا نقطة في بحر مكوّنات الشّعب.

إذن التقدير قيمة يتمّ نيله بما يقتدى به من مواعظ، وبما يبذل من جهد وعطاء؛ فهي القيمة التي تربط الجهد بالإنتاج مع فائق مكارم الأخلاق، ويكون التّسابق على نيل التقدير بكلِّ قوّة مع المحافظة على المسافة التي تسمح للآخرين بالحركة في ذات الاتجاه دون عرقلة مقصودة؛ فلا يمكن أن تسود قيمة التقدير بين النَّاس إذا لم يمارسوا النَّاس الحرّية بأسلوب ديمقراطي.

ولسائلٍ أن يسأل:

كيف يمكن أن يمارس النَّاس الديمقراطية في ظل الطّاغية؟

نقول:

أوّلاً: بالرّفض.

ثانياً: بالتمرّد.

ثالثاً: بالثورة.

رابعاً: بلوغ الحلّ، سلطة واقتصاداً وعلماً ووعياً بممارسة الحقوق وأداء الواجبات وحمْل المسؤوليّات عن إرادة.

وبهذه المراحل يكون الشّعب قد تجاوز مرحلة الإصلاح التي كانت التنظيمات بمختلف اتّجاهاته الفكرية والعقائدية والسياسية لا تناضل إلّا من أجل بلوغها؛ فهذه المرحلة التي كانت مقبولة ومأمولة في القرون الماضية أصبحت في هذا العصر وخاصة بعد الثّورة التّونسية والمصرية

مرحلة لا تصنع مستقبلاً لطموحات الشعوب ولا تصنع لهم تاريخاً، ولهذا فالفرق كبير بين طموحات التنظيمات بمختلف ألوان طيفها وبين طموحات الشّعب الثَّائر على بكرة أبيه؛ فالتنظيمات التي ناضلت بالرّخيص والغالي لم تكن تأمل إلّا الإصلاح الذي به تتحسّن أحوال الشّعب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أمَّا الشّعب الثَّائر فشخّص الأمر حتَّى تمكّن من معرفة ما يؤدّي إليه الإصلاح وهو في حقيقة أمره لا يزيد عن ترميم الأحوال السياسية والاقتصادية والأخلاقية كما يرمّم أيِّ قديم بالٍ؛ فالقديم البالي مهما حاول المصلحون من ترميمه لن يعود جديداً، بل لابدّ وأن يزداد قدماً وهلاكاً؛ فحاله كحال السيّارة التي كلّما قدمت هلكت، ومهما أصلحها المصلحون سيكون ركوبها خطراً على سلامة ركَّابها.

إذن التقدير عملية يتمّ من خلالها تحديد طبيعة وأسباب وعلل المشكلة وتحديد احتمالات اتجاهات تطوُّرها والمتغيرات المتداخلة معها، وتحديد دور المسؤول حيالها وفقاً لدائرة الممكن المتوقّع السالب والمتوقّع الموجب، وكذلك غير المتوقّع السالب وغير المتوقّع الموجب.

ولذا فإنَّ التقدير مطلب يُشبع رغبة، ممّا يستوجب من راغبٍ في ممارسة السُّلطة أو امتلاك الثروة أن يحسّ بتماثل حاجات الآخرين له في ممارسة هذه الحقوق وامتلاكها، وعندما يصل (الأنا والآخر) إلى هذا المستوى من التقدير ينال كلّ منهما نصيبه بإرادة، ويتمكّنان من العيش سويّاً ومعاً في المكان والزّمان الواحد، وينال كلّ منهما مكانة عند الآخر، ممّا يجعلهما يشعران بحاجتهما للبعض وأنَّ كلّ منهما على درجة من الأهمية التي لا ينبغي أن يُستهان بها أو يُغفل عنها.

فالتقدير قيمة حميدة تُميِّز من يجب أن يُميَّز بما عليه من مكارم أخلاق وقدرات ومواهب تفيد الأنا والآخر، ممّا يجعل لكلّ خصوصيّة خاصيّة تستوجب التقدير والاحترام والاعتراف، ومع ذلك نجد لكلّ قاعدة شواذ، وأكبر الشاذّين الجّاحدون، وأكبر الجّاحدين الذين يعرفون الحقّ وينكرونه ويلبسونه باطلاً كما يفعل الذين يحتكرون مقاليد السّلطة خوفاً من ظهور المتميّزين عليهم بما هم عليه من تميّز يستوجب التقدير لا يستوجب الإنكار، وفوق ذلك في كثيرٍ من الأحيان يتمّ التخلّص من المتميّزين خاصّة الذين تميّزوا فكراً وعلماً وتقوى وحُسن تقويم.

وعليه: تتعدّد الأدوار وتتنوّع من مجتمع لآخر، ومن ثقافة إلى أخرى باختلاف المعتقدات والأعراف، وفي مجملها تتكامل وتتمّم بعضها البعض عندما يلتقي الأنا والآخر بمختلف حاجاتها وأساليب إشباعها، وهذا التنوّع والتعدّد في الحاجات يجعل الأنا والآخر في مستويات غير متساوية إذا لم تُقدّر هذه الحاجات ومشبعاتها من الطّرفين؛ وهنا فإنَّ منطق الحوار يحسّس الأنا والآخر بأهميّتهما في الوجود، وأهمية إطارهم المرجعي، وأهمية قضيتهما قيد البحث والحوار؛ فعندما يتمُّ الحوار المؤسّس على المنطق، تجد نفسك في حالة تقدير، ولهذا كلّ النَّاس تسعي لنيل التقدير من الآخرين، الذي يستوجب تقدير الظروف بين الأنا والآخر، وإن لم تقدَّر الأطراف ظروف بعضها البعض، لا تتمكّن من الاستيعاب الذي يؤدّي إلى التّفاهم ويمكّن من الإصلاح وبلوغ الحلّ المرضي للجميع؛ فلا داعي للمظالم التي بها يتمُّ تغليب فرد على آخر أو تغليب مصلحة على أخرى، وإن لم تقدّر الأطراف بعضها البعض سيكون الرّفض سيد الميدان، ممّا يجعل نار الفتنة قابلة للاشتعال في أيِّ زمان وأيَّ مكان فيه مظالم ويحكمه الطّغاة.

تقويض نيل الاعتراف

الاعتراف قيمة إثباتية تستوجب وجود الآخر الذي له من الأهميّة ما يساوي أهميّة وجود الآخرين، وهي القيمة الانتشارية التي يرغب الكلُّ في نيلها من الكلِّ؛ فهي تربط الفرد بالمنزلة، وتربط الخصوصية بالمكانة، ومع أنَّ العبودية مستهدفة بالتحرير إلّا أنَّ الذي تجبره الحاجة قد يقبل بأن يكون عبداً لغيره من البشر، ومن يقبل بذلك ستكون أحد مستهدفاته عمل ما يرضي سيّده، وذلك لأجل أنَّ يعترف له سيّده بأنّه عبدُ مخلص وناجحُ في طاعته. ولذلك فإنَّ جميع النَّاس يريدون نيل الاعتراف من الجميع؛ فالوالدان على سبيل المثال يحاولان أن يخلصا في رعاية أبنائهم، وذلك لكي ينالا منهم الاعتراف بأنَّهم صالحون مصلحون، وهكذا يحاول الأبناء أن يكونوا صالحين لكي ينالوا الاعتراف أوّلاً من أبائهم، وثانياً من الآخرين، وهكذا المسؤول الديمقراطي يكدّ ويجد مع وافر الشفافيّة لكي ينال الاعتراف ممّن تربطه بهم علاقات المسؤولية الوطنيّة، وفي مقابل ذلك نحتفظ بأنَّ لكلِّ قاعدة شذّ حيث الحكّام الطّغاة لا يعترفون بما يجب الاعتراف به للآخرين.

إذن فمن الضرورة أن يُشعِرَ المسؤول مواطنيه أفراداً وجماعات بأهميّته مسؤولاً مقدّراً، بإحقاقه الحقّ وعدله وسماحته وحلمه ولين جانبه كي يعترف له مواطنوه الذين ارتضوه حَكماً بمقدرته على العمل والمشاركة والتّفاعل والعطاء بلا حدود إلى النّهاية وفقاً لقواعد الدستور المشرّع من قبل الجميع حيث لا تغييب ولا إقصاء ولا حرمان.

ولذا فالاعتراف قيمة حميدة تدلُّ على أنّ الإنسان مع أنّه خُلق في أحسن تقويم إلّا أنّه لم يُخلق على الكمال، ولهذا فهو دائماً في حاجة للمشاورة

مع الآخرين كي لا يغفل أو يجهل أو يقع في أخطاء يترتّب عليها ألم وندم، {فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ}[30].

تؤكّد هذه الآية الكريمة على أهمية اللّين وحُسن المعاملة بين النَّاس وإن كان الأمر بين الرّسول وقومه أو الرّسول والكافّة، ولأنَّ أمر النَّاس يتعلّق بهم أفراداً وجماعات ومجتمعات، لذا فإنْ كان الأمر مُتعلِّقاً بفردٍ واحدٍ فمشاورته فيه لا تزيده إلّا رُشداً كما أنَّها تحمِّله عبء المسؤوليّة، وإن كان الأمر يتعلّق بالزّوجين فللزوجين أمرُ مشتركُ لا ينبغي إنفراد أحد الزوجين بالأمر المشترك على حساب الآخر وحرّيّته واعتباره وكرامته وحقوقه وواجباته ومسؤولياته، وهكذا إنْ كان الأمر يتعلّق بالنَّاس كما هو حال أمر الوطن الذي يتعلّق أمره بكلِّ المواطنين؛ فيجب إشراكهم قراراً وتنفيذاً ورقابة مع وافر المشاورة التي بها تتمّ ممارسة الحقوق بإرادة وأداء الواجبات بوعي، وحمْل المسؤوليات وتحمُّل ما يترتّب عليها من أعباءٍ جسام.

فإذا كان هذا الحال في زمن الرَّسول عليه الصَّلاة والسّلام الذي أمره الله تعالى أن يشاور من يتعلّق الأمر بهم؛ فكيف إذن يكون حال الأمر من بعده، قال تعالى: {وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ}[31] أي في حياتك يا رسول الله شاورهم في الأمر، أمّا من بعد حياتك فأمرهم شورى بينهم، أي كلّ من يتعلّق الأمر بهم ينبغي أن يكون أمرهم بينهم شورى، حيث لا إكراه في الدّين ولا تغييب ولا إقصاء، ولذا فإنّ الاعتراف بممارسة ما يجب والانتهاء عمّا لا يجب يقوّي العلاقات بين الذين يتعلّق الأمر بهم؛ فطاعة

---

[30] آل عمران 159.

[31] الشورى 38.

الرّسول الكريم صلى الله عليه وسلّم هي اعتراف بطاعة ما يجب، والانتهاء عمّا نهى عنه هي الأخرى طاعة لِما يجب الانتهاء عنه، قال تعالى: {وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ}[32].

إذن الاعتراف قيمة حميدة يُقرُّ بأن للكافّة حقوق تُمارس وواجبات تؤدّى ومسؤوليّات تُحمْل، وهنا لا تفريق بين الأنا والآخر التزاماً بأمر الله تعالى سواء أكان ذلك على مستوى أفراد الأسرة أم جماعة بعينها أم على مستوى النَّاس كافّة.

وعليه: فالاعتراف قيمة حميدة بين النَّاس الذين كلّ منهم يُقدّر الآخر اعترافاً بأنّه معطية إنسانية لا ينبغي غظ النّظر عنه، بل يجب الأخذ بيديه ليكون مشاركاً وفعّالاً وواعياً بما يجب وبما لا يجب ومقدّراً كلّ منهما في الزّمان والمكان المناسبين للأداء والفعل سواء أكان إقداماً أم تجنّباً وانسحاباً.

ولأنَّ الاعتراف قيمة حميدة كان نبي الله موسى معترفاً لربّه بأنّه في حاجة لمؤازرة أخيه هارون عليهما الصَّلاة والسّلام مصداقاً لقوله تعالى: {وَاجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِنْ أَهْلِي هَارُونَ أَخِي اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي}[33]؛ فبعثك معه شادّاً لأزره بأسباب الاعتراف بأنّه في حاجة للمساعدة.

ولأنّ الاعتراف قيمة حميدة، لذا فهو واجب الأداء قولاً وفعلاً وعملاً؛ فمن اعترف بالحقّ كان على الحقّ قولاً وفعلاً ومن كفر به فقد كفر بالحقّ.

وعليه: الاعتراف بالحقّ حقّ كما أنَّ الاعتراف بالظلم حقّ، ولهذا فمن يعترف بذلك جاء باعترافه ليصلح حاله أو أحوال من يرتبط بهم

---

[32] الحشر 7.

[33] طه 29 . 31.

بمسؤوليّة، ممّا يجعل الاعتراف خير مؤدّياً للتّسامح والتّفاهم والتّفهُّم من أجل الإقدام على الإصلاح وبلوغ الحلّ. ولكن وللأسف الشديد هناك من يأتي متسامحاً مع أنَّه المظلوم ولا يجد آذاناً صاغية له، بل قد يواجه بمزيدٍ من الاتهامات الباطلة، ممّا يجعله مضطر للرّفض والتمرّد والثورة، وهذا ما حصل مع السيد محمَّد البوعزيزي الذي جاء بعربة خضاره ليبحث عن فرصة عمل فواجهته الحكومة بتقديم المزيد من الإهانات التي سبق له أن تلقّى منها ما تلقّى؛ فرفض تكرار تلقّيها؛ فقدّم له مزيداً من الإهانات (توبيخاً وضرباً)؛ فتمرّد وثار حتَّى ثار معه الشّعب بأسره، وأسقط النّظام في تونس من قمّته.

هذا درس من دروس التَّاريخ في الزّمن (الآن) ولكن الطّغاة يبدو أنَّهم لن يتّعظوا، بل منهم من زاد ضلالاً وطغياناً في سفك دماء الشّعب بغير حقّ؛ وكأن الأمر لا يعنيه في شيء، يموت من يموت، تقسم البلاد ليكون رئيس خيمة في ركن من أركانها الأمر لا يهم، المهم أن يكون طاغية ولو على خيمة مربّعة (10متر × 10متر) أو حتَّى خيمة مستطيلة عرضها متر واحد وطولها 90م.

مثل هؤلاء الطّغاة لا يقبلون الاعتراف بالآخر، بل كلّ ما من شأنه أن يجعل للبعض اعترافاً ينبغي أن يبدّل ويزوّر ويمسخ حتَّى تقوّض هذه القيمة بالجحود والنكران، ويبقى الاعتراف للطّاغية وحده، سيّداً سائداً بالمطلق، وقائداً ملهماً، وزعيماً لا مثيل لزعامته تخضع له كلّ الرّقاب ولا تخضع رقبته لأحد.

ولكن في حقيقة الأمر الاعتراف هو منطق التسليم بالحقيقة، وهو حاجة لكلّ إنسان على المستوى الفردي والجماعي والمجتمعي، ومن لم يتمّ الاعتراف بوجوده وبإمكاناته، وبقضيته، سيكافح حتَّى النّصر، والنّصر

بالنسبة لصاحب القضية هو تحقيق الاعتراف من قبل الآخر الذي كان يرفضه، ولهذا يرى كلاً من هيجل وفرنسيس فوكوياما أنَّ رغبة الإنسان في نيل الاعتراف ككائن بشري له كرامته التي زجّت به في فجر التَّاريخ في معركة دامية من أجل المنزلة هي المطلب الذي ينبغي أن تتمَّ تلبيته من الآخر، ولهذا السيّد دائماً يودُّ من العبد أن يعترف له بالسّيادة، وذلك باعتباره عبداً في منزلة دنيا، وحتّى الذي يرتضي العبودية نتيجة الحاجة، يودّ من سيده أن يعترف له بدوره المخلص في خدمته وخدمة أبنائه وحيواناته من بعده؛ فالاعتراف يزيد من درجة الإخلاص والتفاعل بين أطراف الحوار حتَّى ولو كان بين عبدٍ وسيده، وهكذا كلّ من يجدّ ويجتهد يودّ من ذوي العلاقة والآخرين أن يعترفوا له باجتهاده، وتفانيه في العمل والإنتاج، وأن يعترفوا بأنّه المتفوّق على أقرانه الذين لم يتمكّنوا من تحقيق النّجاح الذي تمكّن من تحقيقه، وفي مقابل ذلك تسوء العلاقات بين الأطراف إنْ لم يعترف كلّ طرف بخصوصية الطرف الآخر، ولكن إذا ما تمّ الاعتراف والتّقدير يصبح التفاعل ميسّراً عن ذي قبل؛ فعلى سبيل المثال اعتراف الإسرائيليين بحق الفلسطينيين في إقامة دولة لهم على أرض آبائهم وأجدادهم فلسطين، جعل الفلسطينيين هم الآخرون يبادلون الإسرائيليين نفس الاعتراف بأنّ لهم الحقّ في إقامة دولتهم على نفس التّراب الذي تواجدا عليه أبناء العمومة الأعداء، وجعل الطّرفين يقبلون الجلوس المعلن على موائد حوار التقسيم الجغرافي للدّولتين، وهذا الاعتراف جعل الآخرين يعترفون بأنّه الحلّ، ويدعمونه بالأساليب السياسية والاقتصادية، التي تتأثّر بين الحين والحين بمخططات السياسة الدولية، ولكن الخلاف سيستمرّ بما أنَّه اعتراف بلا شفافيّة، وذلك بإظهار العصا واختفاء الجزرة.

ولذا فالاعتراف يتطلّب تعادل الكفّتين الذي يستوجب تقوّية الطّرف الضعيف إلى أن يبلغ ذلك المستوى للقوي، أو إضعاف القوي إلى مستوى ذلك الضعيف، وعلى كلّ الأحوال الأمر ستواجهه التعقيدان في هذا الزّمن (زمن تحقّق انتصارات الشّعوب) التي نالت الاعتراف والتقدير من الجميع إذا ما استثنينا من هذه الاعترافات اعتراف أولئك الطّغاة المستهدفين بالتّغيير والتّرحيل.

وعليه: فإنَّ إعداد العدّة يمكّن من نيل الاعتراف؛ والضعيف سيكون غير مقدَّرٍ من الطغاة بأسباب ضعفه، وفي مقابل ذلك من يمتلك مقاليد القوّة بما أعدّه من عدّة ينال الاعتراف بما يمتلكه من قوّة مُرهبة للذي لم يكن له مقدِّراً، ممّا جعله من بعد ذلك يحسب للعدّة التي تمَّ إعدادها من قِبله ألف حساب، فعلى سبيل المثال: بعدما امتلكت الهند السّلاح النووي أصبحت الباكستان خائفة ومرتعبة ممّا تمتلكه الجارة من أسلحة الدّمار الشّامل، وبعد أن عملت الباكستان ما استطاعت إلى أن استطاعت أن تمتلك هي الأخرى أسلحة نوويّة أزاحت عن نفسها غمّة الخوف وتحرّرت منه، وأصبحت الهند مرتهبة ممّا امتلكته الجارة اللدود من أسلحة الدّمار الشّامل، وهنا أصبح إعداد العدّة وكأنَّه كلمة (قفّ) عندما تكون نافذة الفعل والتحقّق، قف عند حدِّك وإلّا ستكون الخسارة على الجميع متساوية على كفتي الميزان العدل، ولهذا لن تعتدي الهند على الباكستان بما هو مخيف، ولن تعتدي الباكستان على الهند بما هو مخيف، ويقف كلٌّ منهما عند الحدود مرتهباً ممّا أعدّه الآخر من عُدّة دون مخافة منه، وتصبح اللغة السائدة بينهما: (ما تمتلكه نمتلكه) و(إن فعلتها سنفعل ما هو أعظم)، ولهذا (قفّ عند حدّك وقدّر الظرف كما أنا واقف عنده ومقدِّراً له، وإلّا).

تقويض نيل الاحترام

الاحترام قيمة حميدة تنبي عن مكارم الأخلاق وطيب الأنفس ومودّة الآخرين ومحبّتهم وتقديرهم واعتبارهم، حيث لا اعتداء ولا ارتكاب مظالم ولا كيد ولا مكر ولا حتَّى سوء نيّة، بل الصدق سائداً بحسن المعاملة في كلِّ فعل وعمل وقول.

فالاحترام قيمة بها يراعي الأنا مشاعر ومكانة الآخر ويُقدِّره، ويتفهّم ظروفه المتعدّدة والمتنوّعة سياسيّاً واقتصاديّاً واجتماعيّاً ونفسيّاً كما يتفهّم قدراته واستعداداته وإمكاناته التي تؤهِّله للاحترام.

ولكن هل الاحترام يُعطى، أم أنَّه ينال نيلاً؟

نقول:

الاحترام لا يُعطى هكذا عطاءً، ولكن عندما تتوافر معطياته يتمّ نيله إرادة من الآخرين؛ فالاحترام في أساسه قيمة أخلاقية، والأخلاق تصدر عن إرادة بإلمام ثقافي وحضاري ومعرفي، إلَّا أنّه أحياناً لا يسلك البعض سلوكاً يليق بمكارم الأخلاق إلَّا بما يجبر عليه خارج الإرادة، وهذا التصرُّف ليس من الأخلاق ولا يؤدّي إلى الاحترام.

ولهذا فنيل الاحترام غاية يأملها الإنسان سواء أكان أباً أم أمَّاً أم ابناً (ذكراً وأنثى) وسواء أكان مسؤولاً أم أنَّه خالٍ مسؤوليّة بأسباب احتكارها من قبل البعض، ومع ذلك فإنَّ الاحترام لا يتحقّق إلّا بمعطيات تعدّ من أجلها العدّة المادية والأدبية والأخلاقية وصولاً إلى الغاية المأمولة.

إذن يتمّ نيل الاحترام بأحد شيئين:

إمَّا إرادة بما عليه المحترم من قيم حميدة ومكارم أخلاق.

وإمَّا بإعداد العدّة التي يترتّب عليها إرهاباً يؤدّي إلى غاية عظيمة فيها يحترم كلّ من الأنا والآخر بعضهم بعضاً، ولذا فالاحترام المتبادل غاية من بلغها بلغ مأمنه الذي يرتضيه لنفسه وتُقرّه مكارم الأخلاق والشرائع التي يرتضيها النَّاس إلى جانب ما يقرّوه من أعراف يرتضون الاحتكام بها والاحتكام إليها.

إذن، من الذي يستحقّ الاحترام؟

إنّه المُقدّر لنفسه والمقدِّر للآخرين، وهو الذي لا يَقدِم على فعلٍ فيه مهانة للنَّاس، ولا يصمت على حقّ يجب أن يقال، ولا يكتم شهادة يجب أن يُدلى بها أمام من يحكم بين النَّاس بالحقّ ولا يظلم أحداً ولا يطغى.

ولكن، هل دائماً يتحقّق الاحترام ولكلّ أحدٍ من النَّاس؟

نقول:

لا. ليس دائماً، بل في كثيرٍ من الأحيان الضعفاء والفقراء يُحرمون من نيل الاحترام من الذين يمتلكون القوّة؛ فالدّول العظمى التي تمتلك أسلحة الدّمار الشّامل والمحرَّم إنسانياً، هذه الدول تُخيف الضعفاء، ولا تُخيف بعضها البعض، وإن سادت بينها حروبٍ باردة كما كانت هي سائدة، وإن اختلفت سياساتها تجاه الآخرين تأييداً أو معارضة، وإن اختلفت مصالحها؛ فهي دائماً بينها خط ساخن (الخط الأحمر) الذي لا يدقُّ جرسه إلّا عندما يجب الاتفاق على عدم الإقدام على ما يُفسد العلاقات، أو يُدمّرها، ولهذا فالضّحايا دائماً هم الضُّعفاء وإن تمّت مناصرتهم كثيراً أو قليلاً من قبل بعض الأقوياء الذين بينهم الخطوط السّاخنة لا تنقطع مهما تعاظم الأمر بين الضّعفاء، ولهذا فالاحترام سيكون سائداً بين الأقوياء، ولا سيادة له بين الضّعفاء، ولا احترام لهم من قِبل الذين لا يُقدِّرون إلّا الأقوياء، وسيظّل الأمر على ما هو عليه إلى أن يتمكّن

الضعفاء من امتلاك القوّة التي تُرهب من كان لا يحسب حِساباً للضعفاء، حينها ستتغيّر وجهات النّظر من تلك السّالبة حيث لا مكان للاحترام إلى الموجبة اعترافاً وتقديراً واحتراماً.

إذن الاحترام لا يُفرض فرضاً، وإن فُرض فرضاً يكون السّلوك الظّاهر غير السّلوك الكامن، ممّا يجعل الإذعان هو السائد في الميدان، وذلك لأنّ الصدق لا ميدان له في سوق المظالم والظالمين والمفسدين في الأرض بغير حقّ، ولهذا رضخت الشّعوب العربيّة قرون من الزّمن وهي تقاد استعماراً واحتلالاً أو تُحكم من فرعونٍ وطاغية ودكتاتور لا يعرف لغة لممارسة الديمقراطية إلّا الهراوات والسياط في حالة تنظيم المجتمع المدني، والرّصاص الحيّ في حالة التربّع على قمّة سُلّم السُّلطان بغير حقٍّ ومقاومة المحتجين تلميحاً لا تصريحاً، ولكن بعد الصحوة كانت الميادين العامّة والسّاحات العامّة ممتلئة بالرّافضين صراحة (إرحل)لا تلميحاً (الشعب يريد إسقاط النظام) فسقط من سقط، وينتظر من ينتظر؛ فالشعب اتّخذ قراره دون تردّد والأمر قابل للتنفيذ طوعاً أو كرهاً؛ فالشّعب قمّة ولا قمّة تعلو عليه ولا قمّة للسُّلطان إلّا منه؛ فليعتبر من يعتبر وليتّعظ من يتّعظ قد اعذر من أنذر.

تقويض نيل الاعتبار

الاعتبار قيمة معرفيّة تربط الوجود بالمكانة، كما يرتبط التَّاريخ بالعِبر، فيها لا يُغض النّظر بين الأنا والآخر، حيث لا مكانة للاستهانة التي تُفرِّق بينهما أو تَغيِّب أحدهما أو تتجاهله.

فالاعتبار قيمة معياريّة تُظهر المكانة وتُعطها لمن يستحقّها من الأفراد والجماعات والمجتمعات، ولذا لا يتمّ الإغفال أو غضُّ النّظر عمّن هو

ذو مكانة اجتماعية أو علمية أو نفسية أو أخلاقية؛ فالمكانة يُلتفت إليها وهي لا تُخفى، والقاعدة تقول: (اعتبرني أعتبرك، وإذا تجاهلت وجودي أتجاهل وجودك).

إذن الاعتبار يؤصّل القيم والفضائل حقائق ثابتة في الأقوال والحِكم والأفعال والأعمال والسلوكيّات البشرية، وبها يتمّ نيل الاحترام والتقدير من الذين ساهموا في غرسها أو أنَّهم في حالة تماثل قيمي مع من تُكوِّن كبريائهم.

ولأنَّ الاعتبار قيمة؛ فبه يتمّ الاتّعاظ وأخذ العبر من التَّاريخ وما تُقدّمه الحِكم من مواعظ حسنة، ولهذا أصحاب البصائر هم الذين يعتبرون وهم الذين يجب أن يعتبروا لأنّهم قادرون على بلوغ المعرفة الواعية التي بها يتمّ التمييز الحقّ، ولهذا كان الخطاب من الله تعالى موجّه لأولي الأبصار، {فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ}[34].

وهنا فنيل الاعتبار قيمة تربط الإنسان بالحقائق الاجتماعية التي تجعل الفرد وكأنّه أمّة، أو وطن بحاله، أو دين بكامله. ولهذا يصبح الشّرف والوطن والأمّة والدّين من المكوِّنات الرئيسة لذات الفرد الذي يقبل أن ينتهج خيراً من أجل أمّته وأنْ يُضحّي في سبيلها؛ فالاعتبار يرسّخ الهويّة التي تشكل كبرياء الأفراد والجماعات والشّعوب والأمم، التي تأخذ بالفضائل الخيّرة والقيم الحميدة، وتعتبر من قصّص وعبره التَّاريخ من أجل أن تبني حضارة مستمدّاً من الثوابت المستوعبة للزّمان والمكان.

ولذا فلن يكون للإنسان اعتبار وكرامة إذا حُرِمَ من ممارسة حقوقه وتأدية واجباته وحمْل مسؤولياته بإرادة، ممّا يستوجب تفطين الأفراد إلى أهميّة

[34] الحشر 2.

الفضائل الخيّرة والقيم الحميدة التي تجعلهم مستخلفين في الأرض مصلحين لا مفسدين فيها ولا سافكي دماء بغير حقّ.

وعليه، فإنّ علاقة قويّة تربط بين الاعتبار كونه قيمة حميدة يُقدّر بها الأنا الآخر كما يُقدّر الآخر ذلك الأنا، وبين الاتعاظ كونه قيمة إدراكية من خلال التذكّر المُمكّن من استمداد العبرة من العبر التاريخية، وكذلك بين الاتقاء كونه قيمة تجنُّبية يتمّ التمكّن منها بالعقل الذي يفكّر في أمره وما يتعلّق منه مع الآخرين.

إذن من هو المعتبر؟

نقول:

هو الذي يعرف الحقّ ويقف دونه؛ فينال التقدير في حياته الدّنيا من الآخرين الذين تربطه بهم علاقات، وينال التقدير في حياته الآخرة من الخالق ثواباً حسناً.

ولأنّ الإنسان قيمة في ذاته؛ فقد فضّله الله تعالى على كثيرٍ ممّا خلق وكرّمه في البرِّ والبحر ورزقه من الطيبات من حيث يحتسب ومن حيث لا يحتسب،

ولأنَّ الإنسان مُكرّم خَلقاً على حُسن التقويم؛ فهو الإنسان المعتبر بحسن خُلقه؛ والمكرّمون هم المؤمنون حقّاً الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر، وهؤلاء هم المُمكّنين في الأرض إعماراً وفلاحاً وصلاحاً وإصلاحاً، ولذا يجب أن يكون الإنسان على حُسن الخُلق حتَّى يتمكّن من نيل الاعتبار من الآخرين إن وَظَّفَ عقله واستثمر فكره الخيّر فيما يجب، ولهذا معرفة الأنا للآخرين عن حُسن خُلق مع فائق التقدير تضعه في المكانة المعتبرة مع وافر الاحترام.

وهنا يكون الاعتبار قيمة مُستحبّة بين النَّاس الكلُّ يبحث عنه، ولكن بلوغه لا يكون إلّا بالجهد الرّفيع، ولا يكون إلّا بالقدوة الحسنة في القول والفعل والعمل والسلوك، ولهذا فالاعتبار مؤسّس على الفضائل الخيّرة والقيم الحميدة التي يرتضيها النَّاس في مرضاة الله تعالى، ولهذا فإنَّ الذين يعملون السوء لا يمكن أن ينالوا الاعتبار من الآخرين؛ من يريد نيل الاعتبار من النَّاس؛ فعليه بعدم ارتكاب أفعال السوء الظّالمة لنفسه وللآخرين.

وعليه فالاعتبار قيمة حميدة يؤدّي إلى سيادة الاحترام المتبادل، ويؤدّي إلى التقدير المتبادل، ويؤدّي إلى التقبُّل المتبادل، ويؤدّي إلى الاستيعاب المتبادل؛ فيؤدّي إلى التفاهم والتفهّم ورسم السياسات، والعمل على إنجاز الأهداف وبلوغ الغايات المشتركة بين النَّاس أفراداً وجماعات، ولكن إن لم يعتبر الأنا الآخر فإنَّ الأمر سيفسح مجالات متعدّدة وواسعة للرّفض والتمرّد والثورة التي تمكّن الرّافضين للظلم والظالمين والطّغاة من بلوغ الحلّ الذي به يتمكّنون من ممارسة حقوقهم وأداء واجباتهم وحمل مسؤوليّاتهم عن إرادة؛ فيتخلّصون من ذلك المؤلم سياسياً ونفسيّاً واجتماعيّاً واقتصاديّاً وكذلك ذوقيّاً.

تقويض قيمة المشاركة

المشاركة مساهمة أو تحاصص في الانتماء أو الملكية أو الدور أو الموقف الذي يتطلّب اتخاذاً عن إرادة، ويترتّب على المشاركة حقوق ينبغي أن تمارس، وواجبات ينبغي أن تؤدّى، ومسؤوليات ينبغي أن يتمّ حمْلها وتحمُّل ما يترتّب عليها من أعباء.

والمُساهم هو من يشترك فيما يُسَاهَم فيه، ليكون قابلاً لكلّ مترتّب على إسهامه سواء أكان المترتّب ربحاً أم خسارة، ولهذا المساهم وإن توقَّع أو استهدف وأمل ربحاً أثناء مساهمته في الشيء القابل للمساهمة فيه إلّا أنَّه في دائرة الممكن لا ينبغي أنْ يُغيِّب عن عقله احتمالية التّعرّض للمتوقّع ربحاً ولغير المتوقّع خسارة.

وعليه فالقبول بالمشاركة يستوجب القبول بالأمرين (الرّبح والخسارة) حتَّى وإن كان أحدهما لا يؤمل في دائرة الممكن المتوقّع ، ولهذا في مُعظم الأحيان تظهر الخسارة من دائرة الممكن غير المتوقّع، ممّا يجعل المحللين والمشخِّصين والمفسِّرين للأحوال والقضايا والمشاكلّ والمواضيع والمواقف غير مستغربين، وذلك لمعرفتهم بأنَّ كلّ شيء في دائرة النسبية ممكناً، ولهذا لم يكن النبي يونس عليه الصلاة والسلام مستغرباً في مساهمته، ممّا جعله يقبل المساهمة دون تردّد وهو راضٍ بما سينتج أو يترتّب على مساهمته، قال تعالى: {فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ}[35]، أي كما قَبِلَ يونس بالمساهمة من قَبل كذلك كان قابلاً أن يكون من المدحضين، فدُحِضَ إلى مياه البحر وأعماقه لولا أن التقمه الحوت قبل أن يسقط في أعماق البحار مع المدحوضين المغرقين، قال تعالى: {فَالْتَقَمَهُ الْحُوتُ وَهُوَ مُلِيمٌ فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ لَلَبِثَ فِي بَطْنِهِ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ}[36].

ولأنَّ يونس صلى الله عليه وسلم كان قابلاً وراضياً بما وصلت إليه نتيجة المساهمة التي كان فيها من المساهمين فلا داعٍ لأن يُسقط من قِبل الآخرين، بل عليه أن يقفز بنفسه من الفلك المشحون إلى المياه

---

[35] الصافات 141.

[36] الصافات 142 . 144.

المتلاطمة الثائرة بالأمواج، ولهذا عندما همَّ يونس ليقفز كان الحوت على السّرعة المتزامنة للقمه قبل أن يقع في المياه في أعماق البحر.

إذن المساهمة لا تكون إلّا عن إرادة حرّة ممّا يجعل المترتّب عليها لا يُرفض من قبل المساهمين أي كلّ المترتّب على المساهمة يستوجب القبول مع فائق التقدير والاعتراف.

والمساهمة قد تكون بالنّفس والمال، وقد تكون بأحدهما وقد تكون بما يُمتلك عينياً، وفي كلّ الحالات هناك مترتّب منتظر في دائرة الممكن الموجب والسالب؛ فإن تحقّق الموجب كان الرّضا متحقّقاً، وإن تحقّق السالب كان الندم واللوم على النّفس التي قبلت بالمساهمة، ومع ذلك لابدّ وان يكون القبول هو السائد بين المساهمين، وعليهم بالعمل الذي من شأنه أن يُصلح ما أفسدته المساهمة إن استطاعوا، وإن لم يستطيعوا لا عليهم إلّا بالقبول والامتثال للأمر الواقع.

والمُساهِم إن ساهم مع الآخرين فيما يشاؤون ويشاء يكون له نصيب معهم بمقدار المُساهمة، وهذا النصيب يجعل له حقوقاً معهم، وله واجبات يجب أن لا يتأخّر عن تأديتها كلّما طُلبت منه، ولذلك يترتّب على المساهمة أمرين:

. حقّ يؤخذ، ويطالب به.

. واجب يؤدّى، ويلتزم به أو يُلزم عليه.

وهناك من يرى أنَّ المساهمة هي اقتراع فمن قَبِل بها قَبِل بإجراء القرعة أو المقارعة، ومع أنَّ الفرق كبير بين المفاهيم الثلاثة إلّا أنّها ذات علاقة من حيث المعنى الذي يؤكّد على ما تدلُّ عليه الكلمة، وهذا في كثير من الأحيان لا يتطابق مع المفهوم الذي هو وراء كلّ منها، ممّا جعل لكلّ مفهوم دلالة وخصوصية، ولذلك من حيث المفهوم نقول:

المساهمة: أن يشترك المشترك بجهده أو ماله أو جزء منه أو جزء ممّا يمتلك لتكون له حصّة مع المتحاصّين بالمساهمة المتّفق عليها مسبقاً، ولهذا فالمساهمة لا تكون إلّا على الاستطاعة وحسب الرّغبة وبكلّ إرادة دون إي إجبار، وتكون نتيجة المساهمة مؤدّية إلى التسليم وقبول الأمر الواقع؛ وبذلك تكون المساهمة مادّية (النّفس المال المُلك) وفي هذا الأمر يكون حالها كحال الجهاد في سبيل الله بما تستطيع أن تجاهد ساهم جهاداً تنال خيراً كثير، وحالها كحال يونس صلى الله عليه وسلم إمّا فوزاً وإمَّا غرقاً، ولكن حسابات علَّام الغيوب تختلف؛ فيونس الذي قَبِلَ أن يكون من المدحضين في البحر وكان حقيقة ماثلة أمام أبصار المشحونين في الفُلك أنَّ يونس مُلتقم في فم الحوت وظنوا أنَّه قد لبث في بطنه إلى يوم يبعثون، ولكن علَّام الغيوب أنقذه من الغرق بما سخَّر له من حوت لينقذه ويلقيه إلى الشاطئ آية كبرى من آيات الله العظيمة.

المقارعة: في المفهوم الدلالي للمقارعة ما يشير إلى وجود تحدٍ بين المشتركين في المقارعة، ممّا يجعل للحُجَّة أهميِّة في الإثبات أو الدّحض والنفي، ولذا يكون في مفهوم المقارعة ما يؤدّي إلى المغالبة، ولا يكون الحظّ مرتبطاً بها ارتباطاً، ونتيجتها لا تؤدّي إلى التسليم بقدر ما تؤدّي إلى المواجهة، وقد تكون المقارعة كلامية (حُجَّة بحجَّة) وقد تكون (قوّة بقوّة) مع تعدّد الأساليب والوسائل المُمكِنة والمُمكِّنة من المغالبة.

القرعة: القبول بالمشاركة دون أن تكون هناك ضرورة لِما يُمكن أن يُدفع مُسبقاً أو يمكن أن يساهم به، كما هو حال الذين أجروا القرعة على من يكفل مريم مصداقا لقوله تعالى: {وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ}[37]، وكذلك كأن تُجرى القرعة

[37] آل عمران 44.

بين البعض لأجل فرز من تُعطى له الفرصة لقضاء فريضة الحجّ، وهذه القرعة لا تستوجب جهداً يُبذل في سبيلها بل تتطلّب أن يتقدّم المتقدِّم كغيره من المتقدِّمين رغبة منهم لأداء فريضة الحجّ. وفي مُعظم الأحيان يرتبط الحظّ مع الذين تكون القرعة من صالحهم أو أنّهم فازوا بها فوزاً محظوظاً، ومع ذلك وإن ارتبط الحظّ مع القرعة إلّا أنَّه لا يقتصر عليها؛ فكثير من الأعمال تكون نتائجها للصّابرين ولأصحاب الحظّ العظيم مصداقاً لقوله تعالى: {وَمَا يُلَقَّاهَا إِلّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلَقَّاهَا إِلّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ}[38] ونتيجة لأنَّ الأعمال بالنيّات فإنَّ الفوز بما هو عظيم لا يتحقّق إلّا مع الذين لهم صفاء النيّة وطاعة النّفس مخافة من الله لا مخافة من غيره، ولهذا بشَّر الله الصابرين أصحاب النوايا الخيِّرة والأعمال الصادقة بانَّ لهم من ربِّهم رحمة، قال تعالى: {وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ}[39].

ومع أنَّ للمشاركة والمساهمة تداعيات الوقوع في الخسارة مثل تداعيات الفوز والكسب وكلّ ما من شأنه أن يحقّق أرباحاً للمساهمين، إلّا أنّ البعض إنْ تعرض إلى الخسارة أصبحت وجوههم ساهمة عبوسة، وكأنّهم لم يعرفوا حسابات المساهمة (ربح وخسارة).

ولذا فإنَّ المشاركة قيمة كريمة؛ فقد تكون مشاركة خاصة غير مورّثة، وقد تكون مشاركة ميراث، قال تعالى: {لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ ممّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ

---

[38] فصلت 35.

[39] البقرة 155 . 157.

وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا}[40].

وهنا فالمشاركة في الميراث قد تكون على التّساوي وقد لا تكون حيث لكلّ نصيب في الميراث المتروك بوصيّة أو بدونها، ولكلٍّ تفصيلاته، ولكن ما يهمّنا هنا أن نعرف أنَّ الحياة مؤسّسة على قاعدة المشاركة التي أساسها الخلق الزوجي؛ فالزوجيّة قاعدة التكاثر النوعي لجميع المخلوقات { وَخَلَقْنَاكُمْ أَزْوَاجًا}[41]، وقوله تعالى: {وَمِنْ كلّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ}[42]، فقوله (وَمِنْ كلّ شَيْءٍ) ينعدم خلق الأشياء غير الزوجيّة، ولأنّ كلّ شيء مؤسّس على الزوجية، إذن كلّ شيء يشارك نوعه في الحياة تكاثراً وعناية ورعاية، ولكلّ نوع خواصّه التي بها يتكاثر ويشترك في الصفات والأعمال والسلوكيات.

ولأنّ الزوجيّة هي قاعدة تأسيس المشاركة بين الأنواع في الفطرة والمشاعر والعواطف والمودّة؛ فكانت المودّة على المستوى البشري قوّة ترابط ومشاركة بين بني الإنسان مصداقاً لقوله تعالى: {وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً}[43]. ولأنَّ المودّة جاءت بينيّة (بين النَّاس)؛ فهي قيمة تشارك ورابطة أواصر بين الآباء والأبناء والأقارب وغيرهم من يقعوا في دائرة المعرفة المشتركة مودّة ورحمة. ولذا فالأرض هي فراش للجميع، وملك للجميع؛ فلا يحقّ لأحدٍ احتكارها أو العبث فيها وإفسادها، قال تعالى: {الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ

---

[40] النساء 17.

[41] النبأ 8.

[42] الذاريات 49.

[43] الروم 21.

رِزْقًا لَكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ}[44]؛ فقوله (رِزْقًا لَكُمْ) أي رزقاً مشتركاً للجميع؛ فمن عمل منكم صالحاً يجني ثماره خيراً وافراً، ومن عمل منكم منكراً يجني ثماره ألماً موجعاً.

ولأنَّ الحياة مؤسّسة على المشاركة، كانت المشاركة بين النَّاس سُنّة (سلماً وحرباً)، ولهذا فالجهاد مشاركة بالنفس والمال والتخطيط والتدبّر وإعداد العدّة، قال تعالى: {لَكِنِ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ جَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ}[45]. وقال تعالى: {وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قوّة وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ}[46].

وعليه: فالمشاركة وفقاً للاستطاعة قيمة حميدة بين النَّاس في سِلمهم وحربهم، ولهذا جاء أمر المشاورة بين النَّاس مشاركةً {وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ}[47]. أي شاركهم يا رسول الله في الأمر الذي يتعلّق بهم، ذلك لأنَّه حقّ لهم؛ فإن شاورتهم تمكّنوا من اتخاذ القرارات الصائبة والصادقة، وإن لم تتمّ مشاركتهم؛ فلن تعرف حقيقة مواقفهم من الأمر الذي ينبغي أن يكون بينهم شورى {وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ}[48].

وعليه: فالنّاس مجعولون على المشاركة جعلاً؛ فبدونها لن يبلغ النَّاس إلى ما ينبغي بلوغه،

إذن المشاركة حقّ كفله الدّين للنَّاس كلّما اشترك النَّاس في أمرٍ سواء أكان أمراً سياسيّاً أم اجتماعيّاً أم اقتصاديّاً أو أيِّ أمرٍ من الأمور التي لا ينبغي أن تكون وتسود إلّا بذوي العلاقة، ومع أنَّ المشاركة حقّ وفقاً

---

[44] البقرة 22.

[45] التوبة 88.

[46] الأنفال 60 .

[47] آل عمران 159.

[48] الشورى 38.

للأمر المشترك بين من يتعلّق الأمر بهم، إلّا أنَّ البعض يحرم البعض الآخر تغييباً وإقصاءً وحتّى قتلاً لكي ينفرد بالأمر، ولكن إن قَبِل من قَبل أن يكون خاضعاً له فعليه بإظهار الطّاعة التَّامّة لذلك الظالم الطّاغي الذي قرّر الانفراد بالأمر كرهاً وإلّا فمصيره كمصير غيره.

ولكن النَّاس كلّ النَّاس لا يمكن أن يجمعوا على قبول الرّضوخ تحت أقدام الطّاغية الظَّالم؛ فهم بين رافضٍ ومتمرّدٍ وثائرٍ وبين قابلٍ متكيّفٍ مع الأمر الواقع ظلماً وبين منافقٍ بين خوفٍ وجبنٍ.

ولأنَّ النَّاس يتفرّقون وهم أيضاً قابلون لأنْ يُفرّقوا عنوة؛ فإنَّ الطغاة يعرفون جيّدا أنَّه كلّما ازداد تفرّق النَّاس ضعفوا ووهنوا واستكانوا، ولذا فهم يعملون ليلاً نهاراً على مزيدٍ من الفرقة، حتَّى بين المرء وزوجه.

ولأنَّ الطغاة يعرفون أهمية المشاركة في تقوية وحدة النَّاس وجمع شملهم وزيادة مودّتهم لبعضهم بعضاً؛ فهم لا يستشعرون أمناً على سُلطانهم، ذلك لمعرفتهم أنَّ توادد الشّعب يدفعهم إلى صناعة مستقبلهم المشترك الأفضل، ولأنَّه المستقبل الأفضل؛ فهو بالنّسبة للطاغية هو المستقبل المُقلق، ذلك لأنَّ النَّاس إنْ اجتمعوا فلا يمكن أن تكون لهم أولوّية غير التخلّص من الطّاغية ونظامه الذي تملؤه المظالم، ولهذا كلّما أحسّ قمّة سّلم السُّلطان الطّاغي بتقارب ومشاركة بين البعض من النَّاس تدخلّ لفكّها بإشعال نيران الفتنة بين من كانوا مشتركين، وعندما تشتدّ يأملها أن تزداد شدّة؛ فيسجن من يسجن ويقتل من يقتل بدعوة فكّ المواجهة والاقتتال، ويحاكم من يحاكم بقضاة منحازين لسياسات لطاغية.

تقويض قيمة المشاورة

المشاورة قيمة استيعابيّة تتّسع دوائرها باتساع الأمر، وهي حقّ لكلّ من يتعلّق الأمر به على أي مستوى من مستويات الأمر الجماعية والمجتمعية وفي أيِّ مكان وزمان، والمشاور هو الموصوف بالمشاورة التي هي أخذ الرأي بعد تبيان الأمر واستيضاحه {وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ}[49]، وهذا يدلّ على أنَّ مفهوم الشورى يتعاظم كونه قيمة حميدة لا يقتصر على فئة أو جماعة دون أخرى، بل الشورى حقّ لكلّ النَّاس وأيِّ عددٍ يمكن أن يكون في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع ، ولذلك فممارسة الشورى حقٌّ للجميع الذكور والإناث، ولهذا لا أمر (أي أمر) إلّا ويُعظَّم بالشّورى.

ولأنَّ الأمر هو، كلّ ما يتعلّق بالإنسان من ممارسة حقوقه وأداء واجباته وحمْل مسؤولياته، سواء أكان هذا الأمر سياسة داخلية أم خارجية أم كان هذا الأمر في حالة السّلم أم في حالة الحرب، وسواء أكان اقتصاداً أم علاقات اجتماعية، فهو واجب الأخذ به، ولذلك في الآية السابقة يخاطب الله تعالى رسوله الكريم ويلزمه بالمشاورة في الأمر، وكأنّه يقول له، في وجودك يا رسول الله لا ينبغي أن تقرِّر أيِّ شيء يتعلّق بالنّاس نيابة عنهم، بل ما يتعلّق بهم من أمرٍ يجب أن تكون فيه في حالة شورى معهم، ولذلك كانت الآية (وشاوِرْهم في الأمر) موجَّهة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لتبيِّن له أهميّة المشاورة في الأمر مع الذين يتعلّق الأمر بهم.

وبعد أن تتمّ المشاورة في الأمر الذي هو بين النَّاس (شركاء فيه) يجب أن يؤخذ القرار الذي أصبح العزم فيه واضحاً حيث لا تردّد من بعد مشاورة تفضي إلى قرار عن وعي وإرادة ورغبة، (فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكلّ عَلَى

[49] آل عمران 159.

اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ)، أي إذا بلغت مرحلة اتخاذ القرار، واتّخذته بعد المشاورة فتوكّل على الله لتنفيذه وفقاً لِما صمّمت عليه من رأي، أي لا يجب عليك أن تتأخّر؛ فأمضي حيث ما عزمت؛ فإنَّ الله يُحب المتوكلين عليه في تنفيذ أمورهم التي هي في مرضاته تعالى.

ولذلك كانت منابر المساجد في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم منابر دعوة وتبشير وشورى وفي كلّ أمر يتعلّق بالناس، ولهذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مشاوراً لمن يتعلّق الأمر بهم سلماً وحرباً وعهداً وموثقاً. ويا ليت النَّاس من بعده كانوا على هدى الشورى سياسة واقتصاداً واجتماعاً، بل اليوم الانحرافات عن الشورى هي السائدة، ممّا جعل الأمور في أوطان المسلمين تزداد تأزُّماً؛ فحكم الفرد المطلق، والأسرة المطلقة، والجماعة المطلقة، والقبيلة المطلقة، والحزب المطلق هي بداياتها مخالفة، ونهاياتها جريمة واختراق لحقوق الإنسان وكرامته استعباداً وإذلالاً وقهرا، ولهذا تزداد التأزُّمات تأزُّماً والشدّة أكثر ألماً.

ولذا فقوله (وشاوِرْهم في الأمر) هي الباقية حتَّى وإن كانت نتائج بعض المشاورات ليست بالإيجابيّة الظاهرة، ولأنّ الكمال لله وحده فلا استغراب أن يكون النَّاس الذين يتعلّق الأمر بهم على غير كمال؛ فيقعون في مثل ما وقع فيه المتشاورون في موقعة أحد بأسباب عدم التقيّد بما عزم عليه رسول الله وهو البقاء على قمّة الجبل لبعض من الرّماة، ولأنَّ الشورى حقّ فلا ينبغي أن تُفسخ بأسباب عدم الكمال، بل به يجب أن تُرسَّخ بين النَّاس ليكونوا على الحقّ أو منه أقرب. أي إذا كان رأي النَّاس لم يبلغ الكمال؛ فكيف بحال من ينفرد بالرأي بعلّة أو بدون علّة!

وفي حديث عن عليّ قال: "قلت: يا رسول الله الأمر ينزل بعدَك لم يَنزل فيه قرآن ولم يسْمع منك فيه شيء قال: اجمعوا له العابِد من أمّتي واجعلوه بينكم شُورى ولا تقضوه برأي واحد"[50].

وفي عهد ملكة سبأ كان للمشاورة شأن، ولهذا كانت في ذلك الوقت على القوّة التي بها يُضرب المثل، قال تعالى: {قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي أَمْرِي مَا كُنْتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حتَّى تَشْهَدُونِ قَالُوا نَحْنُ أُولُو قوّة وَأُولُو بَأْسٍ شَدِيدٍ وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ فَانْظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ}[51].

ولأنَّ الله واحد لا شريك له لا يُثنى ولا يُجمع؛ فهكذا الحقّ هو واحد لا يُثنّى ولا يُجمع، ولهذا ينبغي أن يُجمع النَّاس شورى بالحقّ كي لا يتفرّقوا من بعده.

إذن الأمر الذي يتعلّق بالنّاس في فترة الرّسول صلى الله عليه وسلم كان في حالة شورى بين الرّسول والآخرين الذين يتعلّق الأمر بهم. أمَّا من بعده فيترك الأمر بين الذين يتعلّق بهم شورى يقرّرون ما يشاءون فيه، وينفّذونه كما يشاءون وفقاً لما يرون، ولهذا لا ينبغي أن يتقدّم أحد لينوب عن النَّاس فيما يتعلّق بهم من أمر دون أن يكلّفوه به تكليفاً.

وكلمة (أمرُهُم) تتكون من جزأين هما:

. أمْرُ.

. وهُم.

---

[50] التحرير والتنوير، ج 3، ص 263.

[51] النمل 32 ، 35.

فالأمر هو ما سبق تبيانه، أمّا (همّ)؛ فجاءت مطلقة، أي كلّ من همّ على علاقة ارتباط مع الأمر، ولفظة (بينهم) الظرفية تعني أن تقتصر الشورى في الأمر على الذين يعنيهم الأمر فقط ولا مكان لغيرهم فيه، ولتأكيد هذا الخصوصية قال عزّ وجل (بينهم)، ولم يقل بين الحاكم والمحكومين، أو بين السّادة والعبيد، أو بين المسؤول وغير المسؤول.

والشورى فضيلة خيّرة وقيمة حميدة استمدّت من الدين والعرف الذي هو المكوّن العام لكلّ الذين تعنيهم الشورى في الأمر؛ وهنا فالشّورى من أخلاق العقلاء كونها رافداً مهمّاً في تحسين الاختيار الذي يصبّ في قرار الإرادة الناتج عن الوعي الجمعي، ومن شاور النَّاس شاركهم فيما يعقلون، وذلك من أجل تحرّي أفضل السُبل التي تقود إلى نجاح فكرة ما أو رأي ما أو قضية من القضايا الاجتماعية والإنسانية، ذلك أن أيِّ قرار بإرادة لا يستند إلى المشاورة؛ فهو مبني على نقص في الفكرة، ولذا فالعلاقة قويّة بين الإرادة والأمر والواقع والظرف الذي هو فيه؛ فالإرادة قيمة تُمكِّن من اتخاذ قرارات وفق معطيات واقعية، وهذا الواقع إنّما يتمثّل في أفراد المجتمع الذين يتعلّق الأمر بهم، وكلّما كانت دائرة الشورى متَّسعة للذين يتعلّق الأمر بهم، كان الاختيار أقرب إلى الواقع، أو مطابقاً له، وبالتّالي كان قرار الإرادة ينسجم مع هذا الواقع الذي يُهيّئ له في دائرة الممكن.

ولأنَّ الأعمال تتفاضل وتختلف درجاتها، وشرط نجاح الأعمال سلامة المعتقد، أو نجاح الفكرة أو الأفكار التي تقوم عليها تلك الأعمال، ومن أجل تطابق الفكرة النظرية مع الواقع العملي قدر المستطاع وجبت الشورى التي تؤسّس على الإرادة من أجل ممارسة الحقّ والعمل على إحقاقه.

فالشورى لا تقتصر على فرد أو صديق أو جماعة دون أخرى، وإنّما كلّما اتسعت دائرة الشورى، اتّسع مجال الاختيار، وحتّى الذين لا تظنّ بهم خيراً يدخلون ضمن الشورى التي بأسبابها تتطهّر أنفسهم أو تقتدي للأحسن والأقوم؛ فمن خلال الشورى يتمّ الحصول على أفكار عقلية وخلاصة تجارب تستند إلى أساس واقعي، من خلال الذين تتمّ استشارتهم؛ فمجموع الأفكار التي يتمّ استخلاصها شورى إنّما هي نتاج تجارب وخبرات وحاجات متنوّعة ومتطوِّرة إمّا مقتبسة من الواقع من خلال المشاهدة بإعمال الفكر وعملية التأمل، أو مكتسبة منه على أساس تجربة سابقة؛ فهذه الشورى وإن كانت فكرة ذهنية، إلّا أنَّها تكوّنت من معطيات واقعية، وعلى هذا الأساس يستطيع المشاور أن يُركِّب من خلال إدراكه لِما هو واقع مدركات وتصورات جديدة تُسهم أو تؤدّي إلى إنتاج معرفة مضافة بأساليب أكثر فائدة ونفعاً في صناعة المستقبل الأفضل.

وعليه: المشورة هي إغناء الفكرة من استظهار آراء الآخرين لمعرفة ما لديهم من خبرة ومعرفة ورأي، وكذلك فهي تشدّ أواصر الرابطة الجماعية والمجتمعية بين من يتعلّق الأمر بهم؛ فالمشورة تنوِّر الأفكار وتوضِّح الأمور، ممّا يضفي زيادة في الفهم عندما يقدم العقل على الاختيار وخاصّة في الأمور المصيريّة التي تحتاج إلى إمعان النظرة وتقليب الفكرة، ولذا فإنَّ الشّورى أمر يستوجب الأخذ به والعمل عليه؛ فهي قيمة حميدة وفضيلة خيّرة، ومن يريد أن يبقى غير طّائعين للطغاة فعليه بالشورى في كلّ أمر مستوجب الاستشارة فيه.

إذن الاستشارة تؤدّي إلى صواب الرأي، ولا يكاد المشاور أن يخطئ، وإن أخطأ بأسباب عدم الكمال فقد شارك من استشارهم في حمْل المسؤولية.

ولذا فإنْ أُرِيدَ للمجتمع أن يكون قويّاً؛ فعليه بتمكين أفراده من ممارسة الشورى في المجالات الآتية:

المجال الاجتماعي.

المجال الإنتاجي.

المجال السياسي.

المجال النفسي.

المجال الذوقي.

المجال الثقافي.

ولأنَّ أمر الحرب كأيِّ أمر من أمور النَّاس هو شورى بينهم؛ فلا يجوز فيه الإجبار من أحد، ممّا جعل الرّسول في عهده لا يتجاوز التحريض على الجهاد، ولذا فمن لا يرغب في ذلك لا يكره ولا يرغم ولا يساق إلى جبهات القتال بالسياط والتهديد بالقتل كما هو حال الجيوش النظامية التي تجنّد بأوّل غرض وهو حفظ أمن الطاغية، ثمّ بعد ذلك إن كتبت حرباً على الطّاغية بما يقدم عليه من أعمال وأفعال الفساد من هتك أعراض مواطنيه واستباحة الوطن وما فيه.

وعليه: لم يكن للرّسول جيوشاً نظامية كما هو حال المجتمعات من بعده، بل كان معه مقاتلون من أجل إحقاق الحقّ وإزهاق الباطل وبكلّ اشتياق ورغبة، ممّا جعلهم الموصوفون بـ(المجاهدين)، أمَّا أمر الجيوش؛ فهو عبارة عن موظفين مأجورين من قبل الدولة للدّفاع عن النّظام وقمّته بشكل خاصّ، وعندما تُكتب عليهم الحروب يدخلونها متثاقلين غير راضين، وليس لهم حرّية التخلّف عن تنفيذ الأوامر التي تصدر لهم، وهم لا رأي لهم فيها، ممّا يجعل الهزائم العسكرية علامة من علامات الجيوش المأجورة.

وبالرغم من الخسارة الحربية للمسلمين في بعض المعارك التي خاضوها ضدّ الذين كادوا لهم المكائد ومكروا بهم مكراً إلّا أنَّ الانتصارات كانت هي الحليف الأكثر تكراراً لهم، وذلك نتيجة الإيمان بالقضية التي جاهدوا في سبيلها بالقوّة، قوّة العقيدة وقوّة التوحيد وقوّة الحُجّة وقوّة النّفس وقوّة الإرادة التي جعلت للتهيّؤ والاستعداد والتأهُّب أهمية ورفعة شأن.

إذن الفرق كبير بين من يقاتل من أجل قضيّة عن إرادة، وبين من يقاتل من أجل حكومة مكرهاً؛ فالذي يقاتل من أجل قضيّة دينية أو وطنية؛ فهو يقاتل في حقيقة الأمر من أجل كرامة شخصية يكون لها اعتبار بين النَّاس ويكون لها اعتبار في المستقبل الخالد، ممّا يحقّق للمقاتل النّصر أو الاستشهاد، أمَّا الذي يقاتل بغير قضية؛ فلا يكون له اعتبار لا في الحاضر ولا في المستقبل، ممّا يجعله في حالة استسلام وهزيمة ويكون النّدم غير مفارق له.

وعليه جاء الأمر في قوله تعالى: (شَاوِرْهُمْ) مطلقاً لا مقيداً على أمرٍ محدّدٍ، أي شاورهم يا محمَّد في كلّ أمر من أمورهم المؤدّية إلى علاقات بينهم؛ فالمشاورة بين المسلمين جاء النصُّ عليها فيما لم يرد بشأنه نصاً واضحاً مبيِّناً؛ فالذي نزل بشأنه نصاً قرآنياً لا شورى فيه، بل به يتمّ الالتزام والاتباع مع فائق الطّاعة.

ولأنَّ الشورى هي البوتقة لأخذ الرأي الصواب والرّشاد إلى ما يجب؛ فهي حقّ يجب أن يُعطى ويُمكَّن النَّاس منه، وإن لم يعط سيتمّ أخذه كلّما تهيئة له الظروف.

والشورى في عهد الرّسول إن أردنا القدوة الحسنة لها مرامي منها:

. تُمكِّن من معرفة خير الأمور بين النَّاس وأشرّها.

. تُمكِّن من اتباع أمر الله بين العباد وبالعباد.

. تُمكِّن المتشاورين من المعرفة الحقّ.

. تُمكِّن من معرفة واكتشاف المتميِّزين في المجتمع فكراً واستعداداً وقدرةً وقدوةً حسنة.

. تُمكِّن المشاركين فيها من المشاركة في حمْل أعباء المسؤوليات الجسام.

. تُمكِّن أصحاب الأفكار والرؤى من بوتقة أفكارهم ورؤاهم في قرارات قابلة للتنفيذ وفقاً لِما هو متاح لديهم من إمكانات.

. تُحسِّن من المستوى المعرفي للمتشاورين وترتقي بهم إلى ما يفيد وينفع.

. تُمكِّن الأفراد والجماعات من الانتماء إلى النظام الذي أقرَّ لهم حقّ المشاورة.

إذن الشورى تمكّن النَّاس من ممارسة الحكم على قاعدتين رئيستين هما:

1 . إحقاق الحقّ.

2 . إقامة العدل.

وفقاً لهاتين القاعدتين لا مكان لمحتكر للسّلطة والثروة والسّلاح، أي لا مكان للطّغاة والمتجبّرين والمتكبّرين والظّالمين والمفسدين في الأرض والفاسدين، ولذا لا طاعة لأحدٍ على أحد إلّا في حالتين هما:

. طاعة أولي الأمر في غير معصية الله تعالى، {وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبْهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا وَاتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ}[52].

5 . طاعة أولي الأمر منكم، وهؤلاء ليس هم أولي أمركم؛ فالفرق كبير بين أولي الأمر منكم، وبين أولي أمركم؛ فأولي أمركم همّ الوالدين أو من

[52] لقمان 14 ، 15.

يحلّ محلّهم من الأخوة والأقارب الذين يتعلّق الأمر بهم، أمَّا أولي الأمر منكم مصداقاً لقوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا}[53]؛ فهم الذين أوليتموهم أمركم وفقاً لدستور أو عرف أو قانون أو عقد اجتماعي وإنساني، ممّا يجعل طاعتهم طاعة للأمر الذي هو منكم، وفقاً للصّلاحيات والاختصاصات والحقوق والواجبات والمسؤوليات الموثّقة والمشرّع بها.

وعليه: فالمطاع هو الذي يتمَّ اتِّباعه عن رغبة وإرادة، والطّاعة الحقّ لا تكون إلّا للحقّ والذي يأمر به، ولهذا في الطّاعة اتباع، ونيل تقدير، ونيل احترام، ونيل اعتراف، وتحقيق اعتبار، وفي معكوس المعنى اللغوي للطّاعة يكون الضلال والمعصية، وهنا يصبح في مقبل الطوع يكون الكره.

ولأنَّ الدّين الحقّ من عند الله؛ فالله تعالى أوجب طاعة الرّسول ثمّ تلاها بطاعة أولي الأمر من النَّاس طاعة في غير معصية لله، ولذا فإنَّ قوله (وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ) لا تعني أولي أمركم، فأولي أمركم تعني من يتولاكم بالرّعاية والعناية كالوالدين والأخوة الكبار، أمَّا أولي الأمر منكم فهي تعني الذين اخترتموهم طواعية لأنَّ يتولَّوا رعاية الأمر الذي هو منكم، وهذا الأمر هو أيِّ أمر منكم سواء أكان سياسة داخلية أم خارجية أم سلماً أم حرباً؛ فالذي اخترتموه لذلك عليكم بطاعته في الأمر الذي اخترتموه من أجله، وهذا يعني لا طاعة له في غير الأمر الذي تمَّ اختياره ليكون عليه وليّاً راعياً. ولكن هناك من يولّى على الأمر فينقلب على من أولوه رعاية

[53] النساء 59.

الأمر الذي أولوه عليه، ممّا يجعله يخطو بأوّل خطوة لتغيير الدّستور أو العمل بقانون الطواري؛ فيقمع الشّعب بكلّ الوسائل المكمّمة للأفواه المطالبة بالحرّية، ويغيّر عناوين الإدارات والمؤسّسات، كما يغيّر المسؤولين من مسؤولين لهم من القدرات والمهارات والخبرات ما يكفي لإدارتها بآخرين أزلام ليس إلّا؛ فيولّي على النفط من لا علاقة له بعلم النفط وسياساته، ويولّي على التعليم من لم يتأهل حتَّى بالشهادة الإعدادية، ويولي على الصّحة من تخصّصه جغرافيا، وهكذا كلّ شيء يتغيّر بغير حقّ لتصبح المظالم هي السائدة وآلام الشّعب وأوجاعه تتضاعف، والرّفض جنباً إلى جنبٍ معها يتضاعف إلى أن يبلغ السيل الزبا؛ فيهب الشّعب بأسره غضباً من أجل كرامة جرحت، وهويّة طمست ودين شُوّه، وقيم قوّضت.

تقويض قيمة المساواة

المساواة قيمة حميدة عندما تعمّ بين النَّاس حقوق تمارس وواجبات تؤدّى ومسؤوليّات تُحمل كلّ وفقاً لقدراته وإمكاناته واستعداداته واستطاعته وصلاحيّاته واختصاصاته حيث الفروق الفرديّة للمرأة والرّجل والمعاق والسوي والخبير والمستحدث، وغيرها من الفروق التي لم تكن بتدخل بشري، ولذا فالمساواة قيمة حميدة يجب أن تسود في المواطنة، أمّا بالنسبة للخلق فإنَّ الخلق لا يمكن أن يكون نسخة واحدة وكأنَّ البشر أوراق سحب لا تختلف ورقة عن أخرى، ولهذا يتمّ التدخّل الذي به تقوّض قيمة المساواة بين أبناء الوطن الواحد؛ فمنهم من يحكم بلا حدود، ومنهم من يحرم من المشاركة في الحكم، ومنهم من يزج به داخل الجدران سجيناً، ومنهم من يطغى فيحكم بما لم ينزّل به الله من سُلطان.

ولذا فالمساواة أمر لا يعدّ سهلاً بما أنّ للأفراد فروق فردية من حيث القدرات والاستعدادات والإمكانات، وكذلك الفروق في الرغبات والميول والاتجاهات والمهارات، ومع أنّ الخلق كلّ الخلق غير متساوين من حيث تنوّع الجنسيات واللغات والألوان والديانات والمذاهب والتنظيمات، إلّا أنهم متساوون خلقاً كونهم خُلقوا على حُسن التقويم، وبما أنّهم متساوون خلقاً، فلما لا يتساوون؟

نقول:

أمر المساواة ليس بسيطاً، بل أنّه أمر معقّد بتعقّد السياسات والمذاهب والآراء الخاصّة التي يودّ أصحابها أن تسود على حساب خصوصيات الآخرين، ولذا فالذين يحكمون شعوبهم دون أن ينظروا إليهم بعين المساواة حيت الأقارب والبطانة الضّالة والمصالح المشتركة مع الآخر الذي بمشاركته يصبح مفضّلاً على المواطن، بهذه النظرة يوجّه المواطن أنظاره للحاكم الظالم الذي تربّع قمّة السّلم السّلطاني وهو يقول في نفسه لو كان حقّاً حاكماً لكان ناظراً لجميع المواطنين بمنظور كفّتي المساواة، ولأنَّ الحاكم الظالم لا يرى للمساواة قيمة فأوّل ما يقدم عليه من أفعال إفسادية أن يتبنى سياسة (فرّق تسد) أي أنَّه يتوجّه إلى إيقاد نار الفتنة بين الأقارب والأقارب، وكذلك بينهم وبين الأباعد، ممّا يجعله كلّما طفئت ناراً أوقد من بعدها نيراناً، ومع ذلك فإنَّ الشّعب ليس غبيّا كما يظن الطّاغية، ولذا فهو متسامح مع أيِّ فتنة يعرف أنَّ الطّاغية هو من أوقد نارها، ومن هنا تبدأ القطيعة مع الطّاغية خطوة بخطوة.

ولساءلٍ أن يسأل:

هل القطيعة دائمة ولن تنتهي بين الحاكم والمحكوم ممّا يجعل المساواة أمراً لا يتحقّق، أم أنّ لكلّ بداية نهاية؟

نقول:

المساواة هي أساس الخلق البشري؛ فالخالق واحد، ولأنّه واحد، ينبغي أن يُعبد واحداً أحداً، ولأنّه لم يُعبد واحداً أحداً؛ فسيظل الخلاف، ولن تكون المساواة.

هذا بالنسبة لمفهوم الخلاف، أمّا مفهوم الاختلاف فهو تنوّع في القدرات والاستعدادات والمهارات والمعارف والعلوم والطموحات والرغبات، التي إنْ وظِّفت فيما يخدم الجميع كانت لها فوائد كثيرة خدمة للجميع دون استثناء، وفي هذا الأمر ينبغي أن تكون المساواة ميسّرة بين النَّاس، ولكن إن تدخّل من تدخّل تحت أيّ عنوان من عناوين الفساد؛ فلن تكون المساواة قيمة حميدة بين النَّاس، ممّا يؤدّي إلى الخلاف والصدام والاقتتال بحقّ في مقابل من همّ على غير حقّ.

ولأنّ الأمر كذلك فلا مساواة، بل ستكون السيادة لمن يمتلك القوّة بحقّ أو بغير حقّ، ولكن لكلٍّ نهاية غير متساوية؛ فمن يكون على غير حقّ ستكون نهايته لا خير فيها، ومن تكون نهايته على حقّ فسيكون في مرضاة الله.

إذن المساواة لم تكن على المفهوم المعاكس للاختلاف الذي هو على معكوس الاتفاق؛ فالمساواة في معكوسها التفرقة التي هي بأسباب التدخل في تغيير الاتجاهات والمواقف وتزوير الحقائق، ولأنَّ التفرقة تمييز بلا تميُّز؛ فهي مظلمة لا تُصحّح إلّا بالمساواة في إعطاء الفرص، ثمّ يتُرك الأمر للمنافسة كلّ وفق اجتهاده وتدبّره دون أن يمتدّ داخل حدود الآخرين بغير حقّ، فإن أمتدّ على حساب الآخرين ظهرت المظلمة.

يقال إنَّ الإناث في البلدان المتقدّمة هنَّ في حالة تساوٍ مع الذّكور، ولكن إذا قمنا بمراجعة قائمة المعتلين للعروش، والرّئاسات في العالم، لم نجد

إلّا ما لا يزيد عن عدد أصابع اليدين يعتلين رئاستُها نسوة؛ فهل هذه نتاج لقيمة المساواة بين الذّكور والإناث؟

وإذا نظرنا إلى جميع أحزاب وبرلمانات ومجالس الحكم النيابيّة ووزاراتها في العالم، لن نجد إلّا القليل القيل من الإناث اللاتي يكوِّنَّ نصف سكان الكرة الأرضيّة، وفي بعضها لم نجد أيِّ أثر لقيمة المساواة بين الجنسين في هذا الأمر؛ فهل هذه هي الديمقراطية التي تمارس بمؤسّسات برلمانية وحزبية وتعدّدية!

من المتوقّع في هذا القرن سيرتفع صوت النّساء مساوياً لصوت الرّجال، ليُسهِمَ في الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي على سلم التطوُّر والحداثة. وإن حدث غير المتوقّع لا قدَّر الله، لن يحدث الاستقرار، ولن تنتهِ في بعض البلدان محاباة الأبناء الذّكور على حساب الإناث.

ولذا عندما يغيّب أو يُحرم 50% من عدد السكان من ممارسة السلطة، فهل يمكن لنا أن نصف دولة هذا حالها بالدّولة الديمقراطية؟

. أين مؤسّسات المجتمع المدني؟

. أين النقابات الحرّة؟

. أين البرلمانات والمجالس النيابية الممارسة للديمقراطية الحقّة؟

وأين المساواة في كلّ الأشكال السياسية وتعدّد ألوان طيفها؟

المساواة للإناث لا توجد إلّا استثناءا، وبالمطلق لم توجد إلّا في التهريب (تهريب النساء يساوي تهريب المخدرات).

إنَّ قيمة المساواة تكمن في تمكين المرأة من التعليم والعمل، والمناصب الإدارية، وفي ممارسة الحقّوق وتأدية الواجبات وحمْل المسؤوليات جنباً إلى جنب مع الرجل، وتمكينها من كلّ مؤسّسات العمل الخاص والعام، وتمكينها من القرار والتنفيذ والمتابعة والمحاسبة والمساءلة، وإلّا لن يتحقّق

التوازن الانفعالي والوجداني والاجتماعي على كلّ المستويات القيمية للمجتمع الإنساني.

وعليه: فالمساواة الحقّ قيمة حميدة كونها تُعطي الفرصة للجميع في التعليم والعمل وحقّ التملّك دون حرمان لأحدٍ من أبناء الوطن، وتترك لهم حرّة التميّز دون تمييز لأحدٍ على أحدٍ، حيث لا استغلال ولا إقصاء ولا تغييب ولا تحقير، بل الكلّ وفق القدرة والتهيّؤ والاستعداد والإمكانات والظروف والنوع (ذكر أو أنثى) في الفرص متساوون.

إذن تتمركز قيمة المساواة المعياريّة على استيعاب الآخر وتقديره والاعتراف بوجوده وتمكينه من ممارسة حقوقه وتأدية واجباته وحمْل مسؤولياته بإرادة، مع تقدير واعتبار ظروفه وعدم غضّ النظر عمَّا يمتاز به عن غيره من قدرات ومهارات واستعدادات وكذلك دون غضّ النظر عن تنميتها، ولهذا لا استثناء لأحدٍ على حساب آخر؛ فالجميع يجب أنْ يُمكّنوا من بلوغ درجات المساواة رعايةً وعنايةً واهتماماً.

ولهذا مع أن المساواة حقّ إلّا أنَّ هذا الحقّ هو دائماً مقوّض من قبل الذين يحتكرون السّلطة والثروة والسّلاح.

تقويض قيمة الحُكم

الحُكم وفقاً لِما يجب هو قضاء لا يُمكّن منه إلّا عادل، ووفقاً لِما لا يجب قد يبلغه من هو غير عادل، وفي كلتا الحالتين هو قوّة سُلطانيّة سواء أكان على مستوى الجماعة أم على مستوى الوطن أم الأمَّة. به تنتظم وتصلح الأحوال والعلاقات السكّانية أو تفسد؛ فإن صلحت كان العمار والبناء والرّخاء علامات دالّة على وجوه النَّاس وأنفسهم التي تملؤها السكينة والطمأنينة، وإن فسدت كان الشقاء والضلال والألم علامات دالة

على وجوه النَّاس الذين يملؤهم القلق والشقاء، وفي كلتا الحالتين كلّ حُكمٍ زائل سواء أكان في مرضاة الله، أم أنَّه كان في غير مرضاته، ولكن لكلٍّ حِسابه ثواباً طيّباً أم عقاباً شديداً.

ولذا فإنَّ للحكم وظيفة تؤدّى بمسؤولية عندما تكون المسؤولية مناطة من قبل الذين يتعلّق أمر الحكم بهم، ولا يؤدّى بها إن كان الحاكم منصَّباً بالقوّة.

والحُكم العدل هو إظهار حقّ لمن يُحكم له، ولمن يُحكم ضدّه؛ فمن حُكِمَ له، أُقرَّ له بحقِّه عدلاً، أي تمّ قبول حُجّته بدلائل وشواهد دالّة على إظهار الحقيقة من مكامنها هي كما هي، ومن أقرّ له بظلمه، حُكِمَ ضدّه عدلاً، أي تمّ إبطال إدعاءاته بحجّة دامغة أوجبت الأخذ منه ما ليس له، ولذا فالحكم العدل إنصاف لا تلحقه المظالم.

إذن الحكم المُرضي هو الذي يسود بالحُجَّة التي تعيد الحقّ لأصحابه كلَّما ظُلموا؛ فالحكم إنْ فقد حُجَّته فقد شرعيّته، وإنْ فقد شرعيَّته وجب التغيير.

والحكم من حيث الدّلالة والمعنى هو إحاطة بالأمر الذي يتعلّق بالمحكومين؛ فإنْ كان الحاكم مختاراً عن إرادة كان مرضياً مادام يحكم عدلاً، وإنْ كان عن غيرها فلم يكن مرضياً وإن تظاهر بالعدل، ولهذا لا حكم إلّا من الله تعالى الذي يُقرّ العدل حكماً بين النَّاس؛ فهو الذي يؤتي الملك لمن يشاء وينزعه ممّن يشاء، أي يؤتي الحكم ملكاً لمن يشاء من أجل العدل، وينزعه من أجل العدل ممّن يشاء {قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ}[54].

[54] آل عمران 26.

وهنا يكون الحكم مُرضياً عندما يكون بمعطيات شرعيّة ودستوريّة وقانونيّة، ولا يكون مُرضياً عندما يكون بغيرها.

فالحكم قيمة حميدة عندما يؤسّس إرادة وإدارة واعية بأمور النَّاس وفقاً لما يجب والإقدام عليه، وما لا يجب والتوقّف دونه والانتهاء عنه، ولذا فهو يستوجب معرفة واعية وإتقاناً ومهارة مع مقدرة عالية على تحمَّل المسؤوليّة، ويتطلّب أسلوباً به يتمّ الإقدام على الفعل مع تمييز عالٍ بين ما يناسب المتوقّع وما يناسب غير المتوقّع، ولذا فالإتقان في إدارة الحكم يُظهر الجودة ذات المعايير القابلة للقياس والتقييم والتقويم.

والحكم عندما يكون عدلاً ينال رضا الحاكم العادل والمحكوم بعدلٍ، ولأنَّ الحكم يستوجب إرادة وإتقان للإدارة بمسؤولية؛ فهو يتطلّب علماً ومعرفة ودراية وخوفاً من الانزلاق في ارتكاب المظالم. ذلك لأنَّ الحكم في أساسه هو المنع من الظلم، ولذا فالحكم ضبط وفقاً للمخافة حتَّى لا تسود بين النَّاس المفاسد والمظالم والأوجاع والآلام.

وعليه: الحكم قيمة حميدة كونه مطلباً من النَّاس ورغبة من أجل تسيير أحوالهم وتنظيم علاقاتهم بالتربية والتعليم والعمل والإنتاج وكلّ الخدمات التي تنمّي معارفهم وتُحسّن علاقاتهم مع الآخرين وتقوّيها مع الدين والعرف اللذين تستمدّ منهما الفضائل الخيّرة والقيم الحميدة. وهنا عندما يكون الحكم مطلباً من النَّاس لا خوف منه، ولكن عندما يكون مطلباً من الذي يريد أن يحكم النَّاس؛ فالخوف والحذر يجب أن يكونا مع وافر الفطنة والانتباه وإلّا سيحدث النّدم ويصبح الثمن المدفوع غالياً.

ولذا فالحكم كونه قيمة حميدة فهو المرتبط بالعدل، أي أنَّ الحكم من غير عدل لا يكون إلّا مفسدة، والحكم مع العدل يكون الموصوف بالإصلاح والإعمار والبناءً والتوفيق.

وعليه: فإنَّ الذين يقولون طاعة أولي الأمر واجبة، نقول لهم نعم، ولكن في مرضاة الله تعالى، أي لا طاعة لهم في غير ذلك، فإن كان الحاكم ظالماً فهل الله تعالى يؤيّد ظالماً أو يناصره ليكون عبيده المؤمنين مؤيّدين له ومناصرين؟

وإذا كان الحاكم مفسداً في الأرض، فهل يكون هذا الحاكم في مرضاة الله تعالى؟

بدون شكَّ للفساد أنواع متعدّدة ومتنوّعة، منها:

. تزوير الانتخابات.

. شراء الذمم.

. اختلاس أموال الشعب.

. العبث بثروة الشّعب وتبذيرها.

. تجهيل الشعب.

. بثُّ الفتن بين أبناء الشّعب ومكوّناته الاجتماعية.

. نشر الوساطة والمحسوبية.

. اصطناع التأزُّمات الوطنية.

. الحرمان من ممارسة الحقوق.

. الحرمان من أداء الواجبات.

. الحرمان من حمْل المسؤوليات.

. سفك الدماء بغير حقّ.

وعليه: كيف يمكن للوطن أن يتقدّم؟ وكيف يمكن للمواطن أن يطيع ولي الأمر وهو على هذه المفاسد؟

نقول:

طاعة ولي الأمر واجبة في غير معصية ما أمر الله به، ولكن إنْ أصبح ولي الأمر على مجموعة من المفاسد؛ فلا طاعة له فيما يرتكبه من مفاسد، أمَّا طاعة أولي الأمر؛ فهي ليست طاعة ولي الأمر، فولي الأمر مثل الوالدين أو من يحلّ محلّهم بأسباب الفقدان، ولهذا فإنَّ طاعة أولي الأمر واجبة هي الأخرى في غير معصية الله ولا تكون إلّا وفقاً للأمر الذي به كلّف، أي عندما يقرّر الشّعب قراراً (سواء في حالة السّلم أو حالة الحرب) أو أنْ يصدر الشّعب دستوراً فلا ينبغي للأولي الأمر مخالفته، وكذلك لا ينبغي لمواطنٍ قرّره مخالفته، ذلك كونه قرار جمعي وليس فردي ولا جماعي، قرار شعب بأسره أو أمَّة بكاملها، ولهذا فلا طاعة لولي أمر في غير ما أُولي إليه من أمر من النَّاس (المواطنين)، ولهذا فإنَّ إجماع النَّاس شعب أو أمَّة بحالها يعدُّ حُجّة.

ولأنَّ المقصود من طاعة أُولي الأمر هو طاعة للأمر الذي هو منكم (من الجميع) أي من الذين يتعلّق الأمر بهم، وهو أيِّ أمر يتعلّق بالنَّاس وشؤونهم العامّة، ولهذا قال تعالى: (وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ) ولم يقل (وأولي أمركم) فالأولى تعود على من يتولّى أمركم إرادة مع وضوح الأمر المكلّف به ولايةً منكم، أمَّا الثانية فتخصّ ولي أمركم من والدين أو من يتولّى رعايتكم خاصّة وأنتم قصّر، ومع ذلك حتَّى الوالدين لا طاعة لهما في معصية الله عزَّ وجلَّ مصداقاً لقوله تعالى: {وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا وَإِنْ جَاهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا}[55].

وهنا فطاعة أُولي الأمر في مرضاة الله لا يمكن أن تكون فيما يرتكبه أُولو الأمر من مفاسد ومعاصٍ، بل الطّاعة فقط في مرضاة الله حيث لا مفاسد، ولذا إن كانت المفاسد سائدة في سياسة أُولي الأمر منكم؛ فلا

[55] العنكبوت 8.

طاعة لهم في معصية وإفساد في الأرض، قال تعالى: {وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ إِلّا إِنَّهُمْ همّ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ}[56].

ولأنَّ من بين الإفساد في الأرض قتل النّفس التي حرّم الله؛ فولي الأمر إن قتل نفساً بغير حقّ فقد أفسد، ولأنَّ بعضاً من أُولي الأمر يعلم أنَّ من قتل نفسٍ بغير حقّ فلا كفَّارة له ليكفِّرَ بها عن ذنبه؛ فهو قد يكون أكثر تمادياً في سفك الدّماء بغير حقّ كونه يعلم أنَّه لا مغفرة له في تلك النّفس البريئة، وهو بهذا الذّنب وكأنّه قتل النَّاس جميعاً، وبالتّالي لن يتردّد في المزيد من القتل بغير حقّ، وذلك لمعرفته أنَّ الذّنب جسيم فتستوي عنده الأنفس بالقتل دون تردّد، ولذا فإنَّ جميع المفاسد كفيلة بتوليد الغضب في نفوس الشّعب، ممّا يجعل لكلِّ بداية نهاية، ومن هنا سيولّد الغضب في كلّ الأنفس المكممة الأفواه، وذلك باستشعارهم المفاسد، وحينها سيقرّرون الرّحيل لكلِّ مفسدٍ ويفعلون، ولذا فعلى ولاة الأمور أن يعلموا أنَّ من يُفسد في الوطن ولا يرحل بإرادة عندما تقال له عن طيب خاطر؛ فلا بدّ وأن ترحّله إرادة الشّعب بالقوّة.

ولأنَّ الأمر بالمعروف مأمور به حكماً عدلاً، والنهي عن المنكر هو الآخر مأمور به حكماً وعدلاً، والإصلاح في الأرض مأمور به حكماً وعدلاً، وفي مقابل ذلك الإفساد منهي عنه حكماً وعدلاًَ، لذا فإنَّ الضرورة أصبحت تستوجب وتتطلّب حُكم، وحَكماً، وقانوناً شرعيّاً، لكون الحكم العدل بين النَّاس قيمة حميدة.

ولأنَّ الحكم العدل مطلباً شرعيّاً؛ فَلِمَ لا يكون سائداً بين النَّاس؟

نقول:

---

[56] البقرة 11، 12.

في البلدان المتقدّمة علماً ومعرفة وسياسة واقتصاداً وتنظيماً حكوميّا وأهليّاً واجتماعيّاً وشعبيّاً لا تعرف إلّا الحكم العدل؛ فلا احتكار للسّلطة ولا للثروة ولا للإدارة، التداول على السّلطة يكفله الدستور، وتوزيع الثروة وكيفية التصرّف فيها يحميها القانون، وتولّي المناصب الإداريّة لا تقتصر على الأقارب وبطانة الظلِّ، أمَّا في بلدان التخلّف فالأمر غير ذلك، الدستور فيها يمكّن من الحكم ثمّ يتمّ التخلّي عنه بالتعديل والتغيير والتحكُّم فيه بقوانين الطواري، والثروة في البلد اغتنام فرصة وتهرّب من الضرائب، ومن هنا فما يمكن أن يمتلكه الحاكم لا يمكن أن يطمع غيره على امتلاكه، بل ولا حقّ له أن يسأل ولا يساءل، وإن حاول أحد أن يسأل أو يتساءل عن حسن نيّة سيسأل: من أنت؟ أي أنت من يكون؟ هل أنت زوجة الحاكم؟ أم أنت أحد أبنائه؟ أم أنت أحد أفراد عشيرته أو قبيلته؟ ولذا فأنت من؟

وعليه: فإنَّ هذه الإجراءات التعسّفية وما يشابهها كثير، هي في حقيقة الأمر التي قوّضت قيمة الحكم من أن يكون بين النَّاس قيمة مقدّرة بين الأنا والآخر.

تقويض قيمة العدل

العدل فضيلة إن ساد على الأرض ساد الصلاح والإصلاح والفلاح والإعمار فيها وانتهت الفتن من على ظهرها، إنّهُ قيمة فاضلة حيث لا مظالم بسيادته، وهو لغاية فاضلة حيث التآخي والمودّة والمحبّة بين النَّاس، ولهذا فالعدل حكم لا ميل فيه ولا تحيُّز، به يُحقّ الحقّ حيث يجب، وبه يُزهق الباطل كلّما وجب.

فالعدل قيمة مرضية للنّفس المطمئنة المتمسِّكة بالحقّ والمنتهجة سبيله، وقيمة محرجة لمن يحيد عنه ويضلّ سبيله فلا يهتدي إليه، به يتمّ الحكم بين النَّاس فيما هم فيه مختلفون.

ولأنّ العدل معيار وسطي؛ فهو الحكم بين النَّاس إن رغب النَّاس أن تكون قيمة العدل هي الحكم بينهم، وإن لم يرتضوا ذلك فلا إكراه، {وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاس أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ}[57]، (وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ) هذه الآية شرطيَّة، أي إذا قبلتم أن تحكموا بين النَّاس، والنَّاس ارتضوكم حَكماً بينهم فلا تحكموا إلّا بالعدل الذي هو إحقاق حقّ وإزهاق باطل، ولا تميلوا ولا تجنحوا إلّا للحقِّ عدلاً بين المختلفين في الأمر؛ {فَلِذَلِكَ فَادْعُ وَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَقُلْ آَمَنْتُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ كِتَابٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ لَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ اللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ}[58].

فهذه وصيّة جامعة تحثُّ على العدل المطلق لمن أراد أن يلحق بركب العدل، فالله العدل يأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يستقيم كما أمره على منهج العدل الذي أنزله عليه كما أنزله على من قبله من الأنبياء والرُسُل، ولذا فمن أراد أن يلحق بركب العدل؛ فعليه باتباع نبي العدل على شريعة العدل.

ولأنَّ الله هو أحكم الحاكمين؛ فهو يرى ما لا يرى المخلوق في أمره وأمر من حوله، فعندما بعث محمَّد صلى الله عليه وسلَّم رسولاً مصدِّقاً لما بين يديه من الكتاب، ومهيمناً عليه ليحكم بينهم بما أنزل الله وهو أحكم الحاكمين، كان أمره تعالى لنبيِّه محمَّد أن لا يتَّبع أهواء المختلفين في

---

[57] النساء 58.

[58] الشورى، 15.

أمرهم، وأن يحكم فيهم بما أنزل الله في كتابه الحكيم الذي لا انحياز فيه إلّا للحقِّ، قال تعالى: {وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكلّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آَتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ}[59].

ولأنَّ بسيادة قيمة العدل تتحسّن العلاقات وتقوى الروابط الاجتماعية والإنسانية، لذا فإنَّ العدل مطلب ورغبة من أصحاب الحقوق، وهو قيد على أصحاب المظالم والمفاسد، ولهذا فمن يتولّى الحكم ويفسد سيكون عاملاً بكلِّ ما في وسعه على تقويض هذه القيمة الحميدة التي استمدّت من فضيلة خيّرة أمر الله بها النَّاس؛ فعمت كلّ الشعوب والأمم؛ فتمّ الأخذ بها على مستوى قمّة السلّم السّلطاني، وكذلك على مستوى دوائر المحاكم القضائية، واحتوتها كلّ التشريعات الاجتماعية والإنسانية. إلّا أنَّ بعض من الدول التي على رأس قمّة سلّم سلطانها دكتاتور طاغي حتَّى وإن كان مسلماً؛ فهو يعلم ما أمر الله به من عدلٍ ولكنّه لا يأخذ به، وهو في هذه الحالة يطغى مرّتين:

الأولى: أنَّه قد عصى أمر الله الذي أمر أن يكون الحكم بين النَّاس عدلاً.

والثانية: أنَّه يظلم النَّاس بحكمه كونه لم يأخذ بما قرّروه عن إرادة.

[59] المائدة 48.

ولأنَّ العدل فضيلة خيِّرة وقيمة حميدة؛ فهو لا مظالم فيه، {فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ}[60]، في هذه الآية الكريمة جاء فعل الاعتداء مرّتين تماثلاً (فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ):

المرة الأولى: تحمل دلالتين سلبيّتين:

1 . الاعتداء الأوّل، اعتداء ظالم، لأنّه اعتداء أوّل بدون مبرِّرات موضوعية، أي لماذا أصلاً كان التفكير في الاعتداء؟ ولماذا الإقدام عليه!

2 . الاعتداء الثاني، هو الذي إن امتدَّت حدوده أكثر من مستوى الاعتداء الأوّل يُعدّ اعتداء ظالماً.

المرة الثانية: تحمل في مدلولها الإيجابية من حيث كون الاعتداء (المترتّب على الاعتداء الأوّل) هو ردٌّ لا ظلم فيه عندما لا يخرج عن مستوى أو مساحة أو حجم الاعتداء الأوّل، ممّا جعله حقّ ينبغي أن يُمارس بالتّساوي في حدود الاعتداء الأوّل، {وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ}[61].

إذن العدل هو ما يُبذل من جهد في سبيل الفصل بين الخصوم في المنازعات بما يأمر به الحقّ، وأمّا الحقّ وإحقاقه فهو أعمّ من العدل لأنّه واجب تبيانه حتَّى وإن لم يكن هناك خصومة أو نزاع من أجل دفع الظلم وعدم التعدّي؛ فالعدل هو الميزان الذي يزن دون تفرقة بين الذكر والأنثى، أو الكبير والصغير، أو اللون والعرق؛ فلمّا كان العدل هدفه الإنصاف،

---

[60] البقرة 194.

[61] المائدة 44، 45.

إذن العدل معطية ضرورية من معطيات إحقاق الحق وزهق الباطل، ولذا ارتبط العدل بجميع مناحي الحياة ونظمها؛ فلا يوجد نظام أو قانون أو تشريع يقوم على الحقّ إلّا وللعدل فيه النصيب الأوفى؛ فهو مرتبط بنظام الإدارة والحكم والقضاء، وأداء الشهادة، وكتابة العهود والمواثيق في البيع والشراء، وهكذا هو مرتبط بنظام الأسرة والتربية، وكذلك الاقتصاد والاجتماع، والسلوك، والتفكير، إلى غير ذلك ممّا له علاقة بأنواع التصرّف المختلفة للبشر، وفي جميع مجالات الحياة؛ فإذا كان العدل هو قيمة إصلاحية؛ فلِما لا تكون الدعوة به والدعوة إليه؟ فالعدل يحفظ الأخلاق من خطر الانهيار، وأمن الفرد والمجتمع من الاضطراب، والبلاد من الخراب، والنفوس من الدمار.

وهنا فالعدل معطية قيمية معياريّة من معطيات إحقاق الحقّ، وهو يشمل سائر المخلوقات مع أنّ سائر المخلوقات لم تكن مطالبة بالعدل، وإنّما المخلوق العاقل هو المطالب بالعدل في نوعه الإنساني وفي الأنواع الأخرى بدليل الخطاب للعاقل في قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآَنُ قَوْمٍ عَلَى إِلّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ}[62] فالخطاب للعقلاء، وكلّ عاقل مطالب بإقامة العدل في حياته، مع نفسه ومع غيره، حتَّى لو كان الغير عدوّه وخصمه ضمن النّوع، أو مخلوق آخر خارج النّوع، لأنّ سلطان العدل ليس له حدود؛ فهو يتجاوز حدود الجنس والنّوع، ويتجاوز حدود الدّين والعقيدة، ويتجاوز حدود القرابة والنّسب، ويتجاوز حدود الأرض والوطن.

[62] – المائدة 8.

فالعدل هو ما يُلتجأ إليه لإصحاح المفاسد وتقويم السّلوك، وهو المطلب عند ما يكون الخلاف والاختلاف بين النَّاس على حقوق تمارس، وواجبات تؤدّي، ومسؤوليات تُحمْل.

العدل قيمة أخلاقية بها تنظم العلاقات البشرية بين الأفراد والجماعات والمجتمعات، وهو صفة من صفات الأنبياء {وَدَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ}[63].

العدل قيمة بينيَّة تحكيمية تتوسَّط طرفين أو أكثر، مركزها الاتزان وأطرافها من توازن، لذا فإنَّ قيمة العدل مؤسّسة على إعطاء كلّ ذي حقّ حقّه. {وَدَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا}[64].

في الآية الكريمة السابقة يذكر الله تعالى أنّ حُكم سليمان وداوود كان في وقت الحرث الذي نفشت فيه غنم القوم، وتفرَّقت وانتشرت ليلاً بلا راع؛ فرعت فيه وأفسدت، وعلى هذا فالنفش أن ينتشر الغنم ليلاً بلا راعٍ.

ومن خلال سياق الآيات في المعنى وما أوردته المصادر التاريخية من نصوص نستطيع القول أن حكمهما كان بالاجتهاد وهو جائز.

وقبل أن نتناول استنباط حكمنا على الحكم بأنّه:

هل هو وحي من الله؟

أم هو اجتهاد بتفهيم.

نقول:

قبل الوقوف على الأدلّة من الآية في حكمهما من أنّه:

. اجتهاد من داوود.

---

[63] الأنبياء 78.

[64] – الأنبياء 78– 79

. اجتهاد من سليمان.

أم أنه:

. اجتهاد من داوود.

. وحي لسليمان.

أم أنه:

. اجتهاد من سليمان وداوود.

نقول:

إنّه لا يصح أن يكون وحياً لكليهما ويناقض حكم أحدهما الآخر.

إنَّ ما ورد في النصّ دليل على أنَّ حكم سليمان ليس وحياً؛ فلو كان وحياً لوجب على سليمان إظهار ذلك.

ولو كان وحياً؛ فهو محرَّم عليه أن يكتمه.

ومع ذلك فإنّ سليمان لم يكن بعد مكلّفاً بحمل الرّسالة، بل كان صبياً مفهَّماً.

فإذا ثبت أنّه لم يكن مكلَّفاً بعد، ورجع داوود عن حكمه إلى ما حكم به سليمان وجب من ذلك:

. أنَّ حكم داوود لم يكن وحياً.

. لو كان وحياً ما عدل عنه.

. لو كان وحياً ما عارضه سليمان، بل أنّه تفهيم من الله لسليمان.

ومهما قيل في قضية الحكم فإنَّ ذلك لا يقدح في رأي داوود لأنَّ الله تعالى يقول:

وكلّاً: أي داوود وسليمان.

. آتينا.

. حكماً.

. وعلماً.

فكان اختلاف الحكم لاختلاف العلم.

ومنه العلم بطريق الاجتهاد لا لسليمان وحده؛ فالجملة لدفع هذا التوهُّم وفيها دلالة على أنَّ خطأ المجتهد لا يقدح في كونه مجتهداً، وإنّ الآية دليل على أنّ كلّ مجتهد في مسألة لا يقطع فيها بالعدول عنها؛ فهو مصيب.

لقد ذكر الله تعالى تخصيص سليمان بفهم القضية لا بفهم الحقّ، لأنّ داوود وسليمان يفهمان الحقّ ويعرفانه؛ فقوله تعالى: {فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ}[65].

لا يدل على عدم معرفة داود للحقّ، لأنَّ تخصيص التفهيم لسليمان أعطى فائدة أخرى لأنَّ كليهما:

. أوتي حكماً.

. أوتي علماً.

. أوتي معرفة الحقّ.

. أوتي معرفة العدل.

. أوتي إصابة الحكم.

ولقائل أن يقول:

إنَّ غاية ما في قوله تعالى: {فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ}[66] هو تخصيصه بالتفهيم، ولا دلالة على عدم ذلك في حقّ داود إلّا من طريق عدم ذكر ذلك في حقّه؛ فداوود:

. أوتي علماً.

---

[65] – الأنبياء 79

[66] – الأنبياء 79

. أوتي حكماً.

فالضرورة أنّه أوتي فهماً غير منصوص عليه لخصوصيّة القضيّة التي اختصَّ في فهمها سليمان، وليس ذلك بالحُجّة القائمة أو الدليل القاطع على عدم تفهيم داوود أكثر من سليمان في قضايا أخرى، وإنْ سلّمنا أنّه حجَّة غير أنّهما حكما بالنّصِّ حكماً واحداً؛ فكان مرجّح حكم سليمان هو التفهيم الذي أضيف إليه، والذي يدلّ على هذا قوله تعالى: {وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا}[67].

ولو كان أحدهما مخطئاً لما كان قد أوتي في تلك الواقعة حكماً وعلماً، وإن سلّمنا أنَّ حكمهما كان مختلفاً؛ فهذا يرجّح أنّهما حكما بالاجتهاد وكانا محقّين في الحكم، إلّا أنّه نزل الوحي بإقرار الله تعالى على وفق ما حكم به سليمان بما فهّمه الله تعالى.

وخلاصة القول أنَّ تفهيم سليمان كان الحكم العدل في دعوى الخصمين بالمحافظة على درء أدنى ضرر ممكن، وذلك لأنَّ داود:

. كان عادلاً في حكمه.

. حكم بتعويض الضّرر.

أمَّا حكم سليمان:

. كان حكماً عادلاً.

. ضمن التعويض.

. ثم زاد الإصلاح عليه.

وهذا الإصلاح والإعمار هو من التفهيم الذي امتاز به سليمان عن أبيه داوود وكلاهما قال الحقّ وحكم بالعدل.

---

[67] – الأنبياء 79

ولذا فالعدل قيمة وفضيلة من فضائل الله تعالى التي أمر بها وحثّ العباد على التمسّك بها بينهم، والعدل أسم فعل في ذاته واسم صفة حسنة في ذاته، وهو من حيث اللغة مصدر يشتق منه اسم الفاعل العادل.

وعليه فمن العدل:

أ . الحث عليه.

ب . العمل به في كلّ مكان وفي كلّ زمان؛ فالعدل هو العدل واحد لا اثنان وهو لا تقتصر على مجال من مجالات الحياة، بل يمتدُّ ليشمُل التعامل الحسن في كلّ المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والنفسية والثقافية والذوقية، ولذا فمن يعدل في حكمه يشدد الله ملكه (وَشَدَدْنَا مُلْكَهُ) أي جعلناه ملكاً متماسكاً على القوّة وإحقاق الحقّ عدلاً بين النَّاس، ولهذا بعد ان اشدد الله حكم داوود لقد أتاه الحكمة وفصل الخطاب، (وَآتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصْلَ الْخِطَابِ) إنّها الحكمة التي بها تمكّن داوود من الاختيار وحُسن التصرّف في المواقف المختلفة والظروف الصعبة وفقاً لدائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع، أمَّا حُسن الخطاب؛ فهو حُسن الفصل في القضايا والشكاوى التي تُعرض عليه ليفصل فيها ويحكم بالعدل، حيث اتّصافه به عادلاً، وفصل الخطاب مؤسّس على معطيات منها:

. الاستماع (للمشتكي) تأسيساً لفصل الخطاب.

. الاستماع (للمشتكى فيه) تأسيساً لفصل الخطاب.

. دعوة الشهود من كلا الطرفين والاستماع لأقوالهم تأسيساً لفصل الخطاب.

. استشارة الآخرين بعد أن يستمعوا لكلّ طرف من أطراف القضيّة أو يطّلعوا على حيثياتها المدونة.

. الاعتصام بالله تجنّباً لأهواء النّفس التي تميل في كثير من الأمر.
. إنصاف المتخاصمين.
. إصدار الحكم (فصل الخطاب) بعد التبيُّن دون غفلة.
. أخذ الحقّ من الظالم وإعطاءه لمن أخذ منه.

وقوله تعالى: (وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ) أي هل بلغك الخبر المنبأ به الذي تضمَّن قصّة الخصم الذين تسوَّروا المحراب ودخلوا دون استئذان، ودون علم مسبق بهم، وبطبيعة الحال من يدخل مُتسوِّرٍ ولم يدخل من الباب أمره يخيف، ولهذا توجب الحيطة والحذر كما فعل داوود حيطة وحذرٍ تخوّفٍ ممّا سيحدث، وقد لا يحمد عقاباه، ولهذا قال المُتسوِّرون (تَسَوَّرُوا) جاءت على صيغة الجمع ولم تأت على صيغة المثنى، ولهذا اعتمدنا في تحليلنا هذه الصيغة كما نزلت في القرآن الكريم الذي لا يأتيه الباطل أبداً، وحتّى لا يتصرّف داوود تصرّفاً بأسباب الحيطة وأخذ الحذر (قَالُوا لَا تَخَفْ) وهنا يأتي تأكيد الجمع بقوله: (قَالُوا) ولكن ماذا قالوا؟

(قَالُوا لَا تَخَفْ خَصْمَانِ بَغَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ) لسان حال الجمع قال: (لَا تَخَفْ) أي وكأنَّ حال لسانهم يقول نحن غير معتدين، ولا مفسدين، ولا نريد أن نعتدي عليك، بل نحن لثقتنا في عدلك جئنا لنحتكم إليك؛ فأحكم بيننا بالعدل.

قالوا: (خَصْمَانِ بَغَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ) يُفهم من هذه الآية الكريمة الخصمان تعني: طرفان، ولا تعني اثنان، مصداقاً لقوله (بَغَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ) فلو كان اثنان لقال بغى أحدنا على الآخر ولم يقل بعضنا على بعض، ولذلك فالبعض من البعض دائماً جمعي وليس بمفرد، ولذا فالخصمان يجوز أن يكونا بنو قبيلة وبنو قبيلة أخرى، أو أسرة وأسرة

أخرى، أو جماعة وجماعة أخرى، أو قوم وقوم، ولذا لا يمكن أن يكون تبعيض البعض من البعض إلّا جمعاً.

ولأنّهم متخاصمون قالوا (بَغَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ فَاحْكُمْ بَيْنَنَا بِالْحَقِّ) أي اعتدى بعضنا على البعض، ولأنَّ الاعتداء ليس بحقّ قالوا: (فَاحْكُمْ بَيْنَنَا بِالْحَقِّ) يُفهم من هذه الآية الكريمة ميزة عظيمة ألا وهي: قبول الخصمين (الطرفين) الحكم بالحقّ، وهذا يدلّ على أنَّ المُتخاصمين همّ من العباد المهتدين، ولهذا فهمّ اهتدوا إلى داوود لثقتهم أنّه يحكم بالعدل من جهة، ولكرههم للظلم وحبّهم لإظهار الحقّ من جهة أخرى.

وقوله تعالى: (وَلَا تُشْطِطْ) تأخذ احتمالات منها:

أ . لا ترفض طلبنا إليك واختيارنا لك حكماً حتَّى وإن انزعجت من طريقة دخولنا عليك بأسباب الاختلاف التي يجوز هي التي أظهرتهم عن التأنّي والدّخول من الباب كما هو المعتاد، واستعجلت بهم لتسوُّر المحراب سرعة واستعجالاً كي لا يسبق أحدهما الآخر؛ فيكون هو الطرف الوحيد المشتكي، ولذا فتسوُّرَ المحراب الذي يدلّ على العجلة جعلهما يدخلان على داوود في وقتٍ واحدٍ ممّا جعلهما (الطّرفان المتخاصمان) يشتكيان معاً في ذات الوقت الواحد.

ب . قبلناك حكماً عدلاً فلا تميل لأحدٍ على حساب الآخر.

ج . لا نبغي منك ظلماً لأحدٍ منَّا.

هـ . نريد منك إحقاق الحقّ وإزهاق الباطل.

و . نريدك تهدينا الطريق المستقيم البيِّن الذي لا يلاحقه بعد حكمك بيننا شكّاً ولا ظناً، (وَاهْدِنَا إِلَى سَوَاءِ الصِّرَاطِ) إلى العدل، ولا تخالف بنا سواء الصراط.

وصلب القضيّة التي بشأنها تسوَّر الخصمان المحراب استعجالاً هو قوله تعالى: (إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ) كلمة أخي لا تقتصر على الأخ من الأب والأم، بل عند العرب تعني ممّا تعني:

. أخي في الدّم: من قرابة وعمومة يعود كلٌّ من المتخاصمين إليها وفقاً لما يؤل الآل إليه.

. أخي في النّسب: من قرابة الأهل مصاهرة وهي المكوّنة للعلاقات الاجتماعية والإنسانية.

. أخي في الدّين: الذين يدينون بما هداهم داوود إليه وهو الإسلام.

. وقد تتجاوز كلمة أخي إلى كلّ من يستوجب الاعتراف به وتقديره تقديراً عالياً مكانةً ورفعةً وهدايةً.

. كلمة أخي تدلّ على من لا يكون عدوّا.

وبناء على ما تقدّم فإنَّ كلمة أخي كما جاء ورودها في الآية الكريمة السابقة دالة على أنّه لم يكن عدو لي.

وقوله تعالى: (لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ) مجموع النعاج مائة نعجة، يملك البعض تسع وتسعون نعجة، ويملك واحد منهم نعجة واحدة، ونحن نقول: نعاج ونعجة ولا نقول غير ذلك، حيث لا يحقّ لنا التأويل فيما جاء نصّاً صريحاً في القرآن الكريم، ولا نرى أن تحُمَّل المعاني اللغوية ما لم تُحمَّل. وقوله تعالى: (فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ) أي لا تخف على نعجتك أتركها مع نعاجي ترعى، وكن مطمئناً عليها في الحفظ والرّعاية.

وقوله تعالى: (قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ) السؤال مطلب يستوجب إجابة، والسؤال لا يتضمّن الأخذ بغير حقّ، ولكن يدلّ على

الأخذ بالحقّ، كأن تقول لمن يمتلك نعجة واحدة أتتركها مع غنمي اشتريها منك، أي أتبيعها بعد أن عاشرت نعاجي الكثيرة وأنت لا تمتلك غيرها، ألا يكون من الأفضل أن تتركها لي ترعي على حسابي اشتريها؟ يجوز هذا السؤال أن يترتّب عليه انزعاج من صاحب النّعجة باعتباره لا يقبل ذلك وهو بين أمرين:

. أمر الفضل الذي به قبل صاحب النعاج أن تُترك النعجة ترعى دون مقابل مع نعاجه حُرة لمالكها.

. أمر السؤال الذي يلغي عودتها إلى صاحبها الأوّل إن قَبِل، ونحن نقول: إن قَبِلَ لأن المتخاصمين وفقاً لما تقدّم لا يطالبون إلّا بالحقّ، وفي اعتقادنا تطوير هذا الأمر على مستوى القضية لأجل إظهار الحقّ وإن صغر، ولأجل عدم التسرّع بإصدار الحكم قبل التبيُّن.

ومع أنّ داوود كان محقّاً في حكمه وفقاً لِما سمعه من (صاحب النّعجة) إلّا أنَّ اكتمال القضية لا يكون إلّا بالاستماع للطّرف المشتكى فيه، ولهذا جاء استغفار داوود مسرعاً كما جاء حكمه السابق مسرعاً، ونظراً لِحُسن النيّة وصفائها عند داوود وصدقه في إحقاق الحقّ وحكمه بالعدل غفر الله له وقرَّبه منه مقامات عظام، وجعله خليفة في الأرض ليحكم بين النَّاس بالعدل، وعليه أقول العدل واحد لا يتعدّد وإن تعدّدت مجالاته القيمية في الحياة التي منها:

مجال العدل الاجتماعي:

مجال العدل الاجتماعي مجال بنائي يكوّن الشخصية الاجتماعية المتفاعلة والمتعاونة كلّما تمَّ تشرُّب هذه القيم بإرادة ومعرفة واعية، وإذا لم يتمّ ذلك بإرادة فإنَّ السلوك المناقض للبناء قد يكون هو سلوك الصدارة، ولذا فإنّ التفاعل الموجب يحقّ الحقّ والعدل ويقوّي عاطفة الانتماء

الاجتماعي بين الأفراد والجماعات والمجتمعات، ويجعل الضمير (نحن) هو السائد بينهم بدلاً للضمير (أنا) الذي في كثير من الأحيان يؤدّي إلى الصدام والفرقة والاختلاف الذي يستوجب الآتي:

. عدل.

. عادل.

. شرعة ومنهاجاً.

وعليه: فالنظر في القضايا الاجتماعية التي تستوجب عدلاً وعادلاً وشِرعةً ومنهاجاً تتطلَّب الآتي:

. علائق قيمية طبيعية تستوجب العدل: كالعلاقة الأسرية والعلاقة العائلية والعلاقة القبلية وعلاقة الأمّة التي تكوّن الذات العامّة المشتركة للأفراد والجماعات، وتغرس في نفوسهم عاطفة الحبّ وروح الانتماء.

. علائق قيمية ضرورية تستوجب العدل: كالعلائق بين رفاق العمل، ورفاق الحرف والمهن، ورفاق التعليم والتعلّم، وهذه العلائق قد تكون بين بني الأمّة أو مع الآخرين؛ فعندما تكون بين أبناء الأمّة أو الوطن تحتويها عاطفة الأصل والانتماء، وعندما تكون مع الآخر تحتويها علاقة المهنة وعاطفتها المؤقتة.

. علائق قيمية اختيارية تستوجب العدل: كالعلاقة مع رفاق المناشط الرياضية والفنية والمسرحية والموسيقية والثقافية، أو رفاق الحفلات والرّحلات السياحية. وكذلك عندما تكون هذه العلائق الاختيارية بين أفراد الأمّة وجماعاتها؛ فإنَّ عاطفة الأصل والانتماء هي التي تسودها، وعندما تكون مع الآخر تحتويها علاقة المناشط المتنوّعة وعاطفتها المؤقتة.

مجال العدل الإنتاجي:

الإنتاج سواء أكان إنتاجاً مادّياً (إنتاج السّوق) الذي تترتّب عليه قيم البيع والشراء، وارتفاع مستوى الدخل أم انخفاضه، أم كان إنتاجاً معرفياً (إنتاج المعلومة والفكرة) التي تثري ما سبق، وتدعم ما في الآن، وتسعى لصناعة المستقبل، ولذا فإنَّ التقنية (مولود الفكرة) تتطوّر وتتنوّع وتتجدّد مع كلّ جديد.

ويعتبر هذا المجال العلائقي مجالاً لتحقيق المنفعة القابلة للقياس بالإنتاج الذي يتطلّب إدارة ملاحِقة (تلاحق المنتجين لتمدّهم بالخدمة التي تمكّنهم من زيادة الإنتاج)، وإدارة تتفهّم ظروفهم ومتطلّباتهم كما تتفهّم احتياجات المستهلكين، ولذا فالحكم في هذا المجال القيمي يتطلّب مستشارين متخصّصين في المهن والحرف والقياس الكمي الذي به يُحسن إصدار الأحكام العادلة.

إنَّ مبدأ المنفعة جعل الإنسان في حالة منافسة مع الآلة بدلاً من منافسته للآخر من بني جنسه، ولذا أصبحت الآلة تحلَّ محلّ الإنسان غير القادر على المنافسة في العملية الإنتاجية؛ فإذا كان الجهد المبذول يقل قيمة عن العائد منه لابدّ وأن تكون الخسارة هي المبعدة عن ميادين المنافسة الحرّة.

ولذا فإنَّ تحليل مجال العلائق القيمية الإنتاجية يمكّن العادلين في أحكامهم من التعرّف على حالات المنتجين بحقٍّ من حيث الجهد، والإنتاج، والإشباع والمنفعة، وفقاً للآتي:

. جهد يؤدّي إلى الإنتاج يؤدّي للإشباع ويحقّق منفعة.

. جهد يؤدّي إلى الإنتاج ولا يؤدّي للإشباع لا يحقّق منفعة.

. جهد يؤدّي إلى الإنتاج، يؤدّي إلى الزائد عن الإشباع، يحقّق الفائض عن المنفعة.

. جهد لا يؤدّي إلى الإنتاج لا يؤدّي للإشباع ولا يحقّق منفعة.
. لا جهد يؤدّي إلى الإنتاج لا إشباع ولا منفعة.

وعليه: فمن العدل أن يكون الإنتاج العامّ ملكاً عامّاً، وتوزيعه حقّ عامّاً وفقاً للحاجة والجهد المبذول، ووفقاً لحقوق القصَّر على من لهم حقّ عليهم، مع مراعاة الحقّوق العامّة والخاصّة والواجبات والمسؤوليّات على المستوى الفردي والجماعي والمجتمعي.

مجال العدل السياسي:

في المجال العدل السياسي تكمن عناصر القوّة الدّاعمة للإرادة والقامعة لها في وقتٍ واحدٍ، وهذا ما يجعل السلوك البشري في حالة تماثل مع الفعل أو في حالة تناقض معه، ممّا يؤدّي إلى التفاعل والمشاركة والوحدة، أو يؤدّي إلى الرّفض والتمرّد والصدام، أو أن يؤدّي إلى الخنوع والإذعان والنفاق السياسي، ولذا ففي كلّ الحالات الأمر يستوجب عدلاً وعادلاً وشِرعةً ومنهاجاً لأجل إحقاق الحقّ بين النَّاس ولا يُظلم أحداً.

ولذلك تتباين اختيارات النَّاس من مجتمع لآخر ومن موضوع لآخر، فما يراه البعض مناسباً أو مفضَّلاً في اختياراتهم قد لا يراه البعض الآخر كذلك، أو أنَّهم يرون ما هو أفضل، ولذا فمن العدل أن لا يجبر الأفراد على ما لا يرغبون، وإن أجبروا فلا مفرّ من الصدام والخصام الذي يفرِّق بين المرء وزوجه.

ونظراً لوجود الفروق الفردية في القدرات والاستعدادات والمهارات فإنّه بالضرورة أن يكون لكلّ فرد من الرّغبات التي من العدل أن تُحترم ويقدَّر أصحابها، ولا يفرض عليهم مالا يرغبون أو ما لا يفضّلون، ومن العدل أن تراعى قدرات الأفراد وميولهم وحاجاتهم المتنوّعة والمتطوِّرة.

ولأنَّ هذا المجال على صلة بالقرار وأساليب اختياره، وبالتنفيذ وطرق اعتماده فإنّه بلا شكّ ذو صلة بالإرادة التي تتميّز من خلالها كلّ شخصية وكلّ جماعة ومجتمع، ممّا يستوجب التعرُّف على القيم الأخلاقية التي يمكن الاستئناس إليها ومراعاتها قبل استصدار الأحكام، لكي يكون العدل قيمة بين النَّاس في كلّ ما يختلفون فيه مع مراعاة الآتي:

. روابط اجتماعية طبيعية، تؤدّي إلى مجتمع الذاتية، تحقّق الشخصية العاطفية.

. روابط منفعية تؤدّي إلى مجتمع الأنا تحقّق الشخصية الفردية (الشخصانية).

. روابط فكرية، تؤدّي إلى مجتمع الفكرة، تحقّق الشخصية الموضوعية (العقلية).

. روابط سياسية تؤدّي إلى مجتمع الاختراق تحقّق الشخصية الإنسحابية.

. روابط إنسانية تؤدّي إلى المجتمع الإنساني تحقّق الشخصية الاقترانية (المنطقية).

مجال العدل النّفسي:

من أراد أن يحكم بالعدل بين النّاس؛ فعليه أن لا يغفل عن معرفة اتجاهات الأفراد والجماعات والمجتمعات وميولهم ومعتقداتهم والقيم التي يتمسّكون بها أو التي يحيدون عنها ممّا يجعلهم يتّخذون مواقفاً وأدواراً متباينة تختلف من وقت لآخر.

وللحكم بالعدل في هذا المجال ينبغي أن يستعين العادل بمن يعرفون علم الخفايا استقراءً واستنباطاً وفهماً وتفهُّماً حتَّى معرفة المتفائلين من اليائسين ومعرفة المتفاعلين من المنطويين.

إنَّ معرفة علم الخفايا يُمكِّن الحاكم العادل من معرفة العلل والأسباب الكامنة وراء الأفعال المرتكبة، ولذا فهو علم معرفة الباطن (الجوهر)، الذي يتطلّب تحليل شخصية المبحوث تحليلاً نفسياً غير مباشر؛ فالسلوك الظاهر قد لا يُعبِّر عن حقيقة الكامن، ولذا يلتجئ المحتكم إليه أو الباحث إلى الاستعانة بذوي الخبرة في هذا المجال النفسي قبل أن يَقدِم على استصدار الحكم، لأجل معرفة الحقّيقة هي كما هي ممّا يجعل المتخصصين يلجئون إلى استخدام الأساليب الإسقاطية في دراسة بعض المواضيع المتعلقة بالشخصية دون تسرّع في إصدار الحكم.

إنَّ النفس البشرية تقوى وتضعف بالكلمة أو بالفعل أو بالسلوك، وتتأرجح بين الخيال الممكن والخيال غير الممكن تارة وبين المتوقّع وغير المتوقّع تارة أخرى؛ فعندما تضعف تضطرب، وعندما تقوى تطمئن؛ مثل هذه الشخصية معايير اختياراتها القيمية في بعض الأحيان تتمركز على الأفعال الأنانية، وفي البعض الأخرى تتمركز على الذاتية أو الموضوعية، وفي حين آخر تتشتت الذات بين الميول إلى الأنانية أو الميول إلى الموضوعية، وهذا يعني أنَّ مجال العلائق القيمية النفسية قد تندمج فيه مكوِّنات الشخصية ممّا يجعل عناصر الذاتية جزاءً لا يتجزأ من عناصر الأنانية أو عناصر الموضوعية.

إنَّ القيم التي يحتويها مجال العلائق النفسية تنصهر في بوتقة الاعتراف والتقدير التي يتمركز عليها التفكير الإنساني، حيث الكلّ يسعون إلى نيل الاعتراف والتقدير وعلى جميع المستويات، مستوى الحاكم ومستوى المشارك ومستوى المحكوم، ومستوى الحرّ ومستوى العبد؛ فالعبد كغيره من البشر يبحث عن قيمة الاعتراف والتقدير؛ فيجدَّ في عمله وطاعته لسيده لأجل أن يعترف له سيده بأنّه مخلصاً، ممّا يزيده إخلاصاً في

الطّاعة لينال التقدير على ما يقدِّمه من طاعة وإخلاص في العمل، والابن الذي يطيع والديه في غير معصية الله عز وجل يريد أن ينال منهما الاعتراف والتقدير لكي يستمرّ في هذه الطاعة، وهكذا الحاكم العدل يسعي إلى أن ينال الاعتراف والتقدير ممّن اختاروه حكماً بينهم. أمَّا الحاكم الظالم فلا يعترف بالآخرين ولا بحقوقهم إلّا مزاجاً متبدّلاً ممّا يجعله أكثر تحكُّماً في مقاليد النَّاس وما يتعلّق بها من أمر.

وعليه: العادل في حكمه بين النَّاس هو من لا يغفل عن معرفة السلوك البشري بما يحقّق لهم وله الرضا والتقدير والعرفان وفقا لما يأتي:

. سلوك يعترف بالحاجة ويقدّرها، يحقّق الرضا ويؤدّي إلى إثبات الذات.

. سلوك لا يعترف بالحاجة ولا يقدّرها، يحقّق الاضطراب ويؤدّي إلى الإنسحابية.

. سلوك يعترف بالزائد عن الحاجة ويقدره، يحقّق الرضا ويوصف بالعقلية.

. سلوك لا يتدخل في ما لا يعنيه، يحقّق الرضا ويوصف بالمنطقية.

. سلوك لا يُفعل إلّا لمصلحة، يحقّق الرضا ويوصف بالشخصانية.

وعليه: فالعدل هو المحقّق للاتزان النفسي والوجداني والبدني وذلك بمراعاة ما يجب والأخذ به، ومراعاة ما لا يجب والابتعاد عنه، وذلك لأنَّ كلّ شيء يزيد عن حده ينقلب إلى ضدّه، وفي المجال النفسي تطمئن النفس برجوعها لله تعالى العدل المطلق مصداقا لقوله تعالى: {يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي}[68]، ورضا النفس لا يتحقّق إلّا بالعدل، ولذلك فمن يظلم العباد يشقى في الدارين، ومن يعدل بما يحقّق له الاتزان النفسي والبدني يتحقّق له الرضا بعمله الصالح في الأرض ويفوز بالجنة، ولذا فإن العدل

[68] الفجر، 27 ، 29.

المطلق يخاطب النّفس المطمئنة مباشرة بقوله (يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ) ثم يأمرها بالرّجوع إلى بارئها جل جلاله؛ فتطيعه عدلاً.

مجال العدل الذوقي:

في هذا المجال تقدّر خصوصيّة الفرد والجماعة والمجتمع بأبعاد إنسانية حضارية؛ فما يتذوّقه الإنسان من فنون وآداب ومعارف وما به يسموا من أديان (فضائلاً وقيماً) لا يمكن أن يتطابق فيه اثنان حتَّى وان تماثلا أو تشابها أو توافقاً في المرغوب المقدّر من قبلهما. ولذلك الإنسان في الأوطان المقدّرة لهذا الحرّية الذوقية لا تكره أحداً على ما لا يرغب، وما لا يتذوّق، أمَّا في أوطان التكميم، الشّعب جميعه يلبس لوناً واحداً وفقاً لما يفضّله ويرغبه ذلك المتربع على قمّة سُلّم السُّلطان، ولا يحقّ للشّعب أن يستمع إلى أغنية أو نشيد إلّا الذي يتذوّقه الزّعيم بالقوّة، ومع ذلك فللمواطن الحقّ في الاختيار الحرّ لأيِّ أغنية من تلك التي اختارها الزّعيم إكراهاً؛ ذلك لأنَّ بعضاً من الأغاني والأناشيد هي من تأليفه، أو من تأليف من كان قادراً على تفصيل تلك الأغنية أو الأنشودة، ولهذا لا حقّ لأيِّ مواطن مهما كانت مقدرته الأدبية والفنيّة والذوقية أن يؤلّف بحريّة، وإن ألّف شيئاً عن إرادة وتطوّع بعرضه على لجنة مراقبة ما يؤلّف فإنَّ إجازة ما يؤلّف لا تتمّ إلّا بعد عرضه على الزّعيم البطل كرهاً.

ولهذا ذوقيّاً أصبح في الوطن مؤلّفاً واحداً أو نسخة تماثله أن لم يوجد من هو متطابق معه بالتّمام، ولونّ واحداً متميّزاً كونه يلغي جميع الأذواق الأخرى.

ولذا فالطاغية حريص على أن يحكم بالعدل بين النَّاس كي لا تسود الفوارق بين أبناء الشعب، ولهذا ذوقيّاً أصبح تصميم الملبس واحداً،

والأغنية واحدة، واللون واحداً، والأكل واحداً، والمركوب واحداً، والمشرب واحداً حيث لا دارٍ لشراء محطّات لتحليّة المياه.

ولأنَّ العدل صفة ذوقٍ وحسن جمال فبه تسود المحبّة والمودة والتقدير والاعتراف واللّطافة والعزّة والكرامة والرّحمة وكلّ شيء جميل يتبادر إلى الذّهن، ولذا تتعدّد قيم الجمال وتتنوّع من شخص لآخر وفقاً للذّوق مولود الرّغبة التي تقف عند المشاهد الجميل وتتعدّاه لمعرفة ما هو أجمل، ولهذا الذوق رفعة يكمن في الحسّ؛ فيؤدّي إلى سمو عقلي ومعرفي يُمكّن الإنسان من الاطلاع على الكامن والإحساس به؛ فهو يكمن في الحسِّ كما تكمن النغمة في المعزوفة وتكمن الصور البلاغية في المقطوعة الشعرية ويكمن السيناريو في النصّ وتكمن القصّة في اللوحة الفنية وتكمن النشوة في السّعادة ويكمن الإعجاز في آيات الخالق جلَّ جلاله.

وعليه فإنَّ مجال العلائق القيمية الذوقية قيمه تتمّم بعضها البعض في تفطين العقل الإنساني من الغفلة إلى الانتباه واليقظة، ومن المشاهد إلى المجرد (من النظر إلى المخلوق إلى النظر إلى الكيفية التي خلق بها وخلق عليها) {أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ}[69]. وردت تساؤلات أربع في هذه الآيات الكريمة، فيها من الاستغراب ما يلفت الانتباه وهي:

- لِمَ هؤلاء لا ينظرون إلى الكيفية التي بها خُلقت الإبل؟
- لِمَ لا ينظرون إلى الكيفية التي بها رفعت السماء؟
- لِمَ لا ينظرون إلى الكيفية التي بها نصبت الجبال؟
- لِمَ لا ينظرون إلى الكيفية التي بها بُسطت الأرض؟

[69] الغاشية، 17 ، 21.

أي لِمَ هؤلاء يُقصِرون نظرهم على المشاهد فقط الذي تراه أبصارهم، ولا يمدّون تفكيرهم وعقولهم إلى معرفة الكيفية التي بها تمتّ هذه المعجزات؟ عليه فإنَّ الراغبين في سيادة العدل قيمة حميدة بين النَّاس يمدّون تفكيرهم من المشاهد إلى المجرّد؛ فيزدادون تمسّكا بالحقّ عدلاً؛ فلا يتّبعوا الهوى، ولا تقودهم الرّغبة التي لا تنشط إلّا عندما يكون الأمر على حساب الآخرين، ولذا فإن للذوق أثر على السلوك والفعل حيث يجعل الإنسان في حالة إيمان وتفاؤل وعطاء أو في حالة راحة وتعجب واستبصار أو في حالة تقرّب وخضوع وترويح، وهنا فالذوق كمحقّق للرّفعة الحسّيّة والروحيّة يتطلّب التذكُّر والتفكُّر والتأمُّل والتدبُّر، وعليه لكي تحكم بالعدل عليك بعدم الإغفال عن مراعاة كلّ ما من شأنه أن يحقّق رفعة ذوقية تُرضي الخالق والمخلوق تعالى.

مجال العدل الثقافي:

الثقافة وعي بما يجري في الظّرف الآن ومعرفة تُمكِّن من استقراء المستقبل في ضوء ما جرى عبر التَّاريخ من قصص في الحياة البشرية والإنسانية والأخلاقية ذات الفضائل والقيم العالية، ولذا فباستقراء التَّاريخ لا يمكن لعاقل أو متعلِّم أو مثقّف أن يغفل عن تجارب الآخرين التي منها تستمدّ العبر.

ولأنَّ لكلّ مجتمع ثقافة وخصوصية فمن العدل أن لا يتمَّ إطغاء ثقافة على أخرى إلّا بالحقّ، ولذا فإنَّ قيم هذا المجال العلائقي هي دائماً في حالة حركة وامتداد قيمي، حيث أنّها تتأثّر بالمزيد المعرفي الذي يثريها ويجعلها قادرة على أن تثري السلوك المصاحب لها في كلّ ظرف، ولهذا فأنَّ تفاعل الإنسان مع القيم الثقافية تجعله في حالة تميّز كلّما تمكّن معرفةً وسلوكاً، ومع أنَّ الإلمام بالقيم الثقافية يفتح آفاق واسعة أمام امتداد

التفكير الإنساني إلّا أنَّه قد يشكّل عائقاً أمام سرعة الامتداد غير الواعية التي كانت قبل المزيد المعرفي، وذلك لأنَّ المزيد المعرفي يؤدّي إلى الإحجام عن السلوكيات غير الموضوعية (التي كانت تُفعل على حساب الآخرين)، فبالثقافة العادلة تفكّ القيود، وبها توضع قيوداً (تُفك من قيد الجهل المعرفي وتوضع به)، والإلمام بمجال قيم العدل الثقافية يؤدّي إلى حُسن الفعل ورفعة السلوك واستيعاب الآخر بإرادة كما هو لا كما ينبغي أن يكون علية من وجهة نظر الرؤية الواحدة والإيديولوجية الواحدة والثقافة الواحدة.

مجال العدل الثقافي مجال امتدادي تمتدُّ فيه القدرات والملكات العقلية الإنسانية من حالة السّكون إلى حالة الحركة الواعية التي تُمكِّن الإنسان من التمييز والتفضيل وتُمكِّنه من الممارسة السلوكية عندما تتطابق المفاهيم مع الأفعال المرغوبة التي تؤدّي إلى ظهور الإنموذج وتبرز الاتجاهات المعرفية والأفكار الخاصّة والعامّة (المنغلقة والمنفتحة)، فتبرز الشخصية على المستوى الاجتماعي أو على المستوى الإنساني.

بناء على ما تقدَّم فإنَّ العدل المطلق هو لله تعالى، أمّا العدل النسبي فهو رحمة بين المستخلفين فيها إصلاحاً وإعماراً، ولهذا كانت النسبية متلازمة في جميع أحكام الإنسان مهما عدل.

ولأنَّ العدل قيمة حميدة بين النَّاس؛ فينبغي أن يكون العادل حَكَماً فيما يقول حتَّى ولو كان بين أقارب وأباعد؛ يتّقي الله في كلّ قول سواء أكان شهادة لتأسيس حكماً، أو حكماً مؤسّس على أقوال وقرائن وبراهين.

ولأنَّ العدل قيمة حميدة؛ فالتمسّك به والأخذ بموجباته يطمئن الأنفس ويحيد بها عن الميل الذي إن حدث ترتّبت عليه مظالم.

وعليه: مع أنَّ العدل واحد إلّا أنَّ أساليبه تتنوّع بتنوّع معطياته التي جعلت لكلّ فرد خصوصيّة، ولكلَ جماعة خصوصيّة، ولكلّ شعب وأمّة خصوصيّة؛ ولهذا داخل المجتمع الواحد يكون التنوّع الذي إن واجهه الرّفض واجه ذلك الرّفض رفضاً مضادّاً له؛ ففي ليبيا نجد التنوّع كما نجده في مصر والجزائر والهند والبحرين واليمن والصين وسوريا وكلّ دول العالم وأوطانه، ولهذا فمن تعترف له بخصوصيّته يعترف بك، ومن تقدّره يقدّرك، ومن تغيّبه وتقصيه يغيبك ويقصيك ولكلٍّ أسلوبه وطريقته في التغييب والإقصاء.

في ليبيا حقيقة هناك أمازيغ (بربر) وهناك طوارق وهناك زنوج وهناك بدو وحضر وأهالي وأهل شمال وأهل جنوب ولكلّ خصوصيّته الجميلة التي تجعل في ليبيا كلّ ألوان الطيف، وهكذا في البحرين من هم عرب أقحاح، ومن هم من جذور إيرانية وأخرى أسيوية متنوّعة، وهناك سنّة وشيعة ولكلّ خصوصيّته التي إن لم تعتبر وتقدّر لا بدّ وأن ترفض وتتمرّد وتثور إلى أن تنتصر أو تقبل الموت دون خصوصيّتها، ولذا فتنوّع الأعراف وتنوّع الأديان وتنوّع الثقافات واللغات يؤدّي إلى تنوّع الفنون والعلوم والآداب والأعراف والثقافات والحضارات التي كلّما تنوّعت تلاقحت من أجل سعادة الإنسان وترسيخ هويّته الخاصّة والعامّة، الخاصّة على مستوى الأفراد والجماعات والعامّة على مستوى الوطن ملك الجميع حيث لا أقارب على حساب من يبعدون حتّى يتمّ وصفهم من الأنظمة الظالمة بأنَّهم أباعد أو أجانب.

ولذا ليس من العدل أن تفرّق بين أبناء الوطن الواحد تحت أيِّ مظلة من مظلات، سواءً أكانت حزبيّة أم طبقيّة أم قبليّة أم أسريّة أم طائفية أم أيِّ شكل من أشكال المكوّنات الاجتماعية والسياسية والاقتصاديّة؛ فالوطن

واحد والشعب واحد ولكلٍّ خصوصيّته التي يجب أن يعترف بها وتعتبر وتقدّر.

تقويض قيمة الولاية

الولاية مكوّن علائقي بين الأنا والآخر سواء على مستوى الأسرة أم القرابة أم المهنة والحرفة أم الدولة، وهي لا تكون إلّا عن معرفة وتراضٍ عن إرادة.

فالولاية مناصرة وتأييد تتمركز علاقاتها على المودّة والتقدير والاعتراف الذي يمكّن الأنا والآخر من تكوين علاقات على مبادئ وأهداف ممكنة التحقيق والإنجاز.

إذن الولاية قيمة حميدة كونها اعتراف بواجب أو حمْل مسؤوليّة واجب حمْل أعباؤها؛ فهي اعتراف بحقوق وواجبات ومسؤوليّات شرعيّة أو قانونيّة وفقاً للصلاحيات والاختصاصات والأدوار التي يمكن أن يقوم بها الولي.

ولذا فالولاية مناصرة للحقِّ وأصحابه، وهي قيمة حميدة تتمركّز معاييرها على المودّة والمحبَّة والإخلاص وإلّا ستكون فاقدة لدلالاتها الشرعيّة والقانونيّة، ذلك لأنَّ الولاية ذات عُرى لا تنفصم.

وللولاية أنواع منها:

1 . ولاية الأبوَّة والأمومة للأبناء من أجل موجبات العناية والرِّعاية والتربية الحميدة.

2 . ولاية الأخوّة للأخوّة بموجبات شرعيّة في حالة فقدان الوالدين أو أحدهما.

3 . ولاية الأقارب شرعاً لمن تربطهم بهم علاقات صلة دم، وفقاً لِـما يُقرِّه الشَّرع.

4 . ولاية السُّلطان الذي تمّ اختياره إرادة من قِبل الذين لهم الحقّ في اختياره، وهذا السّلطان لا طاعة له إلّا وفقاً لِما تمّ اختياره من أجله، أمَّا إذا خالف ذلك فلا طاعة له فيما يعتقد أنَّه وليّاً عليه وهو ليس كذلك بأسباب عدم أهليّته وشرعيّته، ممّا يستوجب تغييره شرعاً وقانوناً أو دستوراً طوعاً وهو الأفضل وكرها للضرورة.

5 . ولاية المهنة والحرفة؛ فالذين ينتمون لمهنة معيّنة أو حرفة من الحرف، يكوِّنون نقابة مهنيّة أو حرفيّة تتولَّي التنسيق بين علاقات أصحاب المهن أو الحرف، وذلك من أجل تطوير المهنة والحرفة وتمثيلها في المحافل التي من خلالها يمكن لها أن تمارس حقوقها المهنية والحرفية أو أن تؤدّي واجباتها المناطة بها، وهكذا يكون أصحاب المهن والحرف مشاركين في حمْل المسؤوليات المهنيّة والحرفيّة.

وعليه: فإنَّ الولاية تستوجب حُسن معاملة وإدارة وتنظيم وحُسن علاقات؛ فالولاية تقارب وتلاحم عن إرادة بين الذين لهم من العلاقات ما يستوجب ظهور الولاية شكلاً وموضوعاً، والولاية النَّاجحة هي التي تؤسّس على الاحترام المتبادل والاعتراف المتبادل والتقدير المتبادل مع عدم الإغفال عن أهميّة المشاورة في الأمر الذي يتعلّق أمره بالجميع.

ولذا فالولاية اتباع من أجل هداية وإصلاح وإعمار وبناء وليس من أجل فساد وسفك دمٍ بغير حق، ولا ولاية لمفسد وضال وظالم وطاغية.

وعليه: فالولاية تدبُّر شؤون رَّعيّة، والولي هو من يتولّى بالرّعاية شؤون من تولّى عليهم رعايةً وفقاً لاختيار عن إرادة حيث لا ينبغي أن يكون لأيٍّ ضغط أيٍّ مبرّراً.

ولأجل نجاح الولاية الحقّ يجب على الولي أن يتدبُّر شؤون من وُلِّي عليهم سياسة واقتصاداً وقيماً اجتماعية وفضائل إنسانية خيِّرة؛ فهو الذي يتولّى بالحقِّ من أجل إحقاق الحقّ ولا يظلم أحداً، وإذا حكم بين النَّاس في أمرٍ عدل، ولهذا دائماً من أراد أنّ يكون وليّا ناجحاً فعليه بأن يكون قريباً من الرّعيّة أو من هم تحت ولايته.

ولأنَّ الولاية لا تقوم إلّا على أمرٍ من الأمور، فكانت الولاية في الحياة الدنيا مقيدة بالاستخلاف الذي لا يمكن أن تقوم له قائمة إلّا بالإصلاح والفلاح والأعمار والبناء مع المودّة المحقّقة للاطمئنان والسّكينة.

والولي هو الذي لا يتولى أمراً إلّا بالحقّ، ممّا يجعل الولاية بالنسبة له غير مغتصبة كما هو حال الولايات السُّلطانية التي يتمّ اقتناصها بالانقلابات العسكرية أو الخيانات التي تتم فيها التضحية بالرّفاق دون النّظر للحقّ وما يجب أن يكون وفقاّ له.

وعليه: لا ينبغي أن يغفل الولي الذي يتمّ اختياره لإدارة ولاية من الولايات في الحياة الدنيا عن بقائه غير الدائم حتَّى يتفكّر ويتذكّر ويتدبُّر الأمر الذي من أجله أصبح والياً، حتَّى يتمكّن من العدل في كلّ قول أو فعل أو عمل، وأن لا يغفل عن وضع الخطط ورسم الاستراتيجيات التي في كلّ مرحلة منها حِساب للأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلّقة بأمور الرَّعيَّة.

ولأنَّ أمر الولاية يستوجب حُسن التصرّف والتقدير الموضوعي لِما يجب؛ فإنَّ ولاية الحقّ لا تقوم إلّا بحقّ ومن أجل إحقاق حقّ، ومن يغفل عن ذلك فسدت ولايته، ممّا يستوجب الإصلاح حتَّى لا يعمّ الفساد وتفسد الأخلاق وتعمّ المظالم ويزداد الانحراف انحرافاً.

ولذا فإنَّ الولي لابدَّ أن يكون مُحسناً وإلّا سيلاقي مواجهة من الذين ولِّي عليهم، سواء أكانت ولاية أمر أبوّة وأمومة، أم ولايّة أخوّة، أم ولاية سّلطان؛ فالإحسان صفة حسنة مرضية لكلّ من يتمَّ الإحسان إليه، ولهذا ينبغي أن يسود الإحسان بين النَّاس قيمة حميدة.

وهنا فالولي في دائرة الممكن هو من يتولّى إدارة أمراً يستوجب نظاماً مقرّاً بالإجماع وفقاً للفضائل الخيّرة المستمدّة من الأديان والقيم الحميدة المستمدّة من الأعراف، ومع أنَّه مُولّى بشرعة ومنهاجاً إلّا أنَّه لم يكن مولّى بالمطلق.

فالولي العدل هو أوّل من يتصدّر قول المعروف، مع أخذه بما ينهى عن المنكر وينهى به رعيّته، ولذا فعليه أن يبيّن لرعيّته كلّ محرّم ومجرّم وأن يسلك سلوكاً به يكون قدوة حسنة لغيره وخاصّة للذين هو وليّاً عليهم عن إرادة، ولهذا لا ولاية لولي كرهاً وغصباً، ومن تولّى ذلك فليس له بدّاً من المواجهة والمغالبة كما واجهة الثّورة الشعبية الطاغية في تونس ومصر وأسقطتهما إحقاقاً للحقّ، وهكذا توجّه الشعوب الحرّة الإنذارات كلِّ يوم لولاة أمورها كي لا ينزلقوا في المنزلقات المحظورة قيميّاً، ولهذا فإنَّ الشعوب الحرّة حريصة على ولاة أمورها، أمَّا الشعوب المكمّمة غير حريصة على ولاة أمورها، ذلك لأنَّهم لم يولوهم إرادة على إدارة ولايتهم، بل ولّوا أنفسهم عليهم كرهاً، ولذا فإنَّ كلّ مُكره يُكره ويُرفض ولا يُقبل بقاؤه وليّاً على الأمر.

وعليه: فمن يتولّى ولاية أفرادٍ أو جماعات أو وطن أو أمّة، إن لم يكن صادقاً فيما يقول ويفعل ويسلك ويعمل، سينكشف حاله أمامهم، وسيكون في مواجهة تستوجب إحقاق الحقّ وإزهاق الباطل، والقضاء على الذين ناصروا ظلماً أو ضلالاً. ولذلك لا مُنجنٍ من الخطأ إلّا الاعتراف مع وافر النيّة على العودة إلى الحقِّ من أجل الإصلاح والبناء والإعمار.

وهكذا يجب أن لا يضل الولي عن حقّ من يتولّى عليهم في الوطن، وأنْ لا يجعل نفسه ضعيفة متوهِّماً أنَّه لا غيره يقدر على إدارة أمور البلاد والمواطنين غيره، كما هو حال الذين طغوا في الأرض فساداً حتَّى ظنُّوا أنّهم وحدهم القادرون، ومن يغفل عن ذلك فعليه أن يتذكّر ما جرى مع زين العابدين بن على في تونس الثّورة التاريخيّة، وحسني مبارك في مصر الثّورة التاريخيّة، وما يجري مع غيرهم من بعدهم وما سيجري من ثورات تاريخيّة نأمل لها النّصر المؤزّر.

وعليه: ينبغي أن يكون الولي على المستوى البشري منقذ للوطن لا مدمّر له، كما هو حال الذين عبثوا في أوطانهم فساداً؛ فيكون منقذاً له سياسيّاً واقتصاديّاً وعلائقيّاً ونفسيّاً وثقافيّاً وذوقيّاً، وإلّا سيجد نفسه في المواجهة مع الحقّ والمحقِّين له من بني وطنه الذين رضوه وليّاً عليهم عدلً لا ظلم، ولذا فبتغيّره من كفّة العدل إلى كفّة الظلم أوجب تغييره إرادة أو ترحيله كرهاً.

ولأنَّ الولي مرتبط بالأمر، فلا ينبغي أن يحيد عنه؛ فإنْ حاد عنه انحرف، ولأنَّه انحرف؛ فهو في حاجة للتقويم، ولذا فالأمر في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع قيمة يمكن أنْ يكون ذو أثرٍ موجبٍ ويمكن أنْ يكون ذو أثرٍ سالبٍ؛ فكلّ ما يتعلّق بالإنسان هو أمر، الهداية أمر، والإيمان أمر، والطاعة أمر، والسياسة الداخلية أمر، والسياسة الخارجية

أمر، والسلم أمر، والحرب أمر، والاقتصاد أمر، والتعلّم أمر، والشفاء والصحة أمر، والسيادة أمر، والقانون أمر، والعدل أمر، والإصلاح أمر، والإعمار أمر، وكذلك الانحراف أمر، والجريمة أمر، والسرقة أمر، والظلم أمر، والإفساد أمر، والكفر أمر، والشرك أمر، والنفاق أمر، وغيرها كثير من الأمور الموجبة والسالبة.

ولذا فالأمر يمكن أنْ يتمَّ الإقدام عليه والأخذ به، ويمكن أنْ يتمَّ الابتعاد والانتهاء عنه وتجنّبه وتحريمه، ولذلك فالإنسان إرادة هو بين التخيير والتسيير في أمره، ولكلٍّ حِسابه، وكذلك فالأمر يمكن أنْ يكون له قيمة في ذاته، ويمكن أنْ تكون قيمته بما يدلّ عليه أو يرشد له، فالسّلطة أمر قيمتها في ذاتها كونها أمراً قابل للممارسة، وهكذا قيمة أمر العدل، والشّورى والتّسامح والرّحمة والصدق والكرم، وغيرها كثير، أمَّا من حيث قيمته الإرشاديّة والدلالية كونه يُتَّبع أو لا يُتّبع، يطاع أو لا يطاع، وهنا فالمطاع هو الذي يتمَّ اتباعه عن رغبة وإرادة، والطّاعة الحقّ لا تكون إلّا للحقّ والذي يأمر به، ولهذا في الطّاعة اتباع، ونيل تقدير، ونيل احترام، ونيل اعتراف، وتحقيق اعتبار، وفي معكوس المعنى اللغوي للطّاعة يكون الضلال والمعصية، وفي مقبل الطوع يكون الكره.

إذن الولاية هي قيمة حميدة كونها تسهم في تنظيم علاقات الأفراد والجماعات وكلّ مكوِّنات المجتمع، وهي إدارة إشراف ومتابعة من خلال جهود تبذل دون مظالم، ولكن إن أصبحت المظالم هي السائدة؛ يصبح من بعدها الرّفض والمواجهة سائدين كونهما أفعال مضادة للباطل ليس إلّا، ولذا فمن لا يتّقي الله ويتّقي الرّعية يعمل ما يشاء، ومع ذلك لن ينجو من الله بحسابه مؤجلاً، ولن ينجوا من الرّعية بحسابٍ عاجلٍ، ومن هنا إن قبل بدخول المخاطرة؛ فالشعب أكبر متحدٍّ للمخاطر عن إرادة،

ومع ذلك الشعوب مكوّن ديمقراطي؛ فلا تُكره وليّ أمرها إلّا بعد نفاذ فرص الاختيار التي تمنح له.

تقويض قيمة الجهاد

الجهاد عمل تطوُّعي مؤسّس على الرّغبة، ولا يخوضه إلّا الواعون بالمترتّب عليه، عاجلاً أم آجلاً، عاجلاً بقبول الاستشهاد الذي يعني أنَّ الشهيد قد كان شاهداً على المظالم وأقدم على مقاومتها بكلِّ ما يملك من المال والنّفس، ولم يجبره أحد على ارتكاب الفعل الاستشهادي الذي لم يكن مقصوراً على المقابل المادّي، ولذا في اعتقادنا إذا كان بمقابل كان قتالاً أو حرباً، {انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ}[70] أي ادفعوا ممّا تمتلكون أو تكتنزون، وادفعوا بأرواحكم في سبيل إحقاق الحقّ، وهنا فالشهيد هو الذي يدفع لا أن يُدفع له شيئاً مقابل الشّهادة.

فالجهاد وعي بالفعل ومخاطره وعناصره وبالمترتّب عليه، وهو آخر وسيلة يتمّ استخدامها بعد أن ينفذ منطق الحوار مع الظّلمة والمعتدين، ولذا لا بدَّ من المواجهة العلنية التي بها يقصى المعتدي، والذي يقدم على الفعل الاستشهادي يكون راضياً على ما يقوم به، وفي معظم الأحيان يكون فرحاً بما يقدم عليه، وتكون أسرته راضية على استشهاده إلى درجة المفاخرة به، ويسجله المجتمع الذي ينتمي إليه في سجلّات أبطال التّاريخ، ويكتب عند الله شهيداً.

في المجاهدة مكابدة، وتحمّل مسؤولية، ولهذا فالوطن الذي تُمتلك فيه الحقوق وتُؤدّى فيه الواجبات وتُحمل فيه المسؤوليّات، الجهاد في سبيله

[70] التوبة، الآية 41.

ضرورة قيمية، وهكذا فإنَّ الاعتداء على الدين الذي هو من عند الله تعالى، ليس بالأمر الهيّن كما يعتقد البعض، بل دائماً في سبيله يجاهد المؤمنون بأموالهم وأنّفسهم.

وعليه: لقد كان أوّل المجاهدين هم أولئك الرُّسل الكرام الذين يعرفون أهميّة الجهاد وقيمته الخيِّرة عند الله تعالى، ثمّ صحابة الرّسُل رضي الله عنهم، ولذا فهناك من صحابة رسول الله من جاهد بربع ماله وهناك من جاهد بثلث ماله، وهناك من جاهد بكلّ ماله، وهناك من جاهد بنفسه، ومنهم من جاهد بماله ونفسه، هؤلاء القدوة الحسنة هم المثال الحي في أذهان المؤمنين الذين يؤمنون بأنَّ الشهداء عند الله هم دائماً أحياء يرزقون، {وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ}[71].

والجهاد لا يكون جهاداً إلّا في مرضاة الله عزَّ وجلَّ، ولذا فالمجاهد لا يظلم أحداً، ولا يعتدي ظلماً، ولا يسعى من وراء الفعل الجهادي لأيِّ مصلحة آنية، بل في حاجة للجزاء الأوفر الذي لم يكن من البشر الذين قد يمنّون عليه في يوم من الأيّام، وهنا يتّضح الفارق بين من يَقدِم على الانتحار وفي كثير من الأحيان ينتهي وهو غير مأسوفٍ عليه، وبين الذي يموت في ميادين الفضيلة الخيّرة، وبين الذي يموت في مواقف الرّذيلة، وبين الذي يموت بانتهاء أيّام حياته، وبين المجاهد الذي بيده فعل الاختيار وكانت له الإرادة الواعية، وكان بيده القرار؛ فهو من يهزم الموت الذي يخيف الغالبية، وينتصر عليه في معركة التحدّي بالاستشهاد.

فالجهاد كونه حقيقة استشهاديّة له جانبان:

---

[71] آل عمران 169.

1 . جانب سلوكي ظاهر أو مشاهد.

2 . وجانب عقلي كامن أو ملاحظ.

فعند الإقدام على تنفيذ الفعل الجهادي، يعرّض المجاهد نفسه إلى مواجهة الموت الذي بالضّرورة سيفوز عليه في نهاية الأمر الطبيعي، ومع ذلك يكتب له الاستشهاد ويعدّ شهيداً؛ فالعرب ممّا قالت، قالت: (من يطلب الموت تكتب له الحياة)، وتعتبر الشهيد حيّاً، لقيامه بأعمال التمجيد، التي تجعله على الألسن الشاكرة والثانية عليه، ولمقارعته الموت دون جبنٍ أو تردّد، وكلّ من يستشهد على الحقّ بإرادة واعية يعترف الجميع له بأنَّه شهيد الحقّ والواجب، ويشهد له الله بذلك (وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ)، ولذا فقوله: (فِي سَبِيلِ اللَّهِ) تعني في سبيل إحقاق الحقّ وإزهاق الباطل لا في سبيل مصلحة ومنفعة دنيويّة، ومن يلتزم بما أمر الله ويضحّي في سبيله بالمال والنّفس يعدُّ مجاهداً.

وهكذا يكون الجانب المعرفي الإيماني، الذي يكوّن عند المجاهد القناعة بما يرتكب من فعل وسلوك جهادي بأنّه الحقّ، ولذا من الناحية الإيمانية يعدّ المجاهد منتصراً منذ أن قَبِلَ تحدّي الطّاغية والظلم والعدوان بغير حقّ، وكذلك تحدّي الموت الذي يفوز عليه أوّلاً عندما أصبح بالنسبة له لن يعدّ مصدر خوف كما كان، ويفوز عليه ثانية عند دخوله ميدان القتال حيث أنَّه يعرف لا مجال له إلّا الفوز أو الاستشهاد، وفي كلتا الحالتين يعدّ المجاهد منتصراً، وذلك بتحقيق فعل النّصر، أو الاستشهاد في سبيله.

فالمجاهد متحدٍّ للموت فلا يُخفه خاصّة عندما يصبح الموت مطلباً بالنّسبة له، ولكي يثبت المجاهد للموت أنّه لا يخافه يعلن دخوله ساحات

الحرب إلى أن ينتصر أو يستشهد، وكأنّه يود أن يقول للموت سيأتيك الدليل من بعدي فافعل ما تستطيع أن تفعل، فأنا لا أخشاك؛ فهذه وجهة النّظر بالنّسبة للمجاهد، أمَّا بالنسبة للمشاهد؛ فإنَّ الأمر لا يكون كذلك؛ فالمشاهد قد يعتبر الشهيد قَدّم نفسه للتهلكة، وأنَّه مذنب بفعل ما أقدم عليه من فعل استشهادي، وذلك لأنَّه لم يعرف المبرّرات الإيمانية والمعرفية التي جعلت من الخائف مخيفاً ومن الجبناء شجعان.

إذن الرّفض الباطل لابدّ وأن يواجهه رفض حقّ؛ فرفض الطُّغاة لمطالب الشّعب رفض باطل، ولهذا لابدّ وأن يواجهه رفض إحقاق حقّ، يؤكّد ممارسة الحقوق وأداء الواجبات وحمْل المسؤوليّات، وإلّا ستكون الموجهة هي المرغوبة مع الطغاة من أجل التغيير المُمكّن من بلوغ الحلّ تجوزاً لتلك المطالب السابقة المقدّمة من الشّعب سلماً وهي التي لم تكن تتجاوز الإصلاح، أي أنَّ الحلّ هو الغاية المرضية للجميع، إمَّا الإصلاح لا يتجاوز كونه إصلاح ولم يرتق إلى مستوى بلوغ الحلّ، ذلك لأنَّ الإصلاح يقبل بتقديم التنازلات من الطرفين، إمَّا الحلّ فلا محلّ فيه للتنازلات في مطالب الشّعب وممارسة حقوقه.

ولأنَّ الجهاد فضيلة خيّرة مأمور به من الله تعالى فهو أيضاً قيمة مقدّرة من الذين أمنوا، إذن فلماذا يُمنهج الدّين الذي هو من عند الله تعالى بمشيئة السُّلطة مرضاة للآخرين الذين لا علاقة لهم بالدّين الذي آمن به المواطنون الكرام إرادة كما هو حال الدّين الإسلامي الذي يُقرّ فضيلتي الجهاد والفداء في أوجههما، ولماذا يقبل البعض من حكومات الشعوب الإسلامية أنْ يحذف كلّ ما من شأنه أن يُحرّض على الجهاد أو الفداء في أوجههما؟

نقول:

من أجل مرضاة الآخر الذي حكم بغير معرفة على مفهوم الجهاد بأنَّه مخالف لممارسة الحرّية وتقدير الآخر، في الوقت الذي لا يجاز فيه الجهاد إلّا بحقّ، ولذا فمن يَقدم على ما يَقدم عليه ظلماً لا يمكن أن يوصف ذلك الفعل الذي تمَّ الإقدام عليه بأنَّه جهاداً؛ فالجهاد شرطه الحقّ وإحقاقه حيث لا مكان للمظالم.

ولهذا ليس كلّ ما يسمى بالحركات الاستشهادية أو الجهادية وأصحابها يظلمون النَّاس والشعوب والأمم بغير حقّ بأنَّهم مجاهدين؛ فالجهاد قيمة حميدة مقدّرة من الله الذي ينهى عن ارتكاب المظالم، ومقدّرة من النَّاس الذين يقدّرون الآخرين ولا يكرهونهم على شيء حتّى ولو كان اعتناق ديناً حيث لا إكراه في الدّين، ومقدّرة من الشهيد الرّاغب في الفوز بالجنّة الذي يعرف أنَّه لو ظلم أحد لن يدخل الجنّة.

وعليه: فإنَّ الأنظمة الإسلامية التي ارتضت حذف قيمة الجهاد من المقرّرات التعليمية ومن برامج إذاعاتها المسموعة والمرئية وحذفتها من صحفها ووسائل إعلامها المتعدّدة؛ فهي بدون شكّ تقوّض هذه القيمة التي أمر الله تعالى بها عباده المؤمنين.

وكذلك بما أنَّ المساجد لله؛ فلماذا تقفل أبواب بيوت الله بقرارات من السُّلطة الحاكمة بين كلّ فريضة وفريضة، نعم أنَّ للصَّلاة مواقيت، ولكن الحياة بين مستقرٍّ وراحلٍ ومضطرٍّ وغير مضطّر وعاملين وباطلين عن العمل، ولنأخذ بيت الله الحرام الكعبة والمسجد النبوي الشريف هل يقفلان؟ وإلّا هناك مبرّرات لتلك ولا مبرّرات لهذه؟

نقول:

المبرّرات واحدة وإن اختلفت النّسب فلا داعٍ لأن يتمّ الإغفال عن الممكن المتوقّع وغير المتوقّع؛ فإنْ كان الأمن حقّ فلِمَ لا يستشعر المواطن الأمن

في بلاده ليكون حرّاً في منامه وصحوته؟ ولماذا الاهتمام بأمن الحاكم وعدم الاهتمام بأمن المواطن؟ ألا يكون ذلك سبباً للدفع ضدّ الحكومة المحكومة بأمر الحاكم لا بأمر الشّعب؟

وهنا فمفهوم الجهاد ودلالته المنطقيّة على سبيل المثال لا يدركه إلّا المؤمن، أمّا غير المؤمن لا يدرك ذلك الجهاد إلّا قتالاً؛ فالمؤمن يعرف أنَّ لكلِّ شيء تمن معلوم، ويعرف أنَّ في الحياة الدّنيا لا ثمن للرّوح التي علمها عند ربّي، ويعرف أنّ قيمة الأشياء ليس دائماً في ذاتها، بل بما يعود منها من خير؛ فالموت كلّ النَّاس ستموت دون أن تدفع ثمناً مقابل موتها، ولكن المؤمن يعرف أنَّ ما يقوم به من خير سيجاز عليه في الحياة الآخرة، أمَّا غير المؤمن فقد لا يقع في حسابات عقله ما يتوقّعه المؤمن، ولذا ما هو متوقّع عند المؤمن قد يكون في حيّز غير المتوقّع بالنّسبة لغيره.

وهنا فالمنطق لا يُسلّم بأنَّ حدوده تنتهي عند حدود المتوقّع فقط، بل يدرك أنَّ في مستويات التفكير الإنساني مسافات لاستيعاب المتوقّع وغير المتوقّع، ومن يحاول أن يقصر تفكيره على المتوقّع فقط؛ فقد يفاجئه غير المتوقّع بما لا يحمد عقباه؛ فالجنّة غير المتوقّعة عند البعض هي في دائرة المتوقّع بالنسبة للمؤمن، وبالتّالي تُعدّ في دائرة المدركات العقلية التي لا يشوبها الشكّ، والسعي لأجل الوصول إليها هدف وضرورة رئيسة في الحياة الدنيا، ودخول الجنّة لا يقتصر تحقيقه بالجهاد والاستشهاد، بل بفعل الخير كلّ الخير، من الكلمة الحسنة إلى الفعل الحسن، ولذا فالجهاد ليس غاية في ذاته، بل الغاية من ورائه حجز بطاقة دخول الجنّة، والثّمن الذي يدفع لأجل نيل شهادة الاستشهاد هو قبول الموت المباشر، لكسر حاجز الخوف وما يترتّب عليه من جبن يعيق البعض

من دخول الجنّة، هذه السلسلة من التفكير المنطقي لا تقع في دائرة المتوقّع بالنسبة لغير المؤمن بالله تعالى، وفي الوقت ذاته لا تخرج عن دائرة المتوقّع بالنسبة للمؤمن، ولأجل التفاهم والتفهّم والوصول إلى الحلّ المرضي لكلا أطراف الحوار لا ينبغي قصور التفكير على المتوقّع فقط، ممّا يجعل الرّفض فعلاً مقبولاً من أجل التحاور في كلّ ما هو مشترك ودون إيٍ إكراه من أحدٍ لآخر.

وعليه: فإنَّ المجاهدة حسن تصرّف وليس بسوء تصرّف؛ فسوء التصرّف لا يمكن أن يمكّن صاحبه من الإقدام على الفعل الجهادي، إمَّا حسن التصرّف فيمكن المؤمن عن وعياً ودراية ومعرفة لا لبس ولا غموض فيها بوجوبية الإقدام على الفعل الجهادي.

نحن نعرف أنَّ الاعتراف بالآخر قيمة حميدة، وفي الوقت ذاته نعرف أنَّ قبول الأمر الذي يعكس تدخل الآخر في الشؤون الوطنية والدينية أمر يجب أن يواجهه الرّفض، وبين هذا وذاك من المفيد والمهم جدّاً أن يتم اللقاء المتوازن بين الأنا والآخر من أجل تحديد المفاهيم وتبيان أبعادها، ولهذا فالدين الإسلامي أقر الجهاد فضيلة خيّرة، ولأنَّه المقرّ حقّاً من الله فضيلة خيّرة فلا داعي لتقويضه، بل من يقدم على تقويضه ستواجهه الشعوب المسلمة بالرّفض والتحدّي الذي قد يوقد نار الاقتتال إن لم يقدّر الآخر هذه القيمة التي لا مظالم فيها، وإن كانت هناك مظالم فهي لا علاقة لها بالجهاد ولن يكون مرتكبها عند الله ولا المؤمنين شهيداً.

تقويض قيمة الإرهاب

الإرهاب هو قيمة تقدير المكانة؛ فمن بلغ قيمة حميدة نال الاعتبار والتقدير من الآخرين، ولذا فالإرهاب كونه قيمة حميدة فهو يمنح الهيبة للمرهوب منه.

فالإرهاب لم يكن قيمة في ذاته بل القيمة فيما يؤدّي إليه من نيل اعتبار وتقدير وبلوغ مكانة تحقّق الرّفعة وعلو الشأن لمن يمتلك القوّة دون الإقدام على أفعال عدوان وارتكاب مظالم.

والإرهاب ليس كلّ حالاته إرهاباً ماديّاً، {لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِمْ مِنَ اللَّهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ}[72].

لمّا أمر الله تعالى المؤمنين بإعداد العدّة وصولاً إلى الإرهاب المفضي إلى التمكين، عملوا به فوصلوا إلى المرحلة الإرهابية، وهنا وصفهم بأنّهم أشدّ رهبة من الله تعالى دون معطيات الخوف أو الفزع؛ فكانت الرَّهبة مضاعفة لديهم من جانبين:

الأول: الرَّهبة التي وقعت في نفوسهم من الله تعالى اعترافاً وتقديراً وتقرُّباً إلى الله وهي رهبة رغب في طاعة.

الثاني: اجتماع رهبة الله تعالى في نفوسهم، ورهبة العُدّة في أيديهم ممّا استطاعوا.

ومن هنا وقع رهب مضاعف على الذين لا يفقهون من الرَّهب الذي سكن نفوس المؤمنين وممّا امتلكوه من أدوات الإرهاب ووسائله التي أعدّوها هذا من جانب، والجانب الأهمّ أنّ مركز توزيع الرَّهب في الآية يكمن في (من) بين المؤمنين وبين الذين لا يفقهون من حيث:

---

[72] – الحشر 13.

1 . لأنتم أشدّ رهبة في صدورهم من الله، فيكون معنى ذلك أنّكم عندما وقعت رهبة الله من نفوسكم الموقع الذي أنتم أهل له، وقع على الذين لا يفقهون الرَّهب في صدورهم منكم، فأصبحوا لكم راهبين.

2 . لأنتم أشدّ رهبة في صدورهم من الله، يكون المعنى أيضاً عندما لم يرهبوا الله تعالى، وقعت عليهم الرَّهبة من المخلوق لأنّهم لم يرهبوا الخالق، فلو رهبوا الخالق لتساوت الرهبتان، فلمّا لم يرهب الذين لا يفقهون من الله تعالى، كان الإرهاب من المؤمنين مصدر قلقهم وتحسبهم وصولاً إلى الخوف الذي سبّبه لهم الإرهاب، وهنا تظهر المفارقة بأنّ الإرهاب كان مصدر طمأنينة للذين آمنوا، ومصدر قلق وحذر وخوف للذين لا يفقهون، وليس الإرهاب خوفاً وإنّما قاضٍ عليه، وهنا يظهر الإرهاب دعوة حقّ يكون الأخذ به واجب كي يمتنع به الخوف.

ومن أجل ذلك فقد كان الأخذ بالإرهاب بداية يحمل خصلتين حميدتين هما:

الأولى: تنفيذ لأمر من أوامر الله تعالى وهو طاعة يثاب عليها، ويتحقّق بموجبه أمن الله في عدم سخطه سبحانه وتعالى.

الثانية: الطمأنينة النفسية التي تمنح الثّقة في القول والعمل والتعامل تصرّفاً وسلوكاً، لأنَّ القوَّة الإرهابية تجعل المجتمع المرهب في منأى عمّا يراد به من شرور، لأنّه امتلك ما يحقّق له الطمأنينة والأمن النّفسي.

وهنا تبرز إيجابية الأخذ بالإرهاب، وسلبية عدم الأخذ به، لأنّه رفع قوماً ووضع آخرين دون إخراج فعل إلى حيّز التنفيذ أو استخدام أداة لتحقيق غرض؛ فالمؤمنون أشدّ رهبة من الله، وهذه الرَّهبة رفعهم الله بها، وأمّا الذين لا يفقهون معنى الرَّهبة من الله تعالى ولم يرهبوه؛ فقد وقع عليهم الرَّهب من الذين يرهبون وأصبحوا برهبهم مرهبين لهم.

إنّ الذين حاولوا أن يبتدعوا سلبية للإرهاب لا تناسبه ولا توافق مفهومه ولا تجاري معناه، كان الأولى بهم والأجدر أن يعززوا إيجابياته التي لا تفارقه، ذلك أنّ الألفاظ في سياق النظم تكون متنافرة إذا وصفت بنقائضها، وتكون متآلفة إذا وصفت بشبيهاتها، وتكون متجانسة إذا أضيفت لمثيلاتها؛ فكما لا يصح أن نقول: هذا حسن قبيح، كذلك لا يصح أن نقول: هذا إرهاب مخيف، ذلك أنّ هذا السياق في نظم الكلام يجمع صفتين متناقضتين لا يمكن أن تجتمعا في ذات واحدة ضمن زمن واحد في حيّز واحد، ولم تأتِ لفظة الإرهاب أو ما اشتقّ منها في القرآن الكريم إلّا ملازمة للصفات الحميدة أو موصوفة بها أو مضافة إليها، قال تعالى: {وَقَفَّيْنَا بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَآتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حقّ رِعَايَتِهَا}[73].

فالإرهاب لو لم يكن يحمل من الخير ما يعود على حامله، ما قرن بالرأفة والرحمة؛ ولذلك لا يستلزم القدح أو النّقصان، لأنّ الرهبانية بتلك الصّفات الحميدة التي عُطفت عليها أوجبت لها فعل الخير، فإن كانوا ابتدعوها لغير وجه الله تعالى (ورهبانية ابتدعوها) ما كان الله ليكتبها على الذين جعل في قلوبهم رأفة ورحمة، أمّا أنّهم ما رعوها حقّ رعايتها؛ فهو تضمين وجوب رعايتها لمن يأخذ بها؛ فإذا اجتمعت الرهبانية مع الرأفة والرّحمة؛ فكيف يجتمع الإرهاب مع الخوف والفزع في ذات، ويجتمع مع الرأفة والرّحمة والهدى في الذات نفسها؛ فيكون إرهاب خوف وفزع ورأفة ورحمة.

---

[73] – الحديد 27.

ولم تقتصر الرّحمة على ملازمة الوصف فقط، وإنّما كانت ملازمة للوصف والموصوف، قال تعالى: {وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضَبُ أَخَذَ الْأَلْوَاحَ وَفِي نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ}[74].

فالذين يرهبون ربّهم، كان هذا الرَّهب بمنزلة التهيّؤ والاستعداد لتقبّل الهدى والرّحمة من نسخة الألواح التي أخذها موسى؛ فأخبر أنَّ الهدى والرّحمة للذين يرهبون الله، ولقائل أن يقول أنّ هؤلاء يرهبون ولا يصنعون الإرهاب فجاءتهم الرّحمة نوعاً من الاطمئنان، والإرهاب الذي وقع عليهم، هو من الله تعالى، فلو كان المقصود بمفهوم الإرهاب وفق ما يدّعيه المدّعون، لكان قال: وفي نسختها هدى ورحمة للذين هم لربهم خائفون أو متطرّفون أو عنيفون، ولو كان مقصود المعنى هو الخوف أو التطرّف أو العنف، ما كانت كلمة (ترهبون) لتؤدّي المعنى، ولكنَّ الله تعالى علم من هؤلاء الخشية ممّا سكن في قلوبهم من عظمة الله تعالى وحقّه عليهم فوصفهم بالوصف المناسب للصفة القائمة في قلوبهم.

ولذا لم يكن الإرهاب في مفهومه تطرّفاً أو عنفاً ولن يكون كذلك، وليس الإرهاب والخوف والفزع والوجل والتوجّس ألفاظاً مكرّرة لمفهوم واحد، ومن هنا ينتفي إطلاق لفظ الإرهاب على فعل لا ينطبق عليه المعنى ولا يوضّح مفهومه ودلالته، ومن أجل الوقوف على الفرق بين المعاني والمفاهيم، أخذنا أفصح النصوص لغة وأعظمها دلالة وأيسرها مفهوماً، تلك التي لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا يرقى إليها شكّ ولا ينتاب أحد فيها توجّس، بحيث تطمئنّ إليها القلوب والعقول من القداسة والفصاحة

[74] – الأعراف 154.

والدلالة والمفاهيم، قال تعالى: {وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّة وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ}[75].

إنّ إعداد العدّة الإرهابية من البداهة أنّه أمر من القضايا العقلية التي تثبتها البراهين المنطقية حفاظاً على الفرد والمجتمع، والنصّ من البساطة في الفهم وعدم التكلّف أنّه لا يحتمل معنى آخر غير التهيّؤ والاستعداد والتأهُّب أخذاً بالأسباب، وليس تحريضاً على العدوان؛ فلا يحتمل المصطلح ما حمّلوه من الرّعب والفزع الذي ينشرونه، ولا يفهم منه القتل والسلب والنهب والاعتداء الذي يمارسونه.

فهو دعوة إلى إعداد العدّة دائماً، واستكمال القوَّة بأقصى الحدود الممكنة؛ لتكون القوَّة التي ترهبها القوى الأخرى خوفاً أو طمعاً، والنصّ يأمر بإعداد القوَّة على اختلاف صنوفها وألوانها وأسبابها، ويخصّ (رباط الخيل) لسببين:

الأوّل: أنّ هذه الخيل هي أعظم إعداد عسكري في عصره يوصل إلى مرحلة الإرهاب.

الثاني: أنّ هذه الخيل ورباطها لا يقوم إلَّا بالإنسان الذي هو أساس الإعداد.

والغاية من الإعداد والاستعداد والتهيّؤ والتأهّب الذي يوصل إلى الإرهاب، أن يأمن المعدّ للعدّة على حرّيته وماله ونفسه وأرضه وعرضه، ومن هنا يمكن أن يرهب الأعداء بحيث يبلغ بهم الرَّهب إلى عدم التفكير في العدوان على المُعدّ للعدّة في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع، وعلى هذا يكون الإرهاب طريقاً عملياً واقعياً للحياة، يواجه طرق وأساليب أخرى تقوم عليها سلطات وتقف وراءها أنظمة وقوى مادّية وفكرية تسعى إلى

---

[75] – الأنفال 60.

الإضرار بالآخرين بأساليب شتى ووسائل مختلفة؛ فلا مفرّ من الأخذ بالإرهاب تحسّباً للعدوان.

والمأمور بأن يأخذ بالإرهاب مكلّف أن يكون قوّياً، وأن يحشد ما يستطيع من أسباب القوَّة ليكون مرهوباً في الأرض، وطائعاً لأمر الله تعالى في أخذه بالأسباب.

والإرهاب في الآية الكريمة واضح المعالم بيّن القسمات، ليس فيه عدوان أو ظلم أو غصب، ولكنّه أمر في حدود التكليف بإعداد القوَّة إلى الطّاقة القصوى، بحيث لا إهمال لأيِّ سبب من أسباب القوَّة يدخل في الطّاقة إلَّا والأخذ به واجب والعدوان به ممتنع، وإنّما هو إلقاء الرَّهبة في قلوب الأعداء الظّاهرين منهم الذين يعلمهم المعدّ للعدّة المرهبة، وآخرين وراءهم ممّن لا يعرفهم، أو أنّهم لم يجهروا بالعداوة وإنّما أضمروها.

فهؤلاء الأعداء ترهبهم القوَّة ولو لم يمتدّ الفعل إليهم، أمّا الذي يخاف فهذا شأنه، لأنّ القوَّة الإرهابية لا تمتدّ إليه ولن تخرج من الإرهاب إلى فعل القتال إلَّا بأسباب أخرى وفعل آخر غير الإرهاب، كأن تواجه الظلم أو العدوان.

من خلال الوقوف على معاني ومفاهيم ودلالات هذه الآية الكريمة، لا يمكن لعاقل يتكلّم بلسان الضّاد أن يجمع بين العنف والتطرّف والقتل والجريمة التي ينتج عنها الخوف والفزع والهلع، ويضعها جميعاً تحت اسم الإرهاب في مفهوم واحد ليؤدّي المعنى الذي أقحم على لفظ الإرهاب قسراً بحيث جعل الأسماع تنفر منه لما افتُريَ على هذا المصطلح من افتراءات، كان الغرض منها تسمية الأشياء بغير مسمياتها، ووصفها بغير أوصافها حتَّى يفلت المجرم من العقاب، وتكون الضحية هي المتهم، وهكذا وللأسف تقوّض قيمة الإرهاب بغير حقّ.

إنَّ المتتبع للأحداث السياسة ومحاولة النيل من المسلمين ودينهم، يجد أن مصطلح الإرهاب لم يعدّ بسيطاً في مفهومه ودلالته ومعناه الذي أشارت إليه الآية الكريمة وأمرت به وهي من لدن عزيز حكيم؛ فالله تعالى يأمر بالعدل والإحسان، ويأمر بالمعروف وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي، ومن هذا المنطلق يجب أن يُنظر إلى دلالة المصطلح ومفهومه ومعناه فيما أمر الله تعالى من الأخذ بالإرهاب وأسبابه، لا بما أقحم عليه من مفاهيم وألصق به من تهم العنف والتطرُّف والخطف والقتل وكلّ ما من شأنه أن يؤدّي إلى إفساد في الأرض وسفك دماء فيها بغير حقّ، حتَّى أصبح مفهوماً مخيفاً ومعقّداً ومركّباً إنسانياً وثقافياً واقتصادياً وسياسياً، وعلى هذا نجد كلّ باحث أو كاتب أو متكلّم في هذا المجال، يرى ما لا يراه الآخر ويجد فيه ما لا يجده غيره من حيث مصداقية الدّلالة ومطابقة الكلمة للمعنى ومواكبة اللفظ للمفهوم، ولذا نجد مصطلح الإرهاب الآن أنّه مطابق للتطرُّف، ومتماثل مع العنف، ومرادف لكلّ ما يؤدّي إلى الخوف بغير حقّ، ودالّ على القتل، ويعني الإجرام ويشار إليه بالانتحار، فأيّ لفظة هذه التي أصبحت جامعة لكلّ هذه المعاني من الأفعال العدوانية، وأيّة لغة هذه التي تقصر فيها الألفاظ على استيعاب المعاني؛ فتحمّل لفظة واحدة لأنّها لا تمتلك من الألفاظ ما يستوعب أفكارها، ولكن أصحاب الأغراض شاؤوا أن يلبسوا هذا المصطلح المفترى عليه ما يبرّر أفعالهم بغير مسمّياتها، لأنّ وراء ذلك حاجات وغايات أوّلها تقويض قيمة هذا المفهوم البريء ممّا الصق به من افتراءات.

نحن لا نلوم الذين أرادوا الانحراف بمفهوم الإرهاب عن غايته وسوّقوا له هذه المعاني من أجل تحقيق أغراض، وإنّما اللوم على أبناء لغة

المصطلح الذين استخدموه وفق ما أريد له من الآخرين؛ فكانوا بذلك مخالفين من ثلاثة أوجه:

1 . مخالفة شرعية:

هذه المخالفة يصل الأمر بهم إلى ارتكاب كبيرة من الكبائر؛ فالله سبحانه وتعالى يقول في محكم التنزيل: {قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ}[76]. والقسط هو العدل الذي يحقّ الحقّ، ولمّا جاء الأمر من الله تعالى بإعداد العدّة إرهاباً، فهو قسط من أجل انتشار العدل بين النَّاس، والأخذ به واجب وتركه تفريط بحقّ الله، وأمّا محاولة تغيير مفهومه ودلالة معناه؛ فهو كما قال الله تعالى: {يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ وَإِنْ لَمْ تُؤْتَوْهُ فَاحْذَرُوا وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآَخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ}[77]. وهذا الذي ينطبق على من أراد تغيير مفهوم الإرهاب؛ فإن كان خوفاً وذعراً وتقتيلاً يقبلون به، وإن كان أمناً وطمأنينة ورأفة ورحمة يحذرون منه، لأنَّهم يريدون الفساد والفتنة، ولا يريدون الإصلاح والطمأنينة وبلوغ الحلّ.

فمن أجل الإفساد في الأرض لجؤوا إلى قلب المفاهيم الشرعية والتلاعب بمصطلحاتها؛ فعمدوا إلى تسمية الإرهاب قتلاً، والرّبا فائدة والفداء انتحاراً، وذلك تقويضاً للقيم الحميدة التي أُستمدّت من الفضائل الخيّرة التي أمر الله بها عباده، ممّا يترتّب على ذلك تغيير لبعض القيم واستبدال قيم أخرى والنزول بالفضائل من سموّها الذي يوجب الأخذ بها إلى رذيلة لزم الابتعاد عنها؛ فهم على زعمهم يدعون بالعقل مالا يقبله العقل،

---

[76] – الأعراف 39.

[77] – المائدة 41.

والعاقل يرى أنّ في ذلك من مخالفة الشرع والاستهانة بالعقل مالا يجوز السكوت عن ردّه، {وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آَبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آَبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ}[78]

2 . مخالفة عقلية:

إنّ العقل الفردي والوعي الجمعي يدفع الإنسان إلى السعي لأن يكون آمناً، والعقل يحكم بأنّ الأمن يقتضي وجود الموانع والزواجر والروادع، ومجموع هذه المعطيات سواء أكانت مادّية أم فكرية ومعنوية، تشكلّ حاجزاً إرهابياً لدفع الشرّ، وهذا لا يتعارض مع العقل، والعقل يعلم أنّ الذي أوجده ما أمره إلَّا بخير وما نهاه إلَّا عن شرّ، ومن هنا يجمع العقل بين الأمر النقلي الذي دعا إلى الإرهاب وسيلة وغاية، وبين التمييز العقلي نفسه الذي يعرف مصلحته ويعلم حدوده.

والعقل يدرك ضرورة الفرق بين الخير والشرّ، قال تعالى: {وَنَبْلُوكُمْ بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ}[79]. فالابتلاء لا يتحقّق إلَّا مع التكليف، والتكليف دليل معرفة وقدرة على التمييز، من هنا يدرك العقلُ الفرقً بين الإرهاب والعدوان، وهذا التمييز اكتسبه ممّا أُمِر به من الإرهاب فيصنّفه على أنّه خير، ولمّا نُهي عن العدوان علم بالضرورة أنّه شرّ، ولا شكّ أن العقل يدرك اشتراك أشياء في قضية وافتراقها في قضية، وبالضّرورة يعلم أنّ ما اشتركت فيه، غير ما افترقت عنه، ومن هنا كان التمييز بين ما هو نافع ممّا أمر به، وبين ما هو ضارّ ممّا نُهي عنه، وهذه القضايا لا ينكرها عاقل، ولذا فإنّ محاولة تغيير مجراها والعدول بها عن حقيقتها تغييب للعقل الذي لا يقبل أن تقوّض القيم الحميدة.

---

[78] – القرة 170.

[79] – الأنبياء 35.

وإذا سلّما جدلاً بدعوى ما يلصق بالإرهاب من مفاهيم على أنّها إجماع عقلي وجب الأخذ به والعمل على إثباته كمفهوم جديد، فإنّ ذلك لا يكون مسلّمة ما لم يتعارض مع النقل، فإن كان لا يتعارض مع النقل كان التعويل على النقل أولى، وإن تعارض مع النقل أصبح الأخذ بالنقل أوجب، وحينئذ لا يجوز معارضة النّصوص النقلية بها ويقال قد عارض الظواهر النقلية قواطع عقلية؛ فليس هنا دليل عقلي لا يقيني ولا ظنّي، بل غاية ما يُراد دعوى المدَّعي لقبول المفهوم الجديد.

3 . مخالفة منطقية:

لمّا أقرّ العقل بوجوب الإرهاب والأخذ به والعمل على تحقيقه وصولاً إلى غايته، لِما وقف عليه من منافع وفوائد تحقّق الخير وتدفع الشرّ، كانت هذه القضية تقريراً عقلياً ومن ثمّ أصبحت مسلّمة منطقية.

ولمّا حكم العقل بإيجابية الإرهاب وسلبية العدوان عن طريق النصّ النقلي والاستدلال العقلي، أصبحت هذه القضايا مسلّمات منطقية تدلل على إيجابية الإرهاب وسلبية العدوان التي تندرج تحت مبادئ التصديقات العقلية، حيث أنّ كلّ كلمة يصدق لفظها على دلالة معناها من حيث مفهومها التي تشكّل قضية بين اللفظ والمعنى في الدلالة والمفهوم الذي يحكم بنسبة شيء إلى شيء على سبيل الإيجاب أو السلب، كانت قضية منطقية، قال تعالى: {هَذَا كِتَابُنَا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالحقّ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنْسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ}[80]. فالكتاب لا يتكلّم، وإنّما ينطق بتقرير الحقائق صدقاً وكذباً، وحقّاً وباطلاً، وخيراً وشرّاً، وعدلاً وظلماً كما جرت حقائقها فمضت أفعالاً وأصبحت مسلّمات يقينية بفعل فاعلها التي أقرّها المنطق أنّها جرت في مفاهيمها.

[80] – الجاثية 29.

والقاعدة المنطقية المستندة إلى الأسس العقلية، تقرِّر أنّ الحكم على الشيء نابع من تصوُّره، وتصوُّره يجلّي حقيقة معناه، والوقوف على معناه يحكم على دلالة مفهومه، فلا بدّ من تصوّر حقيقة الإرهاب من مصادره ومسبباته ونتائجه تصوّراً صحيحاً، ولا بدّ من تصوّر الخوف أو العدوان أو أيّ مفردة ألصقت بالإرهاب من مصادرها وأسبابها، ثمّ النظر في نتائجها قبل إقحامها في مفهوم لا تحتمله، كي لا يخالف المنطق الذي أقرّه العقل؛ فإن لم تعتمد هذه الضوابط؛ فسوف يكون الباحث أو المسوّق للفكرة أمام إشكالات ثلاثة:

1 . أنّ الباحث وقع في خلط وقرّر نتائج غير صحيحة.

2 . أو أنّه اتهم الآخرين في عقولهم.

3 . أو أنّه هو متهم في عقله.

فإذا انتفت هذه الإشكالات الثلاثة؛ فيكون الأمر متعمّداً، ولن يفلح أحدٌ في تغيير المسلّمات المنطقية التي أقرّها العقل.

الحكمة من الإرهاب

إنّ جميع الشرائع السماوية والقوانين الوضعية بيّنت الأسس والمنطلقات من الأوامر والنواهي والمُبَاحات التي تضبط العلاقات الإنسانية بين البشر، بصرف النظر عن الدين أو اللون أو العرق؛ فهذه الشرائع أمرت بأشياء، ونهت عن أشياء، وسكتت عن أشياء، وليس ذلك من باب الصدفة أو العبث أو الانتقاء، وإنّما هو دليل على حكمة الشارع في تفصيل التشريع، وتوزيع أبوابه وتعدّد مناحيه، فإن لم تدرك الحكمة من نصّ التشريع، فسوف تدرك من التطبيق والممارسة، والبعض يقف على تلك الحكمة بالبداهة وإن كان الآخرون عنها غافلون.

فالحكمة من تحريم ما حُرِّم، إمّا أنّه يشكّل خطراً أو أنّه يجلب ضرراً.

والحكمة من مشروعية الأخذ بما وجب، أنّه يؤدّي منفعة أو يدفع خطراً أو يمنع ضرراً.

والحكمة من المباحات التي ليس الأخذ بها واجباً ولا تركها محرّماً، لأنّه لا يترتّب على الأخذ بها ضرر ولا على تركها ضرر، فإن انتفع الآخذ بها، لا يضرّ ذلك من تركها، ويترتّب على ذلك أنَّ المباح غلبت منفعته على ضرره، فلا يثاب آخذه ولا يأثم تاركه.

ولما خرج الإرهاب من المباح ولم يدخل في التحريم، لم يبقَ له إلَّا باباً واحداً وهو الوجوب، ولذا فقد أمر الله سبحانه وتعالى المؤمنين بالتهيّؤ والإعداد والاستعداد والتأهّب وصولاً إلى مرحلة الإرهاب، ولمّا لم يكن الإرهاب من المحرّمات، ولمّا خرج من الإباحة لم يعد فيه تخيير، ولذا دخل في باب الوجوب، بحيث أصبحت القضية من الأوامر، والأخذ بها من اللوازم.

وأمّا الأخذ بما نهُي عنه فإنُه يؤدّي إلى خلل يترتّب عليه مضارّ كثيرة، وترك ما وجب الأخذ به يترتّب عليه ضرر أكبر، ومن هنا تظهر الحكمة من تشريع الإرهاب وجوباً في قوله تعالى: {وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قوَّة وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ}[81].

فمن المسائل التي يجب أن يُنظر إليها من زاوية الحكمة، التي من أجلها نؤيّد الإرهاب ونحضّ على الأخذ به، أنّ الله سبحانه وتعالى جعله الحدّ الفيصل في التوازن بين البشر كي لا يكون قوم مستضعفين في الأرض فيتخطفهم النَّاس مصداقاً لقوله تعالى: {وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ تَخَافُونَ أَنْ يَتَخَطَّفَكُمُ النَّاس فَآوَاكُمْ وَأَيَّدَكُمْ بِنَصْرِهِ وَرَزَقَكُمْ مِنَ

[81] – الأنفال 60.

الطَّيِّبَاتِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ}[82]. وبين التسلّط والعدوانية والظلم التي تتمتّع بقوّة طاغية منفلتة من الفضائل والقيم تحملها على العدوان والسيطرة، فتأخذ من هذا حقّه وتدفعه لمن ليس له بهِ حقّ، ولذلك قيّد الله تعالى قوّة الإرهاب بشرط قتال من يقاتلك وعدم العدوان على الآخرين {وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ}[83]. فكان هذا قيد للإرهاب بشرط دفع العدوان لا بمباشرته، لأنّ الإرهاب هيبة من القوّة والاعتزاز والمنعة التي تحقّق الاعتراف والاعتبار والتقدير من الآخر، والثّقة والأمن والطمأنينة للذّات، ولا أحد ينكر أنَّ الإرهاب قوّة، ومن الحكمة أن يكون الفرد أو المجتمع على هذا الجانب من القوّة، وخروج هذه القوّة من الإرهاب إلى حيّز آخر، يصبح له تسمية أخرى ومصطلح آخر، لأنّ الذي لم يرتهب من الإرهاب؛ فقد تجاوز حدّه بالتمادي والعدوان، لذا وجب الخروج من الإرهاب إلى فعل هو أشدّ من الإرهاب كي يردع المعتدي، وهنا ينتهي مصطلح الإرهاب ويتلاشى مفهومه وتغيب دلالته ويفارق معناه، ويدخل فعل آخر بأدوات أخرى لردع الآخرين؛ فكان النهي عن الاعتداء هو أمر بالبقاء في حالة الإرهاب التي تحافظ على التّوازن بين الأفراد أو بين المجتمعات؛ فما كان الإرهاب ليخرج عن حالته إلى حالة أخرى، إلَّا لمدافعة الذين يبدؤون بالعدوان، وهنا ملاحظة دقيقة في مشروعية الإرهاب للجميع، ذلك أنّ الآية أمرت قتال من يقاتل على وجه الخصوص، وبذلك خرج من القتال وعدم جواز قتاله من كان يتمتّع بصفة الإرهاب؛ فمن كان متهيّئاً ومستعدّاً ومتأهّباً دخل الحيّز الإرهابي بما يمتلكه من أدوات القتال من العدّة والعدد والعتاد

---

[82] – الأنفال 26.

[83] – البقرة 190.

والمقاتلين الذين تمرّنوا على القتال وتمرّسوا فيه؛ فالذي كان هكذا حاله لا يمكن أن يوصف بالمقاتل، وإنّما يوصف بالإرهاب لامتلاكه وسائله وأدواته، ولذا أُقرّت شرعيته وامتنع قتاله.

وتتجلى الحكمة من الإرهاب أنّه عمل مشروع لأنّه يعمل على:

. توثيق العلاقة.

. تحقيق الموجب.

. تحقيق التّوازن.

. طرد الخوف.

أولاً: توثيق العلاقة.

إنّ الإرهاب بمفهومه الحقيقي هو امتلاك القوَّة وأسبابها الماديّة والمعنوية والفكرية والثقافية من حيث التهيّؤ والاستعداد والإعداد وصولاً إلى التأهّب، والوصول إلى التأهّب في الحالة الإرهابية يعني إرهاب الآخر الذي يعني في مفهومنا ومفهوم المصطلح حقيقة لا افتراءً، أن توصل رسالة للآخر يدرك من خلالها القوَّة والعزّة والمنعة التي تمنعه من الاعتداء عليك، وفي الوقت نفسه تحافظ على اتّزانك في عدم العدوان عليه، ومن خلال هذا الإدراك يصبح الآخر يكنّ لمن يمتلك وسائل الإرهاب وأدواته التقدير والاحترام والاعتراف والاعتبار، بحيث أصبح في نفس الآخر من المهابة للمُرْهِب ما يمنعه من العدوان عليه والعدول عن النوايا السيّئة إلى الدخول في حوار يفضي إلى التّفاهم من أجل مصلحة الطّرفين، وهذا الحوار الذي قام على الإرهاب المتوازن إن كان من طرفين أو من أطراف متعدّدة، أو أنّه إرهاب متّزن إن كان من طرف واحد تجاه أطراف أخرى، ومن هنا يكون الحوار منصبّاً على ضرورة توظيف الجهود الاقتصادية والثقافية والرياضية والعلمية والبحثية والمؤسسات

الأكاديمية خدمة للموجب، بحيث تنخرط جميع مكونات المجتمع بما تتمتّع من قدرات ومهارات في الإفادة من الطرف الآخر رغبة في كسب الودّ وإظهار النوايا الحسنة التي تدفع إلى التعاون الذي يفضي إلى تحسين العلاقات وتوثيقها، ممّا يؤدّي إلى الاستقرار الذي قام على التّعاون وتبادل الخبرات والمصالح والمنافع المشتركة، بحيث تتوثق العلاقة التي تؤدّي إلى التطوّر والنموّ بدافع إرهابي.

وهذا الدور يطلب من أهل الاختصاص في جميع المجالات أو معظمها أن تبني الآراء الإيجابية وتسعى إلى ترسيخ القناعات واتخاذ القرارات والمواقف التي توضّح حقيقة مفهوم الإرهاب، وخاصّة من قِبَل المخلصين والواعين لحقيقة قضية الإرهاب على محمله الموجب، ومن هنا يكون لأهل الاختصاصات في السياسة والاقتصاد والعلوم وعلماء الاجتماع دور كبير في تحقيق الاستقرار السياسي، والنموّ الاقتصادي، والنهوض الفكري والعلمي وإظهار عقد اجتماعي يرتقي بالإنسان إلى مستوى المصطلح، من خلال تقريب وجهات النّظر وصولاً لقواسم مشتركة تكسب الطرفين أو الأطراف استقراراً سياسياً واطمئناناً ونمواً اقتصادياً وتطوّراً علمياً وثقافياً بعلاقات وثيقة.

إنَّ الحكمة من قضية الإرهاب، هو المحافظة على الإنسان والرُّقي به إلى إنسانيته، ولا يكاد يخلو مجال من المجلات الإنسانية التي يسودها الاستقرار والتفاهم إلَّا وللإرهاب فيه نصيب إن لم يكن له النصيب الأوفى، إلَّا أنّ التركيز غالباً ما ينصبّ على الأدوار السياسية أو الاقتصادية أو العلمية، أو عليها مجتمعة، علماً أنّ هناك إغفالاً سهواً أو جهلاً لدور الإرهاب الاجتماعي الذي تقوم بموجبه الأدوار السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية والصحيّة، بحيث لا يكاد يفارقها، ولا يكاد

يوجد جانب من جوانب الحياة في المجتمع إلّا ولها صلة بالقضية الإرهابية من قريب أو بعيد، بل ربّما نرى أنَّ الإرهاب عمل اجتماعي، ودوافعه غالباً ما تكون اجتماعية وأهدافه اجتماعية.

ويمكن لأيِّ أحد أن يقف على الآثار الاجتماعية المترتّبة على الإرهاب، علماً أنّ الإرهاب عرف اجتماعي يعمل به المجتمع من حيث لا يدري، ومن هذه الآثار دوره في تعزيز علاقات النَّاس بما تربطهم من روابط في حياتهم الاجتماعية من ترسيخ فضائل وتعزيز قيم واحترام الآخر ومعرفة الذات، وهذا موقف من الإرهاب يساعد على تحقيق الاستقرار الاجتماعي، وعدم شيوع روح التذمّر والتمرّد في المجتمع، وذلك نوع من المساواة بين أفراده، وهو يمكّن كلّ ذي حقّ من الحصول على حقّه من المتطلبات الأساسية في الحياة من العيش والأمن والحرّية، ويتحقّق ذلك من خلال النّظام الإرهابي الذي لا يدركه كثيرون، وربّما يقول قائل إنّما يتحقّق ذلك بقوَّة القانون، ونحن لا ننكر هذا، غير أنّ الذي نقوله: إنّ القانون قوَّة إرهابية لها من الهيبة والاحترام ما يمنع النَّاس من التطاول عليها، ولذلك يتعايشون مع القانون دون خوف، لأنّ القانون يأخذ صفة إرهابية لدى جميع الأفراد، وكلّ أحد يرهب القانون، ولا نجد أحد يخشى من القانون أو يخافه.

ثانياً: تحقيق الموجب:

لقد نظر العالم إلى الإرهاب نظرة سالبة لا تعبّر عن الحقيقة بقدر ما تعبّر عن قصد الافتراء والتضليل من أجل مآرب، ذلك أنّ الذي سوّق هذا المفهوم للمصطلح وانحرف به عن حقيقته مفهومه ودلالة معناه، أراد أن يتنصّل من جرائمه باستحداث مفهوم جديد لمصطلح قديم كي تكون أفعالهم وممارساتهم خارج الإدانة إذا ما قيست إلى المصطلح.

ومن المعلوم لنا وللآخرين أنّ أيّة قضية لا تُخلق في فراغ ولا تأتي من فراغ، بل تستند إلى معطيات وحسابات دقيقة رجاء نتائج تحقّق أهدافاً مخططاً لها سواء على صعيد المخططين أم من خُطط لهم ودُفعوا إلى الالتزام بالمخطط.

وعندما يأتي هذا التخطيط من خارج المجتمع تكون التصوّرات فيه بعيدة كلّ البعد عن تماسّها مع حقائقه ووقائعه، ذلك أنّ إعادة تشكيل المصطلح وفق رؤية غريبة من لغة غريبة نتاج مجتمع غريب؛ فإنّه لا يمنح القناعة المتوخاة.

وبعبارة أخرى إذا استطعنا أن نضع أيدينا على جملة من المتغيّرات الثقافية لمفاهيم بعض المصطلحات من ستينيات القرن الماضي إلى يومنا هذا من الوقائع التي شهدها التَّاريخ في هذا السياق مع إضافة المؤثّرات الوافدة من الثّقافة والإعلام، تتّضح لنا هذه الظّاهرة جليّة وينكشف الغرض منها.

وإذا استطعنا أن نحصر نتائج تغيير مفهوم مصطلح الإرهاب التي تمخّضت عن الافتراء عليه بتغييب موجبه واستبدال ذلك بأشياء سالبة انعكست على العقيدة والتَّاريخ ورسم توجهات المستقبل، فإنَّنا سنعطي القضية المزيد من مسوّغات إثبات الحقائق التي نحن بصددها في إعادة تبييض ما سوّده الآخرون من صفحات الإرهاب، وذلك بالعودة به إلى عمقه التَّاريخي وننطلق به من واقع يُعدّ واحداً من الفرص الأساسية في اختبار الأفكار والعقائد والتصوّرات، وفي امتحان المحاولات التي تسعى إلى تشكيل مستقبلنا، لا نقول على هديها، وإنّما على ضلالتها.

إن البُعد التَّاريخي والعمق الفكري لأيّ مصطلح سيظلُّ مطلباً لاختبار مصداقيّة الادّعاء جنباً إلى جنب مع البعد التصوّري المستقبلي، ومدى ما

يملكه من شمولية وتماسك وقدرة على الاستمرار بموازاة المطالب الإنسانية التي يحقّقها الإرهاب في الاتّزان والتّوازن.

إنَّ العودة بالمصطلح إلى حقيقة معناه ودلالة مفهومه، تضعنا على جادة ما نريده من الإرهاب وما يريده منّا، وليس وفق منطلقات خاطئة متعمّدة حيناً، ورغبة في إرضاء الآخرين أحياناً، بحيث تتوسّع الهوة بيننا وبين ما نصبو إليه حتَّى تكون النتيجة في معظم الأحيان تعميق الخلاف بين طرفي القضية لعدم العودة إلى الأصول أو القبول بها، ذلك أنّ العودة إلى الأصول تؤدّي إلى تأثير فاعل وعالٍ يلتقي فيه البعد التصوّري مع الواقع العملي، ممّا يعني بناء التصوّر المستقبلي القائم على إرث حضاري وامتداد فكري ينبع من الفضائل الثّابتة التي أقرّتها الشريعة وقبلها العقل، ومن يعتقد أنّ العودة بالمصطلح إلى أصل حقيقته يُحدث في تركيبه تغييراً معيّناً فهو واهم، والذي نقوله: إنّه يعبّر في نهاية الأمر ليس عن الرّغبة في إعادة صياغة المصطلح وفق منظورنا ومقولاتنا فحسب، وإنّما وفق حقيقة الإرهاب المعبّرة عن قدرته على تحقيق التّوازن وإيجاد الأمن والطمأنينة لجميع الأطراف.

إنّ لفظة الإرهاب منذ أنّ عرفته اللغة العربية وكان أحد مفرداتها في تشكّله الأوّلي وعبر عصور مضت، لم يكن له سوى الوجه المشرق، إلَّا أنّ الانحراف بمفهومه ومعناه أوصل البعض إلى الاعتقاد بأنّ الإرهاب يحمل كلّ ما وُجّه إليه من تهم نجزم بأنّها باطلة؛ فكانت تلك التّهم سلاحاً يحمل أكثر من حدّين مسلط علينا:

آ . استبدال المفهوم الحميد للمصطلح بمعاني القتل والإجرام والعدوان.

ب . وصف من يأخذ بأسباب القوَّة في الإرهاب المشروع بما تمّ استبداله من معانٍ تحت مسمى الإرهاب.

ج . الذي يمارس الاحتلال والقتل والعدوان ليس إرهابياً.

إنّ هذا التلقي للمصطلح بهذا المعنى والقبول به في الاستعمال اللغوي للدلالة التي أُريدت له واستخدمت فيه يطعن في أمّة بكاملها من وجوه:

1 . العقيدة التي أقرّت إيجابية المصطلح.

2 . العقلية التي قبلت استبدال مفهوم المصطلح.

3 . اللغة التي تسمح للغات أخرى بتغيير مفاهيمها.

4 . وصْمُ هذه الأمَّة بالغباء من طرف خفي لقبولها بهذا الاستبدال.

فما هو موقف أمّة ولغة استخدمت بعض مفردات ألفاظها في الجوانب الإيجابية وأسّست عليها حضارة كونها تنبع من الفضائل والقيم السامية على مدار قرون مضت، ثمّ تعود وتشتم هذه الألفاظ وتنكرها على نفسها سهواً أو عمداً.

ثالثاً: تحقيق التوازن

إنّ الإرهاب بمعناه الحقيقي وامتلاك أدواته ووسائله يحقِّق التّوازن بين الأفراد والمجتمعات والتجمعات، بحيث يجعل التجمعات الإنسانية ترتقي إلى إنسانيتها في معرفة الحقوق والواجبات وتحمّل المسؤوليات على جميع الأصعدة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الاتجاهات المادية والمعنوية والرّوحية

إنّ أيّ مجتمع أو تجمّع بحاجة ماسَّة إلى من يساعده على تحقيق التّوازن دون خوف في حياته العامّة على جميع الأصعدة، وهذا التّوازن لا يتحقّق إلّا بضوابط وروادع تمنع الأفراد أو المجتمعات عن الانحراف والتطرّف والميل عن القصد والاعتدال، والإرهاب يحقّق هذا التّوازن بما يمتلك من وسائل القوَّة الرّادعة التي تتمثّل في أشياء كثيرة مادية ومعنوية وروحية يحملها الإرهاب، ولذا فإنّ الإرهاب يأخذ اتجاهات عدّة منها:

أ . الإرهاب المادّي:

ويتمثّل هذا النوع من الإرهاب الذي يحقّق التّوازن في القوّة المادية وأسبابها العلمية من الرّجال (ذكوراً وإناث) والسّلاح والعدّة والعتاد والأموال التي تسخّر في تطوير الجانب العلمي خدمة للجانب العملي، فيمتنع العدوان الخارجي وتفضّ الخصومات الداخلية، ولذا يكون هذا الجانب الإرهابي محافظاً على التّوازن من باب تأمين الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي يترتّب عليه استقراراً اقتصادياً وأمنيّاً.

ب . الإرهاب المعنوي:

إنّ الإرهاب المعنوي من الأهمية بمكان في تحقيق التوازن لتعدّد مصادره وكثرة معطياته التي تتمثّل في جوانب منها:

. انعكاسات الإرهاب المادّي؛ ممّا لاشكّ فيه أنّ الإرهاب المادّي بما يحمل من معطيات، يخلق نوعاً من الإرهاب المعنوي لما يقع من هيبته في نفوس الآخرين، ممّا يجعل العقل الإنساني متّزناً في تفكيره، ومتوازناً في كلّ ما يقدم عليه من تصرّفات، وهذا الاتّزان في الفكر والتّوازن في التصرّف ناتج عن مصادر إرهابية مادية، مصدرها الهيبة التي تحملها معطيات الإرهاب الموجبة التي حدّدت الحقوق وبيّنت الواجبات فنتج عنها تحقيق التّوازن.

. القوانين والأنظمة معطيات إرهابية تجعل المجتمعات متماسكة تُحترم فيها الشرائع والقوانين والأنظمة، وبهذا الاحترام الإرهابي للجانب المعنوي للإرهاب يجعل المجتمع متيناً ومتماسّكاً لقرب أفراده بعضهم للبعض في التّفاهم والمعاملات والبيع والشراء وما إلى ذلك، على العكس من المجتمعات التي لا يتمتّع القانون فيها بقوّة إرهابية، ونقصد بذلك تفشّي الرّشوة والفساد والمجاملات على حساب الحقّ ممّا يفقد القوانين والأنظمة

إرهابيتها المعنوية، بحيث يندفع أفراد المجتمع إلى التسيّب والتمرّد، لأنّ القانون إذا فقد إرهابيته أصبح فاقداً لهيبته، ومن الصعب تطبيق قوانين وأنظمة فاقدة لصفتها الإرهابية، ومن ثَمَّ يصبح من الصعب التوفيق بين أفراد المجتمع.

فالمجتمع المتماسك هو المجتمع الذي يندفع أفراده بقوَّة أنظمته وقوانينه الإرهابية نحو تكييف النّفس مع الآخرين اندفاعاً ذاتياً، ولا يجدون صعوبة في تطبيق الأنظمة على أنفسهم، بل يندفعون نحو التطبيق والقبول طواعية وامتثالاً لما لهذا القانون من صفة إرهابية لا تدخل في مجال الإخافة.

. الأخلاق قوَّة إرهابية تفرض نفسها على الآخرين من خلال الاحترام والتقدير والاعتراف والاعتبار، ولتوضيح ذلك يمكن أن نعوّل على جوانب الفداء والتضحية والاستشهاد، فهذه المعطيات هي معطيات أخلاقية تدفع بالمرء عند الضرورة إلى أن يجود بنفسه من أجل قضية يؤمن بها، ولمّا كان هذا حالها؛ فإنّ هذه الأخلاق على درجة عالية من الإرهاب التي تحافظ على سلامة المجتمع الذي يحمل هذه القيم الأخلاقية ويكون أمنه بمنأى عن التهديد والعدوان، وكذلك الكرم والشّجاعة والإقدام هي صفات أخلاقية عالية تحمل معطيات إرهابية تمنع الظلم والعدوان، وأيّ فرد يكون على درجة من هذه الأخلاق، فقد حمى نفسه بمعطياتها الإرهابية التي لا يمكن لأحد إلَّا أن يثني عليها ويقدّرها.

. إنَّ الجانب الروحي الإيماني من أهمِّ ما يجب أن يتمتّع به الإنسان لما يحمل من معطيات إرهابية ذاتية وموضوعية، لاسيما أنّه يدخل فيه الإيمان والعقيدة، حيث يمثّل الإيمان والعقيدة وامتداداتهما اليقينيّة

والأخلاقيّة نقطة الارتكاز في الحفاظ على التوازن بين مستويات الرّوح والمادّة على مستوى الذات وانطلاقاً منها إلى الآخر.

هذه الروادع الرّوحية الإرهابية تقف موانع وحواجز أمام جموح النّفس وطموحاتها غير المشروعة، وتردعها عن شهواتها لما يحمل الجانب الرّوحي المتّصل بالإيمان والعقيدة من مفاهيم الخير والشرّ، والحلال والحرام، والحقّ والباطل، والعدل والظلم، والثواب والعقاب.

إنّ هذه المعطيات التي يحملها الجانب الرّوحي الإيماني، هي أدوات إرهابية إصلاحية، تصلح الذات وترتقي بها نحو الفضائل، وإصلاح الذات على مستوى الأفراد يصلح المجتمع بإرهابٍ روحيٍّ ينعكس على جميع مرافق الحياة والمجتمع، فترتفع بهما من الواقع الأدنى المتمثّل في المجال الحسي المادّي، إلى واقع أسمى تكون المادّة فيه قائمة على خدمة الجوانب الرّوحيّة ومسخّرة لها، ممّا يؤمّن توازناً لدى ملكات الإنسان وطاقاته على المستوى الجسدي والعقلي والرّوحي، فإذا تمّ التوازن بين أضلاع هذا المثلث، يستطيع الإنسان أن يقوم بمهمّته على أكمل وجه في خلافة الأرض وإعمارها انطلاقاً من القيم الإرهابية التي تحملها معطيات الجانب الرّوحي، وبما تؤثّر فيه على النّفس والعقل، ولذا فإنَّ إرهاب الجانب الرّوحي يتحقّق بتحقيقه الكيان الأسمى للإنسان بوضعه على جادّة التوازن في العمل والسّلوك والتصرّف بينه وبين ذاته، وبينه وبين الآخرين، وبين حياته وفيما بعد الموت، ذلك أنّ الإرهاب الذي يتمتّع به الجانب الرّوحي يوازن بين المادّي والمعنوي، فيهذّب الطباع، ويطهّر القلب، ويرتقي بالأخلاق إلى أن يرتقي بالإنسان فكرياً وعقلياً ونفسياً، ممّا يجعله على جانب كبير من الرَّهبة في قلوب الآخرين.

ربعاً: يطرد الخوف:

لا زال كثير من المثقَّفين والمفكّرين يعتقدون أنّ الإرهاب هو الخوف، أو أنّ الخوف هو إرهاب، ودرجوا على ذلك منذ زمن ليس باليسير إمّا جهلاً وإمّا انصياعاً لواقع فرض نفسه عليهم لأسباب لا يستطيعون مقاومتها أو الخروج عليها.

فهل يصحّ أن نسمي الرّاهب خائفاً أو نسمي المرهب مخيفاً؟

لو كان الأمر كذلك لاستغنينا بأحد اللفظين عن الآخر واكتفينا بأحد المفهومين الذي يؤدّيه أحدهما.

إنّ الإرهاب على النقيض من الخوف وإن كان الأمن نقيضاً آخر للخوف، لكنّ الفرق بين الإرهاب والخوف والأمن هو بمعادلة بسيطة كما نبيّنه:

. الأمن والخوف لا يقومان في ذات واحدة.

. المخيف آمن والمُخاف غير آمن.

. الخوف والأمن يقوم كلّ منهما في ذات مغايرة.

. الإرهاب والخوف لا يقومان في ذات واحدة.

. الإرهاب أمام الخوف آمن.

. الخوف أمام الإرهاب غير آمن.

. الإرهاب والأمن يقومان في ذات واحدة.

وعلى هذا يكون الإرهاب طارداً للخوف ومدعاة للأمن لأنّه يجتمع معه في نفس الذّات، ولذا فالإرهاب يخلّص الإنسان من الخوف، والحكمة منه أنّه يؤدّي إلى القضاء على الخوف وليس هو المخيف؛ فهو طارد له ومزيل لمعطياته، ذلك أنّ الإرهاب به تقوى الإرادة ويتّخذ به القرار ويحدث به التقييم والتقويم والإصلاح ومن ثمَّ بلوغ الحلّ.

وحتَّى يطمئن المتلقّي على أنّ الإرهاب عمل موجب يحمل حكمة عظيمة لا ترقى إليها مصطلحات كثيرة تحمل الصّفات الإيجابية ممّا اختُزن في أذهان كثير من المفكرين والمثقفين والباحثين، نقف على قوله تعالى بما وصف به نبيّه زكريا بعد أن نادى زكريا ربّه، قال تعالى: {وَزَكَرِيَّا إِذْ نَادَى رَبَّهُ رَبِّ لَا تَذَرْنِي فَرْدًا وَأَنْتَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَوَهَبْنَا لَهُ يَحْيَى وَأَصْلَحْنَا لَهُ زَوْجَهُ إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ}[84].

فرهبة زكريا رهبة فرح وطمأنينة وهي تقدير من زكريا لعظمة الخالق عزّ وجلّ؛ فهذه الرَّهبة لم تقذف الخوف في قلبه، وإنّما زادته إيماناً ومحبَّة وطمأنينة، كانت نتيجتها أن أصلح الله له زوجه ووهب له يحيى.

وعليه: فإنّ الإرهاب في أساسه قائم على مباديء موجبة لتحقيق أهداف موجبة، ولمّا كان زكريا صادقاً في دعوته رغباً ورهباً، ظهرت على يديه الحكمة من الإرهاب.

وتتجلّى حكمة الإرهاب وإيجابيته في قوله تعالى: {لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِمْ مِنَ اللَّهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ}[85]. فالخطاب موجّه للمؤمنين بأنّهم أشدّ رهبة من الله، وهذه الرَّهبة رفعهم الله بها، وأمّا الذين لا يفقهون معنى الرَّهبة من الله تعالى؛ فقد وقع في صدورهم الخوف من الذين يرهبون، غير أنّ هناك فرق دقيق لابدَّ من توضيحه بين من يقع الرَّهب في صدره وبين من يقع عليه، بحيث تكون العلاقة متداخلة إيجابياً بين الخالق والمخلوق، وبين المخلوقين فيما بينهم؛ فقد جاءت معطيات الإرهاب من الله تعالى، واستقرّت في نفوس المؤمنين، ثمّ استشعرها الذين

---

[84] – الأنبياء 89– 90.

[85] – الحشر 13

لا يفقهون فوقع عليهم الرَّهب الكامن في صدور المؤمنين؛ فكانت العلاقة أنَّ:

. معطيات الرَّهب في هذه الآية من الله تعالى.

. الرَّهب الذي وقع في صدور المؤمنين كان من الله تعالى مدعاة للطمأنينة.

. الرَّهب الذي وقع على الذين لا يفقهون كانت معطياته من الرَّهب الذي وقع في صدور الذين آمنوا.

. الرَّهب الذي وقع على الذين لا يفقهون كان مدعاة للخشية التي ولّدت في نفوسهم الاعتراف والتقدير للمؤمنين.

ولذا فالفرق كبير بين من يقع الإرهاب في صدره وبين من يقع عليه الإرهاب؛ فالذي يقع الإرهاب في صدره يكون ذلك مدعاة للطّاعة والتقرُّب مع الاعتراف والتقدير رغباً ورهباً، وأمّا الذي يقع عليه الإرهاب؛ فيكون لك منه الاعتراف مع التحسّب.

ومن خلال ما وقفنا عليه من مفاهيم نجد أنَّ الإرهاب يحمل حكمة عظيمة لا تدرك إلَّا بالتأمل الدقيق لسياقات النظم وعلاقات الألفاظ ودلالات معانيها، حيث أنّ الإرهاب فعل موجب والأخذ به واجب والعمل به مشروع.

اتجاهات الإرهاب

أولا : الاتجاه الوقائي بالإرهاب:

يبيّن هذا الاتجاه الفعالية للوقاية كونها تمنح الكثير من القوَّة والمنعة دون الخوض في التقابلات الضديّة الفعليّة التي تكون مخلفاتها مؤلمة وإرهاصاتها حاضرة في كثير من الدوائر الظنّية التي يرتسم فيها المكوث المطلوب، وهنا تنبري حالة من الدفع الضدِّي المبطّن الذي يتوارى أمام

العيون ليستقر في أماكن يستطيع من خلالها التواصل لخلق صيرورة دائمة يُبنى من خلالها الجدار الذي يحمي من يريد أن يكون داخله؛ فيكون التوافق الترابطي حاصلاً في تداعيات تظهر وتختفي لتحقِّق بعد ذلك سياج واعٍ من التشكيلات المرحلية التي تدخل فيها المعالجة بعد طور من التغييرات أو حتَّى من التقلّبات المقصودة، بوصفها انفراج متوقّع في فضاء متداخل لا يهمّه إلّا أن يكون عتبة آنية يكتنفها غموض بسيط ممزوج بحضور منتظر؛ فيكون سمة لمن يرتبط به.

والوقاية تؤدّي إلى تجنُّب المتوقّع في السالب وغير المتوقّع لكي لا يحدث، ذلك أن الواعين يحتاطون من حدوث المفاجأة في دائرة الممكن، ولكن الاحتياطات التي ينبغي أن يؤخذ بها لترهب المخيفين أو المعتدين يجب أن تكون حاضرة حضوراً يمنحها الفاعلية التي يجب أن تكون، وقد يكون هذا الحضور مادّياً أو معنويّاً؛ فيكون التقلُّب بين هذا الحضور حالة من البحث عن أسس صحيحة تكون فيما بعد مفتاحاً لما سيكون ضمن التوقّعين، ولتدخل بعد ذلك مرحلة من التغيّرات التي تكون مدعاة للنّهوض وللتبصرة، فالأحوال لا بدَّ أن تتغيَّر وتكون مرتبطة بواقع يجد صداه فيها، هذا الواقع متعطّش لكي ينتقل من حالة الضعف إلى حالة القوَّة ومن الرّكون إلى النهوض، وهذه ثنائيّات متغلغلة في التفكير كونها تمثّل حقيقة واقعة، وتحقّقها وفق الموجب لا بدَّ أن يكون من ورائه آليات متعدّدة ومتنوِّعة أيّاً كان في سبيل تحقيقها، لكنّ هذا التحقيق لا يرى النّور حين يكون بعيداً عن الأفعال الحقيقة التي يكون من ورائها الانفراج الكلّي المرتقب، ولذا يكون إعداد العُدّة نقطة البداية التي يكون بعدها الموجب يلوح في الأفق؛ فيكون النّهوض في كلّ الجوانب سمة حاصلة مترابطة بصحوة متفاوتة تبعاً للمخاطر المترتِّبة حين يكون التفكير بعيداً

عن إعداد العدّة ويدور في مدارات بعيدة غير حاصل فيها الارتباط الفعلي بما يدور، وهنا تكون العدّة المركز الرئيس الذي تكون فيه نقطة البداية في تبديد المخاوف واستجلاب كلّ ما من شأنه أن يبني سوراً متيناً مستنداً على أصول حقيقة في تقدير المخاطر وحجمها، ونحن إذ نرى هذا البناء فإنّنا نرى فيه امتداداً متواصلاً، امتداد فيه من الحركة ما يرتبط بالنّسق الإنساني الذي أراده الله تعالى أن يكون خليفة في الأرض، وهذه الخلافة لا تكون على الضعف بل تكون على القوَّة؛ فالضّعف والوهن هما الدّاعيان إلى الاستكانة والقبول بالأمر الواقع، وهذا ما لا يرتضيه من خُلق على حُسن التقويم الذي يستوجب حسن التذكُّر والتفكُّر والتأمُّل والتدبُّر، وبهذه القيم الكريمة ليس للإنسان إلّا أن يكون قويّاً فينال الاحترام والاعتراف من الآخرين، أمَّا إذا كان ضعيفاً فيسقط الاحترام والاعتراف، وتكون الإهانات مفردات حاضره تناوشه بين أروقة ينتابها ظلام دامس لا يجد له مكاناً حتَّى وإن اتكأ على جدران من فضة.

يتّسم العصر الذي نعيش فيه بعصر القوَّة حتَّى يمكن القول أنَّه أشبه بغابة كبيرة لا سيد فيها إلّا القوَّة، وهنا تكون المعضلة الحقيقية، وذلك بسقوط كلّ المعايير التي من شأنها أن تكون سيدة وحاضرة بين النَّاس جميعاً؛ فالأخلاق والأعراف والقيم ليس لها مكان؛ فانتفاؤها يمنح القوَّة الغاشمة المكانة المتقدِّمة؛ فتُختزل الحياة بهذه المفردة التي تقود النَّاس نحو نهاية بائسة يراد منها الخنوع والذلّ والهوان ممّا يكتنف الحياة تصورات بعيدة عن البيّنية التي يمكن أن تكون للنَّاس؛ فتسقط الاختيارات التي تمنحهم الحرّية في التعبير أو اتخاذ القرار أو المكوث داخل أيِّ دائرة يريدونها، وهنا تكون الوقاية عاملاً من عوامل النّجاة الذي يكون من خلاله الحصول ولو على أدنى شيء وهو البقاء بعيداً بحرّية وكرامة عن

يدّ البطش والجبروت؛ فالوقاية يرتسم فيها الانكفاء عن كلّ ما يسقط أوراق الحياة الكريمة ويبدّد الحياة، ويدخلها في متاهات لم تكن بالحسبان .

والوقاية تتطلّب عملية تحديث مستمرة تكون مواكبة لكلّ التطوّرات الحاصلة في العالم في جميع الجوانب؛ فيكون التتابع المعرفي من الأولويّات التي تكون الشغل الشاغل، ذلك أنَّ أيِّ توقُّف أو تراجع يفتح ثغرات في هذا الحصن الذي يكمن وراءه كلّ قوَّة يمكن أن تكون، كذلك التّبعات التي تحدث لها دور مهم في خلق حالة من الاستدراك لكلّ المنجزات التي حصلت؛ فتكون نقاط العودة متسارعة تبحث عن نقطة الصّفر التي ينتهي كلّ شيء عند أعتابها، وتكون الوقاية بكلّ تجلّياتها حاضرة في مشاهد متعدِّدة يكمن فيها البحث عن تقوية الضعفاء الذين يمثّلون في حقيقة الأمر النّقطة الأضعف، هذه النّقطة يجب أن يكون لها مكان خاص يتناسب معها من أجل إعدادها إعداداً جديداً ينقلها إلى مكان جديد تستطيع أن تكون فيه قوَّة فاعلة في الاعتراض على المظالم، هذا الاعتراض يحيلهم إلى قوَّة تنويرية جديدة يكمن فيها الرّفض والتعبير الجديد المرتبط بحيثيات متناوبة يستشفُّ منها البحث عن الخلاص والابتعاد عن كلّ إهانة، أمّا إذا لم يكن الأمر كذلك وارتضى الضّعفاء بالمظالم التي تلحقّ بهم ولم يحركوا ساكناً؛ فلا داع أن يعترضوا على المظالم إذا ما لحقت بهم، ذلك أن الحياة بكلّ تداعياتها تطرح كلّ الثنائيات التي يكمن فيها التحقّق على مستوى النَّاس جميعاً إلّا أنَّ التمثّل لهذه الثنائيّات وجعلها أمراً محتَّماً دون محاولة خرقها أو تغييرها أو حتَّى البحث عن أسباب التغيُّر يُعدّ ضرباً من العبثية الحقيقية التي يكون ما

بعدها خراباً مستديماً، وحتّى لا يرتقي الإنسان فيها إلى الدّرجة التي يجب أن يكون عليها وهي محاولة البحث عن حلٍّ لتأزُّماته المختلفة.

وهنا تطرح الوقاية سمة اعتباريّة لمن يمتلكها، هذه السمة لا تأتي من فراغ؛ فهي مبنية على الإقدام الذي يمثّل الخطوة الأولى؛ فالنّكوص والتباطؤ في معظم الأحيان تكون نتيجته وبالاً؛ فالحياة في جميع جوانبها تسير ضمن إيقاع سريع من التطورات الهائلة التي تظهر يوميّاً، وكلّ يوم يختلف عن سابقه؛ فيكون الإلحاق سمة ثابتة لا يمكن التفريط بها، حتَّى أنَّ مفردة (وقاية) وما تعنيه لا يكون مدلولها واحداً، إنّما يكون مدلولها متغيّراً مواكباً للحياة، ولذا فالتغيّرات المتعدِّدة تطرح سمة جديدة أو إحالات جديدة يكون الانفتاح فيها تابعاً لصيرورة متوالية، وهذا يخلق حالة من الإرباك لكنَّه لا يدخل في دائرة السلب، بل هو يدخل في دائرة الإيجاب، ذلك أنَّ الإرباك أو حتَّى الشكّ المستمرّ يخلق حالة من التتابع لكلّ ما يجري؛ فتكون الغفلة معدومة أو حتَّى لا يكمن وراءها تبعات لا ترتقي إلى مستوى الفشل الذريع، وبعدها تكون الوقاية متجدِّدة مع الحياة وتكتسي دائماً بما يمنحها صلابة وبريقاً، هذا الأمر كلّه يدعو إلى بلورة أفكار جديدة قوامها الاتكاء على عناصر متجدِّدة يفوح منها التحديث الواقعي الذي يبصر الفكر ويمنحه مديات بعيدة، هذه البلورة يكون من ورائها خلق أساليب متعدِّدة ومتنوِّعة تكسب الوقاية ثوابت جديدة تضاف إلى ما هي عليها، ونحن إذ نرى هنا إنَّ ثوابت الحياة يمكن أن تتغيَّر أو تتبدَّل أو حتَّى أن يضاف لها وذلك ضمن دائرة المتوقّع وغير المتوقّع، أي بحسب القراءة المستقبلية التي يكون فيها إجراء عملية تصحيحية لكلّ ما يمكن أن يُعدّ من الثوابت.

إنَّ امتلاك القوَّة يتطلّب حزماً ومسارعة، ذلك أنَّ كلّ ما يجري في العالم اليوم بأسباب خائف ومخيف، وفي مقابل ذلك لو كان الأمر بين قوي وقوي ألا يكون ما يجري اليوم لا وجود له ولانتفى العدوان، ولذا فالضّعيف دائماً معرّض لأنْ تلتهمه القوى من كلّ جانب؛ فلو كانت الدول الضعيفة أهلها يمتلكون العُدّة أو أعدوا العُدّة مسبقاً قبل وقوع العدوان لكانوا قد وقوا أنفسهم وتراب وطنهم من العدوان الظالم والاحتلال الغاشم، ووقوا عرضهم ووقوا ثرواتهم وحرّياتهم من الاعتداء والاغتصاب.

وعليه: كلّما كان هناك فراغ سياسي أو فراغ اقتصادي أو فراغ أمني كلّما حفّز الآخرين الذين يمتلكون القوَّة على ملئه، ولذا فإنَّ الوقاية هي الحلّ الذي يحفظ البلاد وسياستها واقتصادها ومجتمعها من الاعتداء والعدوان، هذا إن كانت سياسات البلاد مؤسّسة على ممارسة الحريّة عن إرادة، ولكن إن كانت الأحوال فيها بيد الطاغية؛ فالأحوال فيها لن تتغيّر كثيراً؛ فكما هي قابلة بسيادة الطّاغية تقبل أن تكون معرّضة لِما هو متوقّع ولِما هو غير متوقّع، ولذا ينبغي القضاء على النظام الفاسد أوّلا، ثمَ إعداد العدّة ثانياً؛ فإعداد العدّة واجب ، بل هو أمر من عند الله {وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قوَّة وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ}[86]؛ فكلّمة (أعدّوا) تحمل في مفهومها قوا أنفسكم وبلادكم وحدودها وما تملكون من ثروات وهويّة أمتكم من الاعتداء الظّالم؛ فالوقاية كما يقولون خير من العلاج .

إذن الاتجاه الوقائي في دائرة الممكن المتوقّع يستوجب العمل على تحقيق الأمن الغذائي وإلّا سيكون المجتمع معرّضاً للمجاعة أو الفقر أو الحاجة،

---

[86] – الأنفال 60 .

ولذا في دائرة الممكن قد تكون القوَّة قمحاً في مقابل قوَّة نقدية لشرائه، وفي دائرة الممكن من يمتلك القوَّة المالية بإمكانه أن يتعاقد مع الذين يستزرعون أراضيهم قمحاً لسنوات، ولكن في دائرة غير المتوقّع إذا ما احترق القمح أو أُحرق وفقاً لسياسة من يمتلك القوَّة تصبح عقود الفقراء كما هو الحال في روسيا التي احترق فيها القمح، تصبح عقودهم في مهبّ الرّيح ويصبح ما يمتلكونه من نقود لا يشبع حاجاتهم من الطّعام، ولذا من أراد وقاية من هذه المخاطر وما يماثلها فعليه أن يستزرع أرضه قمحاً أو يستزرع بدلاً نافعاً، وإلّا سيكون خير من يحافظ على ضعفه الذي يجعله في حاجة لمن يمتلك القوَّة التي بها قد يساوم على حرّيته وحرّية بلده وما يتعلّق به الأمر.

وهنا فالذي يمتلك القوَّة الغذائية بفائض يمكن تصديره للذين لا يمتلكونه سيظلُّ مخيفاً للذين هم في حاجة إلى استيرادها، خاصّة إذا قرّر حرمانهم منها بأسباب احتراق القمح أو بأسباب أخرى منها الضّغط من أجل تقديم الكثير من التنازلات على حساب الثروة أو الكرامة، وهنا سيظلُّ الضعيف ضعيفاً في هذا الاتجاه إلى أن يتمكّن من امتلاك مقاليد القوَّة التي تجعله منتجاً مماثلاً للذي كان يحتكر الإنتاج ويهدّده بين الحين والحين، وسيظل المخيف مخيفاً إلى أن يمتلك الخائف الثروة ويتحوّل من الاستهلاك إلى الإنتاج حينها يدخل في إعداد العدّة، ويصبح مرهباً للذين كانوا يعتقدون أنَّهم وحدهم القادرون على الإنتاج واحتكاره.

عليه: يكون الاتجاه الوقائي بالإرهاب قوَّة فاعلة حين تحقّقها، ذلك أنَّ حضور فاعليتها بالشكلّ المطلوب يمثّل قوَّة ردع في مواجهة كلّ ما يمكن أن يحدث على مستوى المتوقّع وغير المتوقّع، هذا الاتجاه لم يكن بعيداً عن الفكر القديم ضمن رواسبه الأولى، بل كانت بدايته حاضرة فيه،

فالبناء القديم للمدن يحيل إلى وجود نظرات استشرافية منحتهم تخطيطاً واعياً للمدن حين يشرعون ببنائها؛ فالأسوار التي تحتضن المدن هي جزء من البناء الفطري العام الذي يكتنف النَّاس في كلّ زمان ومكان؛ فالبحث عن الوقاية كان حاضراً في كلّ لبنة يضعونها مجسّدين بذلك قيم المعرفة التي يجب أن تكون وإن كانت الإمكانيات العامّة بكلّ جوانبها متواضعة لا ترقى إلى مستوى الطموح إلّا أنَّ هاجس الوقاية كان دائماً حاضراً.

ثانيا : الاتجاه العلاجي بالإرهاب:

يكون الإرهاب أداة فاعلة في إيجاد أرضية متينة يمكن من خلالها الوصول إلى تواصل حقيقي يُطرح من خلاله البحث عن معايير ممكنة تظهر فيها الاستحقاقات التي يجب أن تكون، وهذه الاستحقاقات تطرح البقاء الحياتي وفق تقلُّبات حتمية مرافقة لما يجب ضمن دوائر متعدّدة ومتنوِّعة؛ فيحصل بذلك الانكفاء المراد، الذي يسعى دائماً إلى بلورة أساليب بعينها يكون الوصول إليها مدعاة للتمثُّل والتبعيَّة.

إنَّ العلاج بالإرهاب حين يتحقّق يفتح للحياة نافذة جديدة يكون من ورائها التحوُّل المنشود؛ فالعلاج بالإرهاب في دائرة الممكن يخلق صيرورة تمنح التغيُّر الحاصل موقفاً جديداً يكمن من ورائه الاستبصار المراد؛ فالعلاج في حقيقته هو محاولة إيجاد تدافع حقيقي متنوّع يبطل ويعيد، يبطل الأساليب التي يتحتّم من ورائها النّكوص والارتداد اللذان بتحقّقهما تنتهي الأمور إلى نهاية مأساوية، كما يبطل فيها التفاعل الحقيقي بين أطراف عدّة لا يكون الارتباط بينهما مدعاة للعلاج بل مدعاة للخراب، ولذا يعدّ فيها البحث عن بداية جديدة مدعاة للسخرية والجنون، وهذا يبقي الأمور في دائرة الاضمحلال الكلّي التي سرعان ما تكون عابثة وغير ظاهرة بما يجب.

أمَّا كونه يُعيد؛ فذلك من باب البحث عن مغايرة يكون من ورائها تغيير ما يمكن تغييره، أنَّه المرتبط بتداعيات الحياة وما فيها من حبّ للوصول إلى إيجاد تقنيات متعدِّدة ومتنوِّعة يكون من ورائها التشبُّث والتغيير؛ فالحياة لا تكون وفق نظام ثابت يبطل كلّ ما هو متغيّر؛ فالتغيير يكمن فيه الخلاص وذلك من خلال قراءة تصحيحية تظهر نقاط الضّعف والقوَّة التي يكون من وراء معرفتها الوصول إلى الحقيقية التي يكون التعامل معها ضمن فاعلية متميِّزة تسلب كلّ المواقف السّابقة، وتعمل على إجراء بدائل يتحقّق من خلالها إظهار الجديد الذي سيكون من ورائه خلق تصحيحات حقيقة منقادة للعملية العلاجية التي يجب أن تكون؛ فالعلاج لا يكون على سبيل الاختيار، بل على سبيل إيجاد أرضية جديدة يكون من ورائها تحقّق ما يمكن تحقيقه، ولذا فالنسبية التي يمكن القول بها هنا هي نسبية حتمية لأنَّها تابعة لمتغيّر، وهذا المتغيّر إذا لم يَسرْ ضمن سياق واحد ومتفاعل فإنَّه سيجد نفسه في النهاية بعيداً عن كلّ التوافقات التي يمكن أن تنتظره، وحينها تصبح النّهاية متفرِّعة فيصعب بعدها الوصول إلى نقطة جديدة أو حتَّى إلى أيِّ نقطة يمكن من خلالها إعادة التّوازنات المطلوبة.

الإرهاب فعل فاعله إمَّا مُطلق (عالم الغيب والشهادة) لأجل إعادة التّوازن بين الذين هم في دائرة الممكن كانوا سبباً في اختلاله ممّا جعلهم بين ضالٍ (مفسد) وبين مهتدٍ (مصلح)، ولأنَّ المطلق هو الذي بيده الأمر؛ فهو الفعَّال لما يُريد كيفما يريد، ومتى ما أراد، ولأنَّ الفعّال لما يريد خلق الكون على التّوازن وجاء المفسدون ليفسدوا فيه بغير حقّ، وأفسدوا ما استطاعوا إفساده وهم غافلون عن الذي بيده الأمر وهو على كلّ شيءّ قدير، ولأنَّه جلَّ جلاله هو القادر؛ فهو الدائم المطلق في إرهابهم بالقوَّة

المطلقة لعلّهم يصحون من الضلالة والغفلة التي همّ فيها ويعودون إلى رُشدهم هداية وطاعة للذي هو على كلّ شيء قدير.

ولسائلٍ أن يسأل:

كيف تكون الرَّهبة من الرحمن الرحيم؟

نقول:

ولأنَّه الرّحمن الرّحيم؛ فكلّ شيء منه رحمة، ولأنَّ كلّ شيء منه رحمة، والإرهاب منه متحقّق، إذن بدون شكّ الإرهاب رحمة، ولذا فالإرهاب المطلق لا يكون إلّا من الذي يمتلك الأمر المُطلق، ويعلم الغيب والشهادة، وهو على كلِّ شيءٍ قدير.

ولكن: هل الله تعالى مرهباً بذاته؟

الله تعالى مرهباً بقوّته المطلقة؛ فهو الذي خلق ما خلق وبثَّ في كلِّ ما خلق القوّة، وجعل القوَّة في كلٍّ حسب ما يجب أن يكون عليها من القوّة، ولأنَّه يملك الأمر المطلق، والإرهاب جزءاً من المطلق، إذن فالإرهاب لا يخرج عن المطلق، أي أنَّ المطلق يحتوي ويهيمن على كلِّ متنوّعٍ ومتعدّدٍ ممّا خلق خلقاً. {إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ}[87]؛ فالذين أمنوا واهتدوا رُشداً همّ الذين يسارعون في الخيرات لأنَّهم متيقّنين أنَّ كلَّ الخيرات هي من الله تعالى.

ولأنَّ الله تعالى بيده أمر كلَّ شيء، والإرهاب شيء، ألا يكون فعل الإرهاب متحقّقاً متى ما شاءه أن يتحقّق ظاهراً للعيان، ليكون حدَّاً وسدّاً بين من تسوّل لهم أنفسهم أن يعبثوا في الأرض فساداً؟

وعليه ما الحكمة من الرهبة؟

نقول:

---

[87] الأنبياء 90.

ليقف كلّ عند حدِّه ولا يمتدَّ على حِساب حدود الآخرين.
إذن الذين يدعونه رغباً ورهباً هم الذين يعرفون الحقَّ؛ فلا يعتدون ولا يظلمون أحداً.
أمَّا على المستوى النسبي فإنَّ الإرهاب غير عاقل وإن وجد العقل الضابط له، ولذا كلّ ما يأتي من غير العاقل فهو مُرهب، فالحية على سبيل المثال مرهبة ومن بين ما تعطيه تعطي سمّاً، والنّار كذلك مرهبة ومن بين ما تعطيه تعطي احتراقاً، والقنابل المتنوِّعة والمتعدِّدة لا يأتي منها إلّا تدميراً، ولذا فإنَّ الدّلائل في دائرة الممكن تثبت أنَّ وراء فعل الإرهاب فاعل غير عاقل سواء أكان فاعلاً بذاته كما هو حال الأفعى أو كما هو حال الصواريخ والأسلحة الشاملة وغير الشاملة، أمَّا الخوف فهو فعل متحقّق بأمر عاقل؛ فالسكِّين على سبيل المثال يُرهب ولكنَّه لا يخيف؛ فالذي يخيف هو من يستطيع أن يُقرّر استخدام السكِّين في غير أوجهه المشروعة، ولذا لا يُعدّ السكّين مجرماً ولا مُفسداً ولا ظالماً؛ وإنما يعدُّ أداة جريمة، أمّا المجرم هو العاقل الذي استخدمه، ومع أنَّ وراء كلّ فعل فاعل إلَّا أنّه من ورائه عاقل يمكن أن تفاوضه، ويمكن أن تحاوره، ويمكن أن تجادله حُجَّة بحُجَّة، ويمكن أن تخيفه إذا ما امتلكت مقاليد القوَّة بما هو أعظم، ويمكن أن ترهبه بها عندما تكون القوَّة على كفّتي التعادل المُحقِّق للتّوازن وإعادة الاتزان.
نقول هذه المرهبات التي ترهب من هو عاقل، وبما أنَّه عاقل ألا يكون من الأفضل للعاقل أن يتدبَّر أمره في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع لما يُمكِّنه من حاضرٍ آمنٍ ومستقبلٍ أكثر أمناً، فإذا فكَّر في هذا الأمر ليس له بدٌّ إلّا أن يعدَّ العدّة التي تقيه شرور المخيفات ومخاطر المرهبات.

إذن القاعدة هي: (الشرور مصدرها مخيف) و (المخاطر مصدرها مرهب).

وبناءاً على هذه القاعدة أنَّه لا علاج للخوف إلّا بإعداد العدّة المماثلة لما يرهب، ولا هروب من المخاطر إلّا بإعداد ما يرهبها، ولهذا فالخوف شرٌّ قد يكون لا بدَّ منه في حالة وجود خائف ومخيف، ولا نهاية للخوف إلّا بامتلاك القوَّة وإعداد العدّة المرهبة لمن يعتقد أنَّه سيكون معرَّضاً إلى قوَّة مماثلة أو أنّها أكثر تفوّقاً.

إذن النتيجة المنطقية من امتلاك وسائل الإرهاب أنَّها المحرِّرة من الخوف والمُغالبة بغير حقٍّ.

ولذا يتطلَّب الاتجاه العلاجي بالإرهاب استقراء الواقع ومعطياته، وما فيه من متغيّرات ودلائل بها يتمُّ استفزاز الآخرين وإرهابهم، وإن أردنا القضاء على الخوف؛ فعلينا بمعالجة الأسباب والعلل سواء أكانت كامنة في دائرة غير المتوقّع أم أنَّها ظاهرة في دائرة المتوقّع؛ ولأنَّ هذا الأمر لا يُعدُّ سهلاً إلَّا أنَّ البحث والتقصّي العلمي والموضوعي ضرورة لتحديد الأسباب ومكامنها وعللها حتَّى يتمّ استهدافها بالعلاج دون ردّة فعل، ذلك أنَّ ردّة الفعل تجعل الأمور تسير باتجاه جديد بعيد عن كلّ آليات المعالجة الصحيحة التي يمكن استخدامها؛ فالبناء العام لكلّ ما يجعل الأمور تسير وفق مقتضيات البحث عن حلٍّ لا يكون وفق تصرُّف آني بعيد عن القراءة الواعية التي يكمن من ورائها تحقُّق المراد.

إنَّ الطرح العلمي يحيل الكثير من العوائق الصعبة إلى ركام تسير عليه الحياة من جديد، وتُعدّ هذه العوائق الصعبة من الماضي، ذلك أنَّ الاستقراء الصحيح يمنح الأساليب المتعدِّدة والمتنوِّعة الباحثة عن حلٍّ نظرة استشرافيه تقدّر الأمور وتمنحها أبعاداً جديدة يكون من ورائها إيجاد

البدائل، بل إيجاد الحلّ الكلّي الذي يكون من خلاله سلب الكثير من الأحكام التي كانت تعدّ وكأنَّها شريعة لا يمكن خرقها أو حتَّى تعديلها؛ فانقلاب الموازين بهذه الطرق العلمية الصحيحة يكون انقلاباً غير مبني على ردّة فعل، فردّة الفعل لا تمنح صاحبها إلّا نشوة مؤقَّتة يكون بعدها الخراب الدائم الذي لم يكن بالحسبان، كما أنَّ الاتكاء على التبعيّة يسلب الإرادة التي تكون هي الموجّهة لكلّ أفعال التغيير الحقيقية؛ فالاستقلال التّام يخلق كينونة واضحة حين تُتّخذ القرارات، أمّا التبعية فتكون حاضنة لكلّ ما من شأنه أن يعيد الأمور نحو الوراء؛ فيحصل الانكفاء المربك الذي يكون من ورائه الاستمرار في نفس الدوائر السابقة التي سرعان ما تظهر مراراً وهي تتكرّر أمام العيون لتؤكِّد وجودها غير الطبيعي الذي حصل نتيجة البقاء على التبعية العمياء التي لم تجلب إلَّا الهوان والذل.

إذن يكون البحث عن أسس علمية صحيحة باعثاً لإيجاد حالة من الانفراج لكلّ المواقف التي يكون من ورائها العلاج المطلوب؛ فالتعامل المبني على هذه الأسس يغيّر التوجّه العام المرتبط بتداعيات يظن أنَّها لا بدَّ من تحقُّقها؛ فإعداد العدّة والقوَّة بأساليب صحيحة يخلق حالة من الاستقطاب المفاهيمي الجديد، والذي يكون باعثاً لخلق تنظيرات تؤطّر المتحقّق بأطر جديدة؛ فيكون بذلك الاتساع المفاهيمي المنشود الذي تحصل من ورائه استمرارية جديدة متواصلة لكلّ ما كان يسير في اتجاهه، وهنا يكون التّواصل تواصلاً لخلق حدود جديدة بين الخائف والمخيف، حدود تتَّسم بفاعلية متباينة غير ثابتة كما يُعتقد أو بما يجب أن يكون.

ولأنَّ المخاطر تتعدّد في العالم نتيجة امتلاك القوَّة من قبل البعض من جهة وفقدانها من قِبل البعض من جهة أخرى، لذا فإنَّه ما لم ينتبه العالم

بأسره قويَّه وضعيفه إلى المخاطر المترتِّبة على امتلاك القوَّة وسوء التصرُّف بها، وما يترتّب عليها من أضرار فلا يمكن أن يلتقي الأنا والآخر على طاولة تفاوض مستديرة، ولهذا لن تنتهي التأزُّمات ولن تزول المخاطر، بل تزداد المخاوف ازدياداً، وفي هذا الاتجاه ستظل المخاوف في حالة ازدياد، وسيظلُّ الضعيف ضعيفاً وقد يزداد ضعفاً، في مقابل بقاء القوي قويّاً وهو يزداد قوّة.

وعليه: لا يكون الحلّ إلَّا بامتلاك القوَّة المتماثلة مع القوّة، فإن امتلك الضعفاء مقاليد القوَّة الخاصّة بهم حتَّى تماثلوا في دائرة الممكن مع الآخرين حينها تصبح المعادلة السائدة بين الأنا والآخر هي معادلة الإرهاب الشافي من الخوف (الإرهاب الذي به تتعادل كفتي الميزان على شعرة العدل فيه).

إذن يتّسم العلاج بالمتغيّر، هذه السمة لا تكون وفق الجانب السلبي بطبيعة الحال، بل تكون ضمن الجانب الايجابي، ذلك أنَّ تغيُّره يحيل إلى التفاعل الجاد والحقيقي مع المخاوف الحاصلة وغير الحاصلة؛ فالحاصلة يُرى فيها القوَّة الواضحة التي تخيف والتي يكون وجودها يشغل حيّزاً في الاستعراض الفعلي الذي يكون في المسرح الواقعي المعلن، وهذه الحالة تكون للرؤيا رحلة استكشافية معلنة، تخوض غمار الحياة بفاعلية واضحة نتيجة تحقُّقها في المواقف الفعلية أو نتيجة تحقُّقها في ساحات التجربة المرئية، فيكون الانطباع منفتحاً على أكثر من جهة؛ فيكتنفه ارتباط فعلي يزيل الكثير من التساؤلات التي تكون بعضاً منها موضعاً للشّك مما يؤدّي إلى خلق رؤيا واضحة تبنى عليها آليّات العلاج التي يجب أن تكون، فما دامت قاعدة البيانات صحيحة وموثقة؛ فالعلاج لا بدَّ أن يستند عليها أوّلا، وأن يكون محقّقاً للهدف المرجو ثانياً.

أمَّا المخاوف غير الحاصلة فهي حاصلة حين يكون التفكير فيها وكأنَّها متحققة؛ فيكون الإبهام والغموض الذي يكتنف الكثير من الأنباء المتضاربة موضعاً لبلورة رؤى كثيرة تتناوشها القراءة المتعدِّدة المنتمية إلى مخاوف عالية الدّرجة؛ فيحصل بذلك التّطابق بين هذين الاتجاهين.

إنَّ العلاج يكون دائماً وفق تجلِّيات حاصلة فتنكشف بذلك الدوافع والأسس التي يجب أن تكون؛ فلا يكون للافتعال أيِّ مكان؛ لأنَّ الظهور حاصل، وبهذا الظهور تتشكّل الإستراتيجية التي ستُتَّبع، والتي ستكون الحاضنة لاستيعاب الدوافع والأسس التي سيبنى عليها ما يكون، وبهذا يكون العلاج قد قطع شوطاً مهمّاً في إرساء قواعده التي تمنحه تعبيراً حقيقياً للوصول إلى حالة التمكين الكلّي في إيجاد حلول ناجعة وسريعة للبناء وللتصدّي ولاستشراف ما سيكون في المستقبل على سبيل المتوقّع وغير المتوقّع، وبذلك يكون هذا الاتجاه محقّقاً للعتبة الثانية بعد الاتجاه الوقائي بوصفه حالة متقدِّمة متحقّقة فيها أسس جديدة لدرء ما يمكن أن يحدث.

ثالثاً الاتجاه الغائي بالإرهاب:

يكتنف النهايات الوقائية والعلاجية حالة من التمدُّد الواضح ضمن اتّجاهات واضحة تابعة للأسس التي بنيت عليها، وهذا يمثّل بداية الوصول المرتقب إلى حدود واضحة المعالم تفترشها التنظيرات المنبعثة من أصول حاضنة لعملية الإرهاب من بدايتها، ونحن إذ نرى ذلك فهو من باب الامتداد المضموني للعملية كاملة دون التوقُّف عند محطات قد يكون مبعثها غير مقنع بما تؤول إليه الأمور في النّهاية، والحقيقة التي يجب أن نكون عندها أنَّ النّهاية تكون حاضرة عند البداية حال وضع النقطة على مركز البداية، وهذه البداية بطبيعتها تنتمي إلى ما يكون

مؤسّسٌ لها ضمن مواصفات خاصّة تتآلف جميعها لبناء صرح متين يواكب الحاضر والمستقبل الواقع في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع.
إنَّ التنافر الحاصل في الاستنطاق الماضوي يلبّي طموح المستقبل لإيجاد أرضية متينة قائمة على خلق غاية حقيقية تكون ملبِّية لما يمكن الوصول إليه، وهذا بطبيعة الحال يخلق تعدُّد تنظيري يفتح آفاق البحث نحو دوائر متعدِّدة ومتنوّعة؛ فيكون الشاخص منها ذو أوجه عدّة غير قابلة للتبديل إلّا حين تبدأ بالنّكوص عن أسسها التي بُنيت عليها، والاعتراض الذي يمكن أن يكون هو محاولة إيجاد إضافات جديدة غير منتمية للأسس، تدخل على أنّها حالة استثنائية لا بدَّ من حضورها، وهنا يكون التداخل سمة افتراضية غير منصفة لأنَّها تؤدّي إلى خلق إرهاصات فكرية متناحرة تقود الموصل للغايات نحو نهايات عقيمة يكتنفها غموض يجعل منها أشبه بأعشاب البحر حين يكون وجودها غير مرغوب فيه أبداً.
ولذا يكون الاتجاه الغائي اتجاه تتويجي لكلّ الامتدادات التي سبقته بكلّ تفاصيلها والتي ستكون حاضرة عند الخوض في التفاصيل الصغير قبل الكبيرة، وهذا يؤدّي إلى حلّ الكثير من التساؤلات التي باتت مركونة في زوايا بعيدة عن الامتثال المرافق، ذلك لأنَّ التداعيات الحاصلة تتأبط ذراع الحياة لتقودها نحو خلق بينية متعدِّدة تفسح المجال للملمة الكثير من الخطوط المتنوِّعة أيّاً كان انتماؤها، وهذا يغدق الكثير من التشعبات التي تمنح الفاعلية الترابطية للاتجاهات؛ فلا تكون هناك بعثرة بالشكلّ الذي يغلق كلّ الأبواب، وإنَّما تكون هناك بعثرة مقصودة يُراد منها إيجاد مسوّغات للطارئ المفاجئ .
عليه: يكون الاتجاه الغائي بالإرهاب النهاية التي يسقط عندها كلّ ما من شأنه أن يغيِّر الأصول الأولى التي بُني عليها؛ فهو الذي ترتبط اتجاهاته

كما نعتقد باستمرارية إفضائية تتَّسم بالحيوية في خلق حالة من التواصل ضمن أبعاد مدروسة ومتيقظة لكلّ ما يحيط بها، ذلك أنَّ الإرهاب يخلق صيرورة دائميّة من الإحساس العالي بكلّ ما يدور في أفلاك الحياة من توافقات واختلافات؛ فيبحث فيها من أجل البقاء على تواصل مستمر يلبي الغاية التي ينشدها، وهنا يكون الحال متجذّراً تجذُّراً بعيداً ليحاول أن يصل إلى الرّوافد التي تمنحه سمة الاستمرارية، وإن كانت غير مرتبطة بالتجميعية المطلوبة، وهذه حالة يكون الانفراج فيها واقعاً ضمن درجات متفاوتة؛ لأنَّ السّمة الاعتبارية للإرهاب هو البقاء تحت أيِّ غطاء وتحت أيِّ مسمى، ونحن لا نريد أن نتركه جانباً حتَّى إذا وصلنا إلى الغاية المنشودة التي تكون فيها النهاية شاملة للبداية الافتراضية المطلوبة.

فالاتجاه الغائي بالإرهاب هو ذلك المسار الذي يتطلَّب نهجاً مؤسّساً على مبادئ:

أخلاقية.

شرعية.

قانونية.

والغاية في مفهومها هي ذلك البعد الذي إذا ما تمَّ بلوغه انعدم وجود الفوارق والاختلافات والصّراعات والصّدامات، وانعدمت من قبل ذلك كلّ العلل والمبرّرات التي كانت من ورائه؛ فتتحرَّك الأمور نحو اتّجاهات واضحة المعالم تحيلها إلى أسس مترابطة تكون مرجعاً جديداً يحاول أن يخلق حالة من الامتداد المستمرّ الذي يلبّي الطموح المراد؛ فالنتائج حين تكون موافقة لكلّ البدايات تكون مدعاة للتأمُّل والإحالة إلى الجذور الأولى حتَّى يتسنّى استمرارها وفق معايير قد تكون جديدة إلَّا أنَّ جملتها لا تخرج عن المراد المطلوب، ولذا فإنَّ بلوغ الغايات هو المترتّب على

تحقيق الحلول؛ فكما أنَّ الزواج حلٌّ لمشكلّة العزوبية والطلاق حلٌّ لمشكلّة سوء التّفاهم أو عدم التكيّف أو عدم التّوافق؛ فكذلك إعداد العُدَّة حلّ لمشكلّة الخوف، وكذلك إعداد العدّة التي ترهب الخصم أو العدو تُعدُّ حلّاً، ولكن لسائل أن يسأل:

ما هي الغايات التي تكمن وراء ذلك؟

نقول:

إذا كان الزواج حلّاً ألا يكون وراء ذلك بقاء النّوع الإنساني الذي كتب عليه الاستخلاف في الأرض وإصلاحها وإعمارها حتَّى لا يكون سفك الدماء فيها بغير حقّ هو الغاية، وهكذا إذا كان الزّواج هو الوئام واستمرار النّوع البشري، ألا يكون الطلاق حلّاً لعدم وجود التّوافق والتكيّف؟ ولذا فإنَّ الحلّ قد يحقّق التوافق والإنسجام بين الزّوجين بحياة اجتماعية أفضل لكلّ منهما، وهذه الغاية الإنسانية هي المحقّقة للرضا والمودّة والتآخي دون إكراه أو إرغام، ودون مظالم؛ أي بغاية إحقاق حقّ ودمغ باطل وزهقه، ودون أن يكون أحد الطرفين ساحقّ أو مسحوق (ظالم أو مظلوم)، وهنا نقول: أنَّ الغايات هي مكامن السَّلام والأمن والطمأنينة والمساواة التي فيها تشبع الحاجات دون منقوص.

إذن الغاية من كلّ ذلك هو أنَّ الإنسان قيمة في ذاته يجب المحافظة على هذه القيمة تقديراً واعترافاً واعتباراً واحتراماً؛ ولأنَّ الله تعالى خلق الإنسان في أحسن تقويم، إذن ألا تكون الغاية من وراء كلّ ذلك هي المحافظة على حُسن التقويم قولاً وعملاً وفعلاً وسلوكاً.

وعليه فإنَّ الغاية المترتّبة على المبادئ (الأخلاقية والشرعية والقانونية) هي تحقّق الآتي:

. التّوافق.

. الانسجام.

. الطمأنينة.

. الرضا.

. نيل الاحترام.

فوائد الإرهاب على المستوى الإنساني.

ما من شكٍّ أنَّ للفعل والعمل الموجب فوائد، وفي مقابل ذلك أنَّ للفعل أو العمل السالب أضراراً، ومن منطلق اعتقادنا أنَّ الإرهاب موجب لأنَّه مانع للعدوان والظلم؛ فهو بذلك يهدف إلى تحقيق فوائد على الصعيد الإنساني منها:

أ- الاعتراف بالآخر وتقبله.

الاعتراف قيمة إثباتية بوجود الآخر الذي له من الأهمية ما يساوي أهمية الآخرين، وهي القيمة الانتشارية التي يرغب الكلّ في نيلها من الكلِّ، فهي تربط الفرد بالمنزلة، وتربط الخصوصية بالمكانة، ومع أنَّ العبودية من محرّمات الديمقراطية، إلّا أنَّ الذي تجبره الحاجة بقبول العبودية، يريد هو الآخر أن يعترف له سيده بأنَّه عبد ناجح. ولذلك فإنَّ جميع النَّاس يريدون نيل الاعتراف من الجميع.

وكذلك يجب تقبُّل الآخر؛ فالتقبُّل هو استعداد نفسي لإعطاء الآخر حيِّز من الاستيعاب وفسحة تسمح بالامتداد المتبادل بين الأنا والآخر.

ولذا ينبغي أن يتمّ تقبل الآخر هو كما هو، لا كما ينبغي أن يكون عليه؛ فما ينبغي أن يكون عليه هو هدف قابل للتحقّق دون إكراه، ويتمركز مبدأ حقّ التقبّل على الاعتراف بالآخر وتقديره واحترامه واحترام معارفه وثقافته والعمل على تغيير حاله إلى ما يجب، ثمّ التطلُّع به إلى إحداث النُقلة التي تمكّنه من معايشة المستقبل الأفضل الذي كان يأمله.

وحقّ التقبّل حالة تبادلية بين الأنا والآخر؛ فكما هو حقّ على الآخر للأنا؛ فهو أيضاً حقّ له، ولذا فحقّ التقبُّل فعل إرادي تكفله القيم الإنسانية لكلِّ إنسان حتَّى يتمكّن من أداء واجباته وحمْل مسؤولياته برغبة، ولاشكّ أنَّ تحقيق الإرهاب يجعل من التقبُّل قيمة سائدة بين الأوساط الإنسانية.

ب- اعتبار الآخر وتفهَّم ظروفه.

الاعتبار قيمة معرفية تربط الوجود بالمكانة، كما يرتبط التَّاريخ بالعبر التي لا يُغض النّظر فيها بين الأنا والآخر، وفيها لا مكانة للاستهانة التي تُفرِّق بين النَّاس، ونتيجة لقيمة الاعتبار وتقديرها، لا يُغيِّب أنا آخر، ولا يسعى لتجاهله في أيِّ أمرٍ يتعلّق بهما سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

ولذا فالاعتبار مكانة تُعطى لمن يستحقّها من الأفراد والجماعات والمجتمعات؛ فلا ينبغي أن يتمَّ الإغفال أو غظ النظر عمن هو ذو مكانة اجتماعية أو علمية أو نفسية أو أخلاقية؛ فالمكانة يُلتفت إليها وهي لا تُخفى أبداً، ولذا فهي تُقدّر، والقاعدة تقول: (اعتبرني أعتبرك وإذا تجاهلت وجودي أتجاهل وجودك).

ومن المهمّ أن يرتبط الاعتبار بالتفهُّم؛ فيتحقّق الإلمام بالموضوع والظروف المحيطة به والمعطيات التي أظهرته على السطح أو أنتجته بين الأيدي، وهو دراية عن كثب ومعرفة تامّة بأسبابه وعلله ومبراته وخفاياه المؤلمة والمفرحة ألسالبة والموجبة.

إنَّه تقدير للظروف التي أثّرت في الآخر، أو أثّرت على سلوكه وفعله، وهو دراية بما ينبغي أن يتمَّ حيالها، وكيف ومتى وأين يتمّ؟

والتفهُّم قيمة تقديرية يُقدِّر فيها الأنا الآخر، ويفسح له مجالاً واسعاً يسمح له بالحركة والامتداد الحر، وباعتماد التفهُّم قيمة بين الأفراد والجماعات والمجتمعات تقدّر ظروف كلّ خصوصية وتحترم ممّا يؤدّي إلى تفعيل

مبدأ التقبُّل الذي يترتّب عليه تأثير وتأثُّر موجب، ولكن مؤثّر الخوف والمخيف يسهم في عدم إقرار مبدأ الاعتبار وتفهّم الظروف، لأنَّه عمل ضاغط اتجاه إقرار القيم المضادة، وباختفاء أثر الخوف من المخيف بمعادلة الإرهاب يصبح بالإمكان اعتبار الأفراد والجماعات والمجتمعات وتفهّم ظروفهم.

ج- تَطلُّع الأنا إلى الآخر.

التطلُّع قيمة امتدادية، تصل الأنا بكلِّ ما هو نافع ومفيد، فلا عيب أن يتطلَّع الفرد والجماعة والمجتمع إلى تجارب الآخرين للتعرُّف عليها وعليهم، واستيعاب ما ينفع ويفيد منهم، مع الاستثناء بالتخلّي عمَّا هو ضار وغير مفيد.

ولذا تُعدّ قراءة التَّاريخ والتعرَّف على ثقافات وحضارات الشعوب ذات فائدة للمزيد المعرفي، ولهذا لا تكابر الشعوب في أن تتّصل مع الآخر من أجل أن تستفيد بكلِّ ما يُسهم في تطوّر حياة أبنائها؛ فلا داعٍ للمكابرة ولا داعٍ للتردُّد الذي يجعل البعض على حالة من السّكون، ولذا فمن يقرأ التَّاريخ يعرف أنَّ الشّعوب والحضارات دائماً في حالة اتصال وتواصل من أجل إحداث النُقلة للمستقبل الأفضل.

إنَّ الذي يُعطي للتطلُّع قيمة، هو أنَّ الإنسان القوي دائماً يسعى إلى ما هو أفضل، ولذا فالانغلاق والانكفاء على المستوى الذّاتي هو من الأفعال والسلوكيات الاستهلاكية، وليس من السلوكيات والأفعال الإنتاجية التي تزيد القوَّة قوَّة أعظم؛ فالذات الضعيفة إن لم تُمدُّ لها يدّ المساعدة قد لا تنهض من غفلتها وضعفها، ولهذا ينبغي أن تتولّى العلوم الاجتماعية والإنسانية رعاية المواطنين من الركون إلى الغفلة التي تلهيهم عن السعي لاكتساب القوَّة واستمدادها من مصادرها.

د- تحقيق السَّلام.

تحتاج الإنسانية للقيام بدورها في إصلاح الأرض وإعمارها إلى السّلام الذي تحقّقه العُدّة المعدّة لإرهاب من يظنّ أنَّ الغافلين سيظلّون دائماً راكنين إلى الغفلة، ولذا فالأفراد والجماعات الضعيفة في عصر العولمة وانتشار العلوم والمعارف وتوفّرها لابدَّ أن يتمَّ تحفيزها للنّهوض بعد أن تعرف أهميّته عن علمٍ ومعرفة تامّة، وإذا ما نهضت بفاعليّة تستطيع أن تصنع ما صنعه من سبقها من تقدم علمي وتقني، وحينها تستطيع أن تنال الاعتراف والتقدير، وإذا ما بلغت القوَّة شدّتها أثراً مرهباً في نفوس أولئك العظماء الذين ظنوا أنّه لا غالب لهم ولا مغالبة من أحدٍ، حينها يتمّ القبول بهم قوَّة يُحسب لها ألف حِساب.

وعليه: فإنَّ الإرهاب قيمة حميدة كونه لا اعتداء ولا عدون على احدٍ؛ فهو إعداد عدّة مماثلة لعدّة من يشكلّ عليك خطراً، ولذا فبإعداد العدّة المساوية أو المماثلة لقوّة الآخر تجعل الآخر يعيد حساباته من جديد؛ فبعد أن كان مخيفاً لغيره أصبح مقدّراً للقوّة التي تمكّن من امتلاكها ذلك الغير، ولهذا سينتهي التهديد والعدوان اللذان كانا سائدين بين الأنا والآخر، وذلك خوفاً من المواجهة التي أصبحت لها من العدّة ما يجعل كلّ طرفٍ مشكلاً خطورة على حياة الطرف الآخر، ولهذا فإنَّ إعداد العدّة هو الذي يولّد الإرهاب في نفوس الآخرين وليس ذلك العدوان الظّالم؛ فالعدوان لم يكن بإرهاب؛ فالإرهاب لا عدون على الإطلاق.

أمَّا الإرهاب على مستوى الحاكم وشعبه المكمّم هو بما يمتلكه الحاكم من أسلحة وجيش غير محايد وبوليس مزوَّد بأحدث الوسائل القامعة للحرّية، ممّا يجعل الشّعب مقموع ومهدّد بين الحين والآخر، ومحاسب على كلّ كلمة تقال من أجل ممارسة الحريّة، ولذا فالشعب الذي لم يمتلك العدّة في

مواجهة العدّة السّلطانية لن ينام إلّا مرتهباً ولن يصحو إلّا والرّهبة أعظم، ومع ذلك إذا ما قرّر الشّعب بكامله التمرّد والثّورة فلن تفيد تلك الأسلحة، وتلك الجيوش، حيث لا قوّة تماثل قوّة الشّعب إذا قرّر نيل الحرّية أو الاستشهاد دونها، وبهذه المعطية انتصرت ثورة الشّعب التونسي والشعب المصري وستنتصر ثورات أخرى في العالم حتّى ولو كان الثّمن باهظاً.

الثورة حلّ

بعد أن تُمنح الفرص وتتاح لمن أعطيت له ولم يكن حريصاً على اغتنامها أو غير مبالي وغير مقدّر لمن منحها إيّاه، يبلغ السيل الزُّبا؛ فتتفجّر الثّورة في الزّمن المتوقّع وغير المتوقّع، وإذا ما تفجّرت الثّورة شعبيّاً فلابدَّ وأن يكون الانتصار حليفها طوعاً أو كرهاً، ولذا فالثورة ضرورة بالنّسبة للذين كمّمت أفواههم مع وافر الإساءات لحقوق المواطنة ومكارم الأخلاق واعتبار قيمة الإنسان.

ولسائلٍ أن يسأل:

متى تتفجّر الثورات الشعبيّة؟

نقول:

. بعد إضاعة كلّ الفرص التي سُنحت للظالمين والطّاغين الذين أفسدوا في الأرض وسفكوا الدّماء فيها بغير حقّ.

. بعد أن يفقد الشّعب أيِّ درجة من درجات التحمُّل وينفذ صبر المواطنين الكرام.

. بعد أن تتساوى كفّاتا الحياة والموت عند الثائرين.

. بعد أن ينتهي زمن الاستيعاب والتقبُّل والحِلم.

. بعد انتهاء زمن التوافق.

. بعد انتهاء زمن التكيُّف.
. بعد انتهاء زمن الاحترام.
. بعد انتهاء زمن الاعتبار.
. بعد انتهاء زمن التقدير.

ولهذا فالثورة هي الحلّ لتلك التأزُّمات التي تلحق المواطنين وأحوالهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية والتعليمية والثقافية والصحية والحضارية.

وعليه فالثورة قوّة إحقاق حقّ عن إرادة وتهيّؤ واستعداد وإعداد عدّة وتأهُّب مُمكّن من الإقدام على الفعل الذي به تتفجّر الثّورة كونها حلّاً نهائياً لمعظلات الشّعب الذي تخلّقت ثورته في الميادين والسّاحات العامّة، وهنا فإنَّ الثّورة الشعبية المتخلّقة في الميادين هي فعل جمعي متحقّق بالمواجهة الكاشفة للزيف، تستمدّ قوّتها من الحقّ وتُحقّه بالإرادة الواعيّة، وهي قرار مواجهة مع الباطل حتَّى دمغه وزهقه وإظهار البديل المرغوب من الجميع.

فالثورات ما قبل القرن الواحد والعشرون تتعدّد وتختلف بتعدّد أهدافها ومراميها وباختلاف اتجاهاتها الفكرية والعقائدية، ويقودها الواعون وتؤيّدها الجماهير.

ولذا كان العمل السرّي على رأس أولويّات نجاح الفكر الثوري، خوفاً من الأجهزة السرّية القامعة والمكمّمة لأفواه المفكّرين والمثقّفين والواعين من أبناء الشّعب؛ فكانت الثورات تتخلّق تحت الأرض وكأنّها جنين في رحم أمّه فلا يحسّ بها إلّا حاملها فكراً وقضيّة ومسؤولية، جنين طوال فترة حمله يحتاج إلى الرّعاية والعناية، خاصّة إذا كان الجنين ذكراً؛ فأمره أشدُّ وطأة؛ فحال حمله وولادته كحال الأجنّة الذّكور في عهد فرعون الذي

أبلغه منجّمه بأنّه سيولد مولود يذهب بملكه؛ فأمر فرعون بقتل من يولد ذكراً في تلك السّنة التي أخبره عنها منجّمه، قال تعالى: {إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَائِفَةً مِنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَنُرِيَ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُمْ مَا كَانُوا يَحْذَرُونَ وَأَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّ مُوسَى أَنْ أَرْضِعِيهِ فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِي الْيَمِّ وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا خَاطِئِينَ وَقَالَتِ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ قُرَّتُ عَيْنٍ لِي وَلَكَ لَا تَقْتُلُوهُ عَسَى أَنْ يَنْفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَى فَارِغًا إِنْ كَادَتْ لَتُبْدِي بِهِ لَوْلَا أَنْ رَبَطْنَا عَلَى قَلْبِهَا لِتَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَقَالَتْ لِأُخْتِهِ قُصِّيهِ فَبَصُرَتْ بِهِ عَنْ جُنُبٍ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ مِنْ قَبْلُ فَقَالَتْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُ لَكُمْ وَهُمْ لَهُ نَاصِحُونَ فَرَدَدْنَاهُ إِلَى أُمِّهِ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ وَلِتَعْلَمَ أَنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ}[88].

ولأنَّ فرعون حاكم طاغية مفسد في الأرض بظلمه وتفريقه بين النَّاس بغير حقّ (إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا) رأى نفسه وكأنّه قادر على فعل كلِّ شيء في مصر رضي النَّاس فيها أم كرهوا، فتهيّأ له الأمر وكأن الأمر بيده، وغفل عن الأمر كلّ الأمر هو بيد الله تعالى؛ فعبث في الأرض فساداً يُذبِّح أبناء النَّاس ويستحي نساءهم بغير حقّ (يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ).

[88] القصص 4 . 13.

بمثل ما يشابه هذه الأفعال المفسدة في الأرض أفسد بعض الحكّام في بلدانهم وأوطانهم أخلاق النَّاس حيث المظالم تنتشر بلا حدود والذمم تُشترى تستّراً ليلاً وتباع جهاراً نهاراً، الحقائق فيها تزيّف، وقتل البعض يتعدّد ويتجدّد، والسّجون ممتلئة بمن يقول لا للباطل، وبمن كتب عن الحريّة التي بها يُقدّر الأفراد والجماعات والمجتمعات والممتلكات والثروات، أنظمة فيها الأقارب مفضّلون ومميّزون، وأجهزة الدولة المتحكّم في أمرها بقبضة الحاكم الظالم ليس لها من أوّلويّات إلّا إخفاء الأثر، ولكن ما غفل عنه بعض الحكّام أنَّ أجهزة الأمن وإن وُظِّفت لِما وظّفت من أجله فإنَّ الشرفاء فيها سيظلون دائماً شرفاء، وأنَّ عيون المواطنين دائماً هي مركز رقابة، ممّا يجعل الثّورة محمولة في أذهانهم كما يُحمل الجنين في رحم أمّه.

ولأنَّ رؤى فرعون ومن همّ على شاكلته من الطغاة، من قبله وفي عصره ومن بعده، لا يخرج عن دائرة المتوقّع وغير الموقّع؛ فهي رؤى لا يمكن أن تبلغ الأمر المطلق، ولهذا فهي القاصرة المنتهيّة أمام أمر المشيئة الباقي المطلق الذي هو بيد من بيده الأمر المطلق جلّ جلاله؛ فهو الذي بمشيئته يتفضّل وينعم على الذين استضعفوا في الأرض ظلماً؛ فهؤلاء حالهم حال الشعوب المظلومة الذين أنعم الله عليهم كما أنعم على الشّعب التونسي والشعب المصري بتخلّق ثورتين أمام أنظار النَّاس من خلال شاشات التلفاز وشبكات المعلومات المتطوّرة؛ فقد تخلّقت الثّورتين وغيرهما من بعدهما يتخلّق في ساحات الحريّة وميادين الشهداء تخلُّقاً ليس سرّاً كما كانت تعمل معظم الأحزاب المحظورة أو كما يخطط لانقلاب عسكري أو ثورة تحت الأرض، بل كلّ شيء على البلاطة ولا شيء مخفيّ تحت الأرض، الكلّ يقول إرحل جهاراً نهاراً، حتَّى تمّ الرّحيل

لمن تمَّ رحيله بفعل الثّورة المتخلّقة في الساحات والميادين العامّة أمام الأنظار تخلُّقاً وسيكون الحال على التمام للاحقين رحيلاً أو سقوطاً من سجلّات التَّاريخ، ولذا تبقى دروس التَّاريخ مواعظ لمن يتّعظ؛ فمن عظيم دروس التَّاريخ ما منّه الله تعالى على من كان مستضعفاً في الأرض التّونسية والأرض المصرية بثورتين جعلت كلّاً من الشعبين وارثاً وممكّناً في وطنه، كما مُكّن المصريّون من قبل كرهاً لفرعون وهامان ومن معهم من الجنود مصداقاً لقوله تعالى: (نُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَنُرِيَ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُمْ مَا كَانُوا يَحْذَرُونَ).

ولأنَّ حسابات الخالق عزّ وجلّ مطلقة فهي لا تقارن بحسابات المخلوق النسبية في دائرة المتوقّع وغير المتوقّع، لذا فإنَّ حِسابات فرعون كانت ترى أنَّ أمر بقاء فرعون ممكن على قمّة سدّة سلّم السلطان، وذلك بقتل كلّ من يولد ذكراً في تلك الفترة المتوقّعة لميلاد المخلّص للشّعب من الطاغية فرعون، ولهذا كان توقّع فرعون أنَّ بقتله لكلّ من يولد ذكراً يكفيه شرّ الثّورة على مُلكه، ولكن ذلك الجنين (موسى) عليه الصلاة والسلام الذي سلّمه الله تعالى بمشيئته، كانت سلامته مولود ثورة من السماء خلّصت الشّعب المصري من الفساد والمفسدين، وأرست فضائل خيّرة على الأرض بين النَّاس، لتكون الهداية فيها على يديه نبيّاً رسولاً كريم لا سبيل له إلّا الإصلاح مصداقاً لقوله تعالى: (وَأَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّ مُوسَى أَنْ أَرْضِعِيهِ فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِي الْيَمِّ وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ).

ولأنَّ ولادة موسى كانت آية من آيات الله تعالى فقد تخلّق موسى مرّتين:

الأولى: في بطن أمّه حتَّى وُلد وسَلِمَ.

الثّانية: تخلّق تربيةً أمام أنظار فرعون في بيته، ليكون لفرعون ومفاسده في الأرض عدوّاً وحزناً مصداقاً لقوله تعالى: (فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا خَاطِئِينَ وَقَالَتِ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ قُرَّتُ عَيْنٍ لِي وَلَكَ لَا تَقْتُلُوهُ عَسَى أَنْ يَنْفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ).

ولذا فإنَّ حال الثّورة المتخلّقة أمام أعين النَّاس كحال موسى عليه الصّلاة والسّلام الذي تخلّق في بيت فرعون وعهده؛ فكان نبيّاً رسولاً يقاوم الظّلم والفساد ويهدي للتي هي أحسن وأقوم؛ فعمل على إحقاق الحقّ وزهق الباطل كرهاً لفرعون وهامان وجنودهما، وهكذا كان للتّاريخ كلمة بها حُقّ الحقّ وزُهق الباطل كرهاً لزين العابدين ومبارك وجنودهم، ومن لم يتّعظ من الحكّام والطغاة المفسدون في الأرض ظلماً وعدواناً وتقتيلاً فإنَّ مصيرهم سيكون متخلّقاً أمام شاشات التلفاز وشبكات الإنترنت كما هو يتخلّق الآن، وسيكون التَّاريخ خير شاهدٍ للمكذبين، ولذا لن يكون للتكميم من نتيجة وغاية إلّا سقوط الطاغية أو برحيله طوعاً أم كرها.

وعليه:

بعد نجاح الثورة عليك بالتواصل الاجتماعي المرسّخ لأفعال وسلوكيات استيعابية تجعل الإنسان دائماً في حالة تطلّع للآخرين في ضوء ما يفيد وينفع، وبما يُسهم في صناعة التَّاريخ الإنساني ويحافظ على الهويّة من ماضٍ بعيد إلى يومنا هذا مع التطلُّع إلى مستقبل أفضل، ولهذا تتطوّر الشعوب وتتقدّم كلّما زادت قيمة الطموح قوّة بين الأجيال عبر التَّاريخ؛ فالتواصل ضرورة اجتماعية وإنسانيّة لربط حلّقات الصلة بين الأجيال المتعاقبة والشعوب التي أصبحت لها صفحة واحدة تمكّنها من معرفة علم الأسرار والخفايا السياسية وعلم ممارسة الحريّة (facebook)، ولهذا

فالشعوب التي تنغلق على ذاتها ولا تتواصل مع حضارات الآخرين، تتخلَّف فكرياً ومادياً وتعجز عن المنافسة، وإذا ما تعرَّضت لصدام قيمي مع الحضارات المنافسة لا تستطيع أن تصمد.

فبالتواصل يتمّ التّعارف، والتّحاور، والتّقارب، والتّلاقي الفكري والمادي، وتبادل المنافع والعلوم التي بها تُطوى مسافات الغُربة والتخلّف الاجتماعي، والاقتصادي والثقافي، والسياسي والنفسي والذوقي، حتّى تضيق الهوَّة التي تُفرِّق بين الأفراد أو الجماعات أو المجتمعات أو الأديان والثقافات والحضارات، أو تنتهي الهوّة إلى أبد الآبدين.

وعليه:

. اعمل على تفطين ذاكرة الأفراد ليتواصلوا.

. بيِّن لهم نقاط الضعف التي شوَّهت ذاكرتهم وطمستها.

. مكِّنهم من معرفة المعلومات الخاطئة.

. مكِّنهم من معرفة المعلومات الصائبة.

. مكِّنهم من المقارنة حتى يتبيّنوا عن وعي وإرادة.

. مكِّنهم من الاختيار بمسؤولية واعية.

. اغرس فيهم حبّ الآخر.

. حفّزهم على التطلُّع الموجب.

. عوّدهم الاعتماد على أنفسهم والتعاون مع الآخرين.

. مكّنهم من المشاركة التي تُيَسِّرَ لهم النُقلة إلى الأفضل والأجود، ذلك لأنَّ الكلمة الحُجَّة، بها تُنقل القيم الموجبة والقيم السالبة، وبها تُحمل التعاليم وتُقوّم الأخلاق، ولأنّها كلمة حُجَّة فهي قد تكون حُجّة لنا وقد تكون حُجَّة علينا.

أن تكون حُجَّة لنا فهذه القاعدة.

أن تكون حُجَّة علينا فهذا الاستثناء.

ولكن أيّ كلمةٍ هي حُجَّة لنا؟

كلمة الحقّ.

وأيّ كلمة هي حُجّة علينا؟

كلمة الباطل.

وعليه:-

. قُل الحقّ.

. تحدِّث وجادل به.

. أنصت حتّى تتبيَّن.

. عبِّر عما بداخلك بلسان صدق.

. أحكم بين النَّاس بالحقِّ.

. أرسل الكلمة بودٍّ.

. استقبلها بوعي.

. اجعلها كلمة سواء لتكون الجامعة للأنا والآخر، دون أن تكون على حساب خصوصية أحد.

ولذا فإنَّ اعتماد الكلمة السواء بين الناس يُبرهن على اعترافٍ إراديٍّ بالتماثل العلائقي في كلّ ما يتعلّق بالأفراد أو الجماعات أو المجتمعات الإنسانية من أمرٍ، سواء أكان أمراً سياسياً أم اجتماعياً أم اقتصادياً أم ثقافياً، وسواء أكان في حالة السّلم أم في حالة الحرب.

وفي مقابل الكلمة السواء قاعدة، تكون الكلمة (الأنا فقط) هي استثناءً، ولهذا فإنَّ المعلومة الصّائبة تصحيح المعلومة الخاطئة؛ فالمعلومة هي حاملة الأخبار وكامنة الأسرار تنقلها الكلمات من مُرسل لمستقبل، وهي في حالة امتداد بين قبول ورفض وإضافة وتعديل، وغموض ووضوح،

ولأنّها بين هذا وذاك؛ فهي في حاجة لأن تُصحَّح، حتَّى لا تزوَّر الحقائق، ويحيد الكلام عن مواضعه، ولذا فإن تصحيح المعلومة يتطلّب مصدراً صادقاً غير متحيّز وقادرٍ على أن يتبيّن وأن يميِّز بين ما هو كائن وبين ما ينبغي أن يكون، وقادراً على أن يستقريء ويستنبط من النصّ دلالة ومعنى، ولهذا فالمعلومة الصائبة تصّحح المعلومة الخاطئة.

وعليه: المعلومة الصائبة بنائية حيث احتوائها للقيم والفضائل التي يرتضيها المجتمع الإنساني، والمعلومة الخاطئة هدميَّة حيث فقدانها لتلك الفضائل الخيِّرة والقيم الحميدة، ولهذا تُعدّ المعلومة بنائية في دائرة الموجب، وهدميّة في دائرة السالب.

ولأنّ المعلومات هي التي تشكّل آراءنا وقناعاتنا، لذا فهي التي تشكّل معتقداتنا أيضاً.

وعليه:

. قارن قبل أن تقرّر.

. ميَّز بين ما هو كائن وبين ما ينبغي أن يكون.

. دقَّق فيما تشاهد.

. لاحظ ردود الأفعال.

. تذكر القول ولاحظ الفعل ثم قارن.

. فكّر في المتوقّع وغير المتوقّع ثمّ ميّز.

. حدّد نقاط التمركز ونقاط التشتّت ثمَّ اختار.

ولأنَّ التمكُّن من التمييز يُمكِّن من المقارنة؛ فالتمييز عن وعي يُمكِّن من الاختيار المُرضي بإرادة، وإذا تمّت المقارنة بوعي يتمّ التمكَّن من معرفة ما يجب والتمكَّن من فعله أو القيام به أو الامتناع عنه موضوعيّاً.

ولأنَّ المقارنة تُمكِّن من التمييز عن وعي، وتُمكَّن من الاختيار عن إرادة، إذن فالمقارنة مُنقذ من الوقوع في الفخّ.

ولهذا قارن كي تكتشف وتعرف:

. نقاط القوّة، من نقاط الضعف.

. على ماذا تقدم، وعن ماذا تحجم.

. مِن مَن تغضب، وعلى من تغضب.

. من تحبّ، ومن تكره، أو ماذا تحبّ، وماذا تكره.

. من تخالط، ومن لا تخالط.

وعليه:

. تعاون مع الآخرين بإرادة تزداد قوّة.

. اشترك معهم في كلّ ما يتعلّق بك وبهم من أمر مشترك تطوي الهوّة بينك وبين المستقبل البعيد.

. تفاعل مع محيطك الاجتماعي تنال الاحترام وتمتلك القوّة.

. اندمج بقوّة مع بُعدك الإنساني وفقاً لدائرة الممكن حتّى تغزو الفضاء.

. ابحث عن الأسباب حتّى تعرف العلل التي تكمن وراءها وتحدَّاها بقوَّتك المجمّعة.

. ثق بأنَّ لمشكلتك حلّاً فلا تغفل.

. إذا أحسست بأنّك تائها فاعرف بأنّك في حاجة للإرشاد والتوجيه من قبل الآخر الذي يمدّك بالقوّة.

. اعلم أنّ التعايش مع المشكلة وهن (نسيج من خيوط العنكبوت) وأنّ تحدِّيها يمدّك بالقوّة.

. إزرع خيراً تجنِ خيراً وتزداد ثقة واطمئناناً.

. كن سبَّاقاً مثابراً ولا تتردّد فكلّ شيء ممكن.

. تمتّع بالشمس وأنظر إليها دون أن تُحرم من رؤية الظل.

. ثق أنَّك ستنجح إذا ما عملت بخطّة، وأنَّ مشكلتك ستصبح في خبر كان إذا ما قبلت بتحدّي الصعاب.

. لا تقف عند حدود التمنّي.

. تطلع إلى ما هو أفضل فإنَّ النجاح ينتظرك.

. إن لم تقدم على ذلك ستكون من المتخلّفين وحينها لن ينفعك الندم.

وعليه:

– ناقش كلّ كبيرة وصغيرة ولا تتشبث.

– ثِق أنِّ المرونة تخلق النُقلة.

– تأكّد أنَّ الجمود يؤدّي إلى التخلُّف.

– ثِق أنَّ كلَ شيء في دائرة الممكن يتغيّر.

– ثِق أن لم تتغيّر إلى ما يُفيد سيتم تجاوزك أو يستهدفك الآخرون بالتغيير.

إذن:

. لا تُصدِّق من يُبارك بطولاتك في الخيانة.

. لا تُصدِّق من يُبارك بطولاتك في السّرقة.

. لا تُصدِّق من يُبارك بطولاتك في الكذب.

. لا تُصدِّق من يُبارك بطولاتك في تعاطي المخدّرات.

. لا تُصدِّق من يُبارك بطولاتك في تضييع الوقت.

. لا تصدق من يُبارك تطرُّفك.

. أفِق من غفلتك تجد الحقيقة بين يديك.

ولذلك فإنّ كلّ شيء يمكن أن يتغيَّر؛ فمثلما يتعرَّض الإنسان للمرض والانحراف والتطرُّف؛ فهو يتعرض للمعافاة والاستقامة والإصلاح.

ولذا:

- تبيّن قبل أن تَقدم.

. تبيّن قبل أن تَنسحب.

- تبيّن قبل أن تَفعل.

- تبيّن قبل أن تَسلُك.

- تبيّن قبل أن تحكُم.

- تبيّن قبل أن تَقدِم.

- تبيّن لتقف على اليقين.

. لا تتسرع فالتسرّع مصيدة.

. أسرع ولا تتسرّع.

. تأنّى فكلّ شيء ممكن.

. تحقّق بالمقارنة.

. دقق بالملاحظة.

. استنبط بفطنة.

. حلّل بمنهج.

. شكك حتّى ترى الحقيقة بين يديك.

. ثق أنَّ الأفراد قوّة، ولكن:

. عندما يندمجون بقوّتهم مع قوّة الآخرين بإرادة.

. عندما يتمكّنون من ممارسة حقوقهم.

. عندما يلتزمون بتأدية واجباتهم.

. عندما يكونون قادرين على حمْل المسؤوليات.

. عندما يكون لسان حالهم (نحن سويّاً).

. إذا تمكَّنوا من استيعاب بعضهم بعضاً دون تفرقة وتحسّس.

. إذا تمكَّنوا من التطلُّع للآخرين.
. عندما يتهيّئوا لأحداث التغيير إلى ما هو أفضل وأحسن وأجود.
. عندما تكون لهم صلاحيات واختصاصات ويؤدّونها بمهارات متنوِّعة.
وبما أنّ كلّ فرد قوّة، إذاً يجب أن يكون لكلّ فرد دور يؤدّيه، ومن ينحرف عن دوره تصبح قاعدة الوجوب إصلاحه ليعود إلى مركزه الطبيعي. ونظراً لوجود الفروق الفردية في القدرات والاستعدادات والمهارات والتخصصات؛ فإنَّ أدوار الأفراد تتنوّع، ولكن:
. عندما يستثمرون إمكاناتهم المادّية الاستثمار الأمثل، تمشياً مع كلِّ حلّقة من حلّقات التطّور والتقدّم التقني والعلمي.
. عندما تُشبع حاجاتهم المتطوِّرة.
. عندما تسود العدالة قيمة بين الجميع.
. عندما يكون التطلّع للمفيد والنافع قيمة في السلوك والفعل.
. عندما تصبح الثروة ملكاً عاماً لأفراد المجتمع دون أيِّ حرمان من الملكيّة الحرّة والاستثمار الحرِّ.
. عندما تلغى من القواميس السياسية والاقتصادية والاجتماعية كلّ كلّمات الإكراه والإجبار والإقصاء والتغييب والتحقير بغير حقٍّ.
. عندما تكون الثروة قوّة تمكِّن الأفراد والجماعات من تجاوز الحدود.
. عندما يكون التعليم قويّاً بما يحقِّقه من منجزات إضافية على قوّة أفراد الشعب.
. عندما يرتفع المستوى الصحي للأفراد والجماعات؛ فالصّحة قوّة، والأفراد الذين يغفلون عن هذه القوّة مستوى أدائهم وإنتاجهم يضعف، وكذلك يقلّ متوسط أعمارهم، لذلك كلّما كانت قوّة الإنسان وصحّته سليمة، تمكَّن من

تجاوز الصّعاب، وتمكّن من التطلّع بدون تردُّد إلى الأمام، بما يحقّق أهدافاً وينجز أغراضاً، ويبلغ غايات.

وإذا لم يتحقّق ذلك لا استغراب أنَّ كلّ شيء قد ينتكس.

ولسائل أن يسأل:

من الضامن؟

نقول:

في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع الشّعب وحده الضامن، ولكن لكي يبقى الحلّ حلّاً علينا بتقييم أحوال الشّعب من أجل معرفة المستوى القيمي الحقيقي الذي عليه الشّعب، لتكون البداية معهم من حيث هم، لا من حيث ما يجب أن يكونوا عليه؛ فما يجب أن يكونوا عليه هو الأمل المستهدف وفق خطّة موضوعيّة يتمّ التطلّع بها لمستقبلٍ أفضل وأجود وأنفع وأعظم.

خلال فترة التقييم ينبغي أن يكون هناك تزامن إصلاحي من أجل إصلاح ما يمكن إصلاحه لتلك الآثار التي تركتها تلك السِّنين العِجاف (سنين الفساد والإفساد)، ولكن لا ينبغي أن يكون إصلاح أحوال النَّاس وكأنَّه غاية؛ فالغاية دائماً هي الحلّ الذي تحقّق بنجاح ثورة الشّعب على الفساد والإفساد والظلم والطغيان من أجل الإنسان كونه القيمة الكريمة المقدّرة في وطنه الذي فيه يساوي مواطناً حرَّاً كما غيره فيه يساوي مواطناً حرَّاً.

ولذا فالتقييم يستدعي استيضاح الحقائق والكشف على مكامنها لمعرفة ما يختفي فيها من مآسي وآلام وضغائن ومكائد ومكر بأسباب تلك المظالم القامعة للحريّة؛ فالمواطنون في هذه المرحلة همّ في حاجة للتنفيس؛ فليترك لهم مجال فسيح للتنفيس الوجداني الذي به يستطيعون إخراج ذلك

الطاغي من صدورهم وقلوبهم وأنفسهم وعقولهم، وعلينا بقبول ذلك ولا استغراب؛ فما سيكون غير متوقّع بالتأكيد سيكون أكبر ممّا نتوقّع.

والإصلاح الذي ينبغي أن يتزامن مع فترة التقييم في معظمه هو إصلاح مادّي بنائي إعماري فلاحي، أي أنَّ الإصلاح دائماً من الأولويّات التي تكون بها البداية، ولكنّه ليس هو الحلّ المستهدف؛ فالحلّ دائماً أعظم لأنّه يرتبط بقيمة الإنسان وسيادته وحرّيته وتطلّعه إلى الأفضل المأمول.

ولذلك فالإصلاح دائماً يلاحق مفسدة، أي لو لم تكن هناك مفسدة ما جاء الإصلاح ليلاحقها إصلاحاً، وهنا فالأمور لا يمكن أن تقف عند حدّ الإصلاح الذي لا يكون إلّا لملاحقة سابقاً سلبيّاً؛ فالحياة لم تكن مقتصرة على ذلك، بل هي دائماً مرتبطة بالزّمان والحركة، فيها يُصلح ما أفسد في ماضيه لكي لا تستمر الحياة والمفاسد تحوط بها من كلِّ جانب.

ولذا ينبغي أن يتجاوز الإنسان مرحلة الإصلاح بتدبِّر حاضره بناءاً وإعماراً وفلاحاً ليسهم في إشباع حاجاتها المتطوّرة والمتنوّعة، ثمّ يعمل كلّ ما في وسعة لأن يتجاوز حاضره وهو يتامّل ويفكّر في المستقبل الأعظم الذي تتسابق الشعوب من أجله بحثاً علميّاً وإعداد عدّة تمكّن من بلوغه كونه المخزن الذي فيه مشبعات كلّ الأماني والآمال التي لا يكون فيها شيء على حساب آخر.

ولكي لا تستمر الصّدامات بين النَّاس فلابدّ من إصلاح الفساد وذلك بإصلاح أسبابه، وتقويم مسبّبيه حتّى تتغيّر أحوالهم من الفساد إلى البناء والإعمار، ولذا لم تتفجّر الثورات الشعبية في الوطن العربي من أجل الإصلاح حتّى وإن كانت بداية وكانَّها المطلب، وذلك تفادياً للقمع، ومع ذلك بالرّغم من القمع فالجماهير أفصحت عن مطلبها وهو الحلّ (الشّعب يريد إسقاط النّظام) ثمَّ (إرحل)، ولذلك كان لأيّام تفجّر الثورات لكلّ جمعة

عنوان، وكان النَّاس كبيرهم وصغيرهم يصلّون في المساجد، وكان في مقابل ذلك البلاطجة (الشبيّحة) لهم بالمرصاد خارج المساجد ينتظرونهم بالرّصاص الحي، ولأنَّ التحدّي يستوجب تحدٍّ، أصبحت الشعوب تفضّل صلاة الجمعة في ميادين الشهداء وساحات الحريّة، وفي مقابل ذلك كرهت الحكومات يوم الجمعة بعظمته، وكلّ يوم سبت من بعدها يأتي تأمل الحكومات أن تستمر أنظمتها إلى أبد الآبدين وفي نفس الوقت يأملون أن لا تأتي جمعة واحدة في أيّامهم المأمولة.

إذن بعد نجاح الثورات الشعبية العظيمة فالإصلاح ضرورة وليس غاية؛ فالغاية الحلّ الذي يستوجب إعادة تقييم وتقويم كلٍّ القيم التي منها:

الأخلاق:

. كيف نكون على الفضائل الخيّرة في مرضاة الله تعالى.

. كيف نكون على القيم الحميدة التي يرتضيها النَّاس؟

. كيف ننتقد الآخرين؟

. كيف نقبل انتقاداتهم لنا؟

. كيف نتقبّل الآخر ونستوعبه دون أن يكون وجود أحد على حساب وجود الآخر؟

. كيف نتدبّر أمرنا؟

. ألا تكون المسائلة قيمة حميدة يفكّ بها اللبس والغموض قبل أن تسوء الخلاق وتعمُّ المظالم؟

. ألا تكون المحاسبة قيمة حميدة لنيل الجزاء الحقّ ثواباً أو عقاباً؟

. ألا يكون الاعتبار قيمة حميدة ينبغي أن يتمّ نيله من الجميع؟

. ألا يكون نيل الاحترام دليل على رقيّ وتحضّر الشخصيّة؟

. ألا يكون الاعتراف بالآخر اعتراف بحسن خلقه وتقويمه؟

. ألا يكون الاعتراف بالآخر تخلّص من الفكر الطّاغي؟

. ألا يكون التقدير محفّزاً على طي الهوة بين الأنا والآخر؟

. ألا يكون التوافق قيمة حميدة لغرس الثّقة بين الأنا والآخر؟

. ألا يكون التكبّر عن المظالم دليل التواضع ومخافة الله جلَّ جلاله؟

التعليم:

. ما الذي يجب أن نتعلّمه؟

. كيف نتعلّم؟

. كيف نفكّر؟

. كيف نفكّر فيما نفكِّر فيه ونحن نتعلّم أو نُعلَّم؟

. كيف نتذكّر؟

. كيف نتدبّر؟

. كيف نتأمّل؟

. كيف نبدع؟

. متى نصلح؟

. متى نبلغ الحلّ

. كيف نصنع المستقبل؟

. كيف نحدث النُقلة؟

. هل المقرّرات التعليمة تلقينية مستهدفاتها خلق التبّع أم أنَّها مقرّرات إيقاظيّة مستهدفاتها خلق المواطن الحرّ؟

. هل التعليم يقود إلى التغيير أم أنَّه مقتصر على حاجة سوق العمل ليس إلّا؟

العمل:

. من أجل ماذا نعمل؟

. كيف نتأهّل للعمل البناء؟

. على ماذا نتدرّب إن أردنا تحسُّن أحوالنا الاقتصاديّة؟

. كيف يمكن أن نكون على المعيارية من أجل الجودة؟

. هل نقبل بالمنافسة الحرّة؟

. كيف تتاح فرص العمل للمواطنين؟

. هل فرص العمل متجدّدة ومتنوّعة أمام أبناء الشعب؟

. هل بالإمكان خلق فرص عمل لامتصاص الأيدي العاملة المتنوّعة أم أن فرص العمل مقفلة البواب؟

. هل خطط واستراتيجيات العمل المعتمدة تمكّن العاملين من صناعة المستقبل الأفضل؟

. هل فرص العمل المتاحة متطوّرة ومتنوّعة مع تطوّر الحاجات وتنوّعها؟

. هل إدارة العمل قادرة على ملاحقة العاملين في مواقع أعمالهم؟

. هل العمل قادر على ملاحقة من هم في حاجة إليه في أماكن تواجدهم حتّى ولو كانوا متحرِّكين؟

. ما علاقة سوق العمل بالمقرّرات والتخصّصات التعليمية؟

. ما علاقة العمل بالمستوى الصّحي والمستوى الترويحي؟

. ما علاقة العمل بسلامة البيئة؟

الوطن:

. لمن يجب أنّ تكون السُّلطة في الوطن؟

. لمن ثروة الوطن؟

. كيف توزّع ثروة الوطن رسميّاً؟

. من الذي يقرّر مصير الوطن؟

. من الذي يقرر مصير المواطن؟

. كيف يمارس المواطن حقوقه؟

. كيف يؤدّي المواطن واجباته؟

. كيف يحمْل المواطن مسؤوليّاته؟

. ما هي القواعد التي على أساسها يقرّ السّلم والحرب؟

. من أين يستمدّ الدستور شرعيّته؟

. هل يستمدّها من الدين؟

. أم يستمدّها من العرف؟

. أم يستمدّها من العرف والدين؟

. من الذي يسنُّ ويصدر الدستور؟

. هل يجوز أن يستثنى أحد من الضبط الدستوري؟

. هل من الأفضل أن تفصل السُّلطات وتستقل، أم أن تتوحّد بيد قمّة السّلم السّلطاني؟

. هل من الأفضل أن يتمّ التحكُّم في العلاقات المدنية والحكومية والعسكرية والقضائية والإعلاميّة في إدارة شؤون الوطن؟ أم أنّ للاستقلالية دلالة ومعنى؟ أم أنَّ التنسيق من أجل سيادة الدّستور المرسّخ لسيادة المواطن هو الأفضل؟ أم ماذا؟

. من هم أعداء الوطن في الداخل، ومن الذي يحدّدهم، ووفق ماذا؟

. من هم أعداء الوطن في الخارج، ومن الذي يحدّدهم، ووفق ماذا؟

. هل ينبغي أن تكون خطط واستراتيجيات الوطن مقصورة على المتوقّع فقط، أم أنَّها تمتدّ لتشمل غير المتوقّع؟

. هل الصّحة والتّعليم والضمان الاجتماعي والمؤسّسات الخدمية والإنتاجية ومنظمات المجتمع المدني تشكّل قضايا وطنية أم أنَّها لا تزيد عن كونها قضايا خاصّة؟

. لم لا يكون أمر النَّاس شورى بينهم؟

. لم لا تكون المشاركة في الأمر حقّ وواجب ومسؤوليّة بين المواطنين؟

. لِم لا تسود المساواة بين المواطنين جنباً إلى جنب مع تقدير الفروق الفردية؟

. هل يليق بمواطنٍ يؤمن بمطلقية الخالق تعالى قبول مرجعية مطلقة من دونه تعتقد أن هويّة الوطن لا تتجسّد إلّا فيها؟

. هل يُقبل أن يكون أمر الوطن بالمطلق بيد فرد مطلق؟

. ألا يكون الإقصاء خير محفّزٍ على الرّفض وتفجّر الثورات؟

. ألا يكون تقويض القيم الحميدة خير دافعٍ للمواجهة وقبول التحدّي حتّى بلوغ الحلّ؟

المصادر والمراجع باللغة العربية

1 . الموسوعة العربية العالمية. شركة أعمال الموسوعة، الطبعة الثانية، 1999.

2 . الموسوعة الفلسفية العربية. بيروت : معهد الإنماء العربي، الطبعة الأولى، 1986.

3 . الموسوعة الفلسفية. وضع لحنة من العلماء والأكاديميين السوفيت "ترجمة سمير كرم". بيروت: دار الطليعة.1974.

4 . الموسوعة في العلوم الاجتماعية "ترجمة عادل مختار، وسعد عبد العزيز". الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1999.

5 . الموسوعة القيمية لبرمجية الخدمة الاجتماعية، عقيل حسين عقيل. الشركة الدولية للطباعة، القاهرة، 2007.

6 . إميل دور كايم، قواعد المنهج في علم الاجتماع "ترجمة د.محمود قاسم، د.السيد محمد بدوي". الإسكندرية: دار المعارف الجامعية، 1988.

7 . إسرائيل 2020 خطتها التفصيلية لمستقبل الدولة والمجتمع. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

8 . التفكير الإبداعي. مركز الخبرات المنية (بيمك)، القاهرة: مركز الخبرات المهنية للإدارة "بيمك"، الطبعة الثانية، 2005م.

9 . العولمة والهوية. المؤتمر العلمي الرابع لكلية الآداب والفنون. عمّان: جامعة فيلادلفيا، 1999.

10 . إدوارد سعيد، خارج المكان (ترجمة فواز طرابلسي). بيروت: دار الآداب للنشر والتوزيع، 2000.

11 . اولريش بك، هذا العالم الجديد رؤية مجتمع المواطنة العالمية "ترجمة أبو العيد دودو". كولونيا: منشورات الجمل، 2001.

12 . أنطوني جيدنز، الطريق الثالث تجديد الديمقراطية الاجتماعية (ترجمة مالك أبوشهيوة). طرابلس: دار الرواد، 1999.

13 . باسل شيخو، هل فات الأوان لتبدأ من جديد حدد مسارك. دمشق: دار القلم، 2004.

14 . توماس فريدمان، السيارة ليكساس وشجرة الزيتون محاولة لفهم العولمة (ترجمة ليلى زيدان). القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، 2000.

15 . توماس فريدمان، العالم مسطّح تاريخ موجز للقرن الواحد والعشرين"ترجمة عمر الأيوبي". بيروت: دار الكتاب العربي، 2006.

16 . تريسي جروس، كيف تجعل المستحيل ممكنا التحولات السبعة لإعادة هندسة ذاتك ومؤسستك "ترجمة علاء أحمد صلاح". القاهرة: إصدارات بيمك، 2002.
17 . جان جاك روسو، العقد الاجتماعي "ترجمة بولس غانم". بيروت: اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع، المكتبة الشرقية، 1972.
18 . جيرار ليكلرك، العولمة الثقافية الحضارات على المحك "ترجمة جورج كتورة". بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004.
19 . جياني فاتيمو، نهاية الحداثة الفلسفات العدمية والتفسيرية في ثقافة ما بعد الحداثة (ترجمة فاطمة الجيوشي). دمشق: منشورات وزارة الثقافة، 1998.
20 . حالات فوضى الآثار الاجتماعية للعولمة (ترجمة عمران أبو حجلة). عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع، 1997.
21 . خليفة محمد الزعابي، كُن مُعجِزاً حلّق في القمة. دبي: مركز الخليفة للتنمية الاجتماعية والإدارية، 2004.
22 . دوروثي ليدز، قوة الكلمة "ترجمة عبد الرحمن توفيق". القاهرة: مركز الخبرات المهنية للإدارة (بيمك)، الطبعة الثانية، 1999.
23 . دونالد هـ. ويز، إجراءات المقابلة الشخصية بنجاح "ترجمة شوكار زكي". القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2000.
24 . روبرت ك كوبر، كيف تفجر الطاقة الهائلة الكامنة بداخلك وتوظفها في القيادة والحياة "ترجمة مكتبة جرير" الرياض، مكتبة جرير، 2004.
25 . سعاد خيري، العولمة وحدة وصراع النقيضين عولمة الرأسمال والعولمة الإنسانية. بيروت: دار الكنوز الأدبية،2000.
26 . ريتشارد نيكسون:

أ . ــ، نصر بلا حرب (ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر). القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الثالثة، 1991.
ب . ــ، ما وراء السلام (ترجمة مالك عباس). عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1995.
27 . سمير أمين، نقد روح العصر (ترجمة فهيمة شرف الدين).بيروت: 1998.
28 . سيد محمد غنيم، سيكولوجية الشخصية (محدداتها . قياسها . نظرياتها). القاهرة: دار النهضة العربية، 1975م.
29 . سليمان مظهر، قصة الديانات. القاهرة: مكتبة مذبولي، 1998.
30 . صلاح بن معاد، مجتمع ما بعد الرأسمالية (صلاح بن معاد). الرياض: الإدارة العامة للطباعة والنشر، 2001.
31 . صاموائيل هنتنجتون:
أ . ــ، الإسلام والغرب آفاق الصدام (ترجمة مجدي شرشر). القاهرة: مكتبة مذبولي، 1995.
ب . صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي "ترجمة طلعت الشايب". القاهرة: دار الكتاب المصرية، 1998.
32 . جان جاك روسو، العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي "ترجمة بولس غانم". بيروت: اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع، 1972.
33 . عقيل حسين عقيل:
أ ــ، سيادة البشر دراسة في الفكر الاجتماعي. مالطا: دار الجأ، 1995.
ب ــ، التصنيف القيمي للعولمة. مالطا: منشورات دار Elga، 200.
ت ــ، الديمقراطية في عصر العولمة (كسر القيد بالقيد). مالطا: منشورات دار Elga، 2001.

ث . ـ، منطق الحوار بين الأنا والآخر، دار الكتاب المتحدة، بيروت، 2004.

ج . ـ، البرمجية القيمية في طريقة تنظيم المجتمع، الدار الدولية، القاهرة، 2007.

ح . ـ، مفاهيم في استراتيجيات المعرفة، الدار الدولية، القاهرة، 2008.

خ . ـ، خطوات البحث العلمي (من تحديد المشكلة إلى تفسير النتيجة)، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010.

د . ـ، قواعد المنهج وطرق البحث العلمي، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010.

ذ . ـ، التطرُّف من التهيّؤ إلى الحلّ، القاهرة، المجموعة الدولية، 2011م.

ر . ـ، السنا أمةً وسطاً، ابن كثير، دمشق . بيروت، 2011.

ز . المنهج وطريقة تحليل المضمون، ابن كثير، دمشق . بيروت، 2011.

ط . ـ، الإرهاب (بين قادحيه ومادحيه) المجموعة الدولية، القاهرة، 2011.

ن . ـ، الخوف وآفاق المستقبل، المجموعة الدولية، القاهرة، 2011م.

ظ . ـ، سُنن التدافع، شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت: 2011م.

ك . ـ، خريف السُّلطان (الرّحيل المتوقّع وغير المتوقّع) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت: 2011م.

34 . علي زيعور، مذاهب علم النفس. بيروت : دار الأندلس، الطبعة الثالثة، 1980م، ص 136 .

35 . عبد الرحمن بدوي، الموسوعة الفلسفية الجزء الثاني. بيروت : المؤسسة العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1984.

36 . علي عبد العاطي، ومحمد السرياقوسي، أساليب البحث العلمي. الكويت : مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1988م.
73 . عبد المجيد الشافي، الإسلام بين الرسالة والتاريخ. بيروت: دار الطليعة، 200.
83 . عبد المنعم شحاته، أنا والآخر سيكولوجية العلاقات المتبادلة. القاهرة: ايتراك للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية،2002.
39 . عالم المعرفة، الأنا والآخر. 2002.
40 . فرنسيس فوكوياما:
أ . ــ، نهاية التاريخ وخاتم البشر (ترجمة حسين آمين). القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، 1993.
ب . ــ، الثقة الفضائل الاجتماعية ودورها في خلق الرخاء الاقتصادي (ترجمة معين الإمام، ومجاب الإمام). دمشق: 1998.
ج . ــ، نهاية الإنسان (عواقب الثورة البيو تكنولوجيا). "ترجمة أحمد مستجير"، القاهرة: شركة مطابع لوتس، 2002.
41 . لسان العرب. ابن منظور، بيروت : دار لسان العرب، المجلد الأول.
42 . موسوعة مدربون بارعون (التدريب المباشر). مركز الخبرات المنية (بيمك)، القاهرة: مركز الخبرات المهنية للإدارة "بيمك"، الطبعة الثانية، 2005م.
43 ـ موسوعة مدربون بارعون (العوامل السبع للتغيير). مركز الخبرات المنية (بيمك)، القاهرة: مركز الخبرات المهنية للإدارة "بيمك"، الطبعة الثانية، 2005م.

44 . محمد أركون، نزعة الأنسنة في الفكر العربي (ترجمة هاشم صالح). بيروت: دار الساقي، 1997.

45 . لستر ثورو، مستقبل الرأسمالية (ترجمة عزيز سباهي). دمشق: دار المدى للثقافة والنشر، 1998.

46 . محمد جابر الأنصاري، الفكر العربي وصراع الأضداد. عمان: المؤسسة العربية للدراسة والنشر، 1996.

47 . محمد وقيدي، بناء النظرية الفلسفية " دراسات في الفلسفة العربية المعاصرة ". بيروت : دار الطليعة، 1990م.

48 . محمود محمد طه، نحو مشروع مستقبلي للإسلام. الكويت: دار قرطاس، 2002.

49 . منير الحمش، العولمة ليست الخيار الوحيد. دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1998.

50 . نعوم تشومسكي:

أ _ ـ، تواريخ الانشقاق (ترجمة محمد نجار). بيروت: شركة الطبع والنشر اللبنانية، 1997.

ب – ـ، النزعة العسكرية الجديدة (ترجمة أيمن حنان حداد).بيروت: دار الآداب،2001.

ج _ ـ، الحادي عشر من أيلول (تعريب مجموعة من المختصين). دمشق: التكوين للباعة والنشر والتوزيع، 2002.

51 . وليد عبد الناصر، حوار الحضارات في عالم متغير. العدد 41768، 15 أبريل، 2001.

52 . يحى الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة. القاهرة: دار الشروق.

المصادر والمراجع الأجنبية

1 - Albert, Ethel M, "The Classification of Values, A Method and Illustration", American Anthropologist, Vol. 58, 1965.

2 - Abbett, Kants. T. K., Theory of Ethics, London, 1927, In Lancaster, master of Political Though, Hegel to Dewing. Georg.

3- Anthony Giddens. the Third way, The Renewal of Sociality, 1998.

4 - Bush, Chilton R., "A System of categories for General News Content" Journalism Quarterly, Vol.37.no.2,1970.

5 - Bolck, J., & Thomas, H., Is Satisfaction with Self a Measure of Adjustment? journal of Abnormal and Social Psychology, 1965-51.

6 – Edward W. Said, Out of Place, A. Knoff 1998.

7 – Francis Fukuyama. Trust. Social Virtues and the Creation of prosperity, London, Hamish Hamilton, 1995.

8 - bHolsti, Ole, R., "Content Analysis for the Social Sciences and Humanities" New York, Addison-Wesley, 1969

9 - Henry k Skolimowski; Living philosophy: Eco- philosophy as a Tree of life; Arkana Paperbacks. P 12.

10 _ http; islam- online. net/ Arabic/mafaheem/2002/04/article 1. shtml.

11- Roth, C. H. Fundamentals of Logic Design. 2nd Ed. St, paul, West pub. Co, 1979.

12 - Copi, I. M. Introduction to Logic. 4th Ed, Macmillan Pub, co, 1972.

13 - W. H Theory construction and the problem of objectivity; Symposium sociological theory Publishers New York P. 504.

فهرسة

. مقدّمة.
. تقويض القيم.
. تقويض ممارسة الحقوق.
. تقويض أداء الواجبات.
. تقويض حمْل المسؤوليّات.
. تقويض المسائلة.
. تقويض المحاسبة؟
. تقويض الرّقابة؟
. تقويض الكبرياء.
. تقويض الإبداع.
. تقويض التطلّع.
. تقويض التوافق.
. تقويض الإرادة.
. تقويض نيل التقدير.
. تقويض نيل الاعتراف.
. تقويض نيل الاحترام.
. تقويض نيل الاعتبار.
. تقويض قيمة المشاركة.
. تقويض قيمة المشاورة.
. تقويض قيمة المساواة.
. تقويض قيمة الحكم.
. تقويض قيمة العدل.

. تقويض قيمة الولاية.

. تقويض قيمة الجهاد.

. تقويض قيمة الإرهاب.

. الثورة حلّ.

. المصادر والمراجع.

صدر للمؤلّف

المؤلف: أ.د. عقيل حسين عقيل من مواليد الجماهيرية براك الشاطي 1953م تحصَّل على البكلوريوس في الخدمة الاجتماعية بتقدير ممتاز مع درجة الشرف الأول على الخريجين بقسم الخدمة الاجتماعية 1977م. قُبِلَ معيداً بالقسم 1978م. تحصَّل على الماجستير في التنمية البشرية من جامعة جورج واشنطن الولايات المتحدة الأمريكية 1981م، ثمَّ تحصِّلَ على الدكتوراه في الخدمة الاجتماعية جامعة الفاتح 1992م. يشغل الآن درجة أستاذ بجامعة الفاتح كلية الاداب.

وقد شغل منصب أمين التعليم والبحث العلمي ببلدية طرابس، ثم شغل منصب أمين اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي بالجماهيرية، ومن بعده شغل منصب أمين التنمية البشرية بأمانة مؤتمر الشعب العام.

صدر للمؤلف 36 بحثا نشرت داخل الجماهيرية وخارجها. وصدر له 54 مؤلفاً منها أربع موسوعات، ومجالات اهتمام المؤلف العلمية هي:

1 . الخدمة الاجتماعية والتنمية البشرية.

2 . الفكر.

3 . الأدب.

4 . الاسلاميات.

5 . طرق البحث الاجتماعي.

تُرجمت مجموعة من كتبه إلى اللغة الانجليزية واللغة التركية.

عناوين المؤلفات ومواضعها هي:

1 . مستوى التحصيل العلمي بمرحلة التعليم المتوسط. طرابلس: اللجنة الشعبية للتعليم ببلدية طرابلس، 1989.

2 . الاصول الفلسفية لتنظيم المجتمع الجماهيري. طرابلس: منشورات جامعة الفاتح، 1992.
3. فلسفة مناهج البحث العلمي. مالطا: منشورات الجا، 1995.
4 . منهج تحليل المعلومات وتحليل المضمون. مالطا: منشورات الجا، 1996.
5 . سيادة البشر دراسة في تطور الفكر الاجتماعي. مالطا: منشورات الجا، 1997.
6 . المفاهيم العلمية دراسة في فلسفة التحليل. الدار البيضاء: المؤسسة العربية للنشر والإبداع، 1999.
7 . البستان الحلم. بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1999.
8 . التصنيف القيمي للعولمة. مالطا: منشورات الجا، 2001.
9 . الديمقراطية في عصر العولمة (كسر القيد بالقيد). طرابلس: دار الحكمة،
2001.
10 . نشوة ذاكرة، دار الكتاب الجديد المتحدة. بيروت 2004.
11 . خماسي تحليل القيم، دار الكتاب المتحدة، بيروت 2004.
12 . منطق الحوار بين الأنا والآخر، دار الكتاب المتحدة، بيروت، 2004.
13 . خدمة الفرد قيم وحداثة، دار الحكمة، 2006.
14 . خدمة الجماعة رؤية قيمية معاصرة، دار الحكمة، 2006.
15 . البرمجية القيمية لمهنة الخدمة الاجتماعية، الدار الدولية، القاهرة، 2007.

16 . البرمجية القيمية في طريقة تنظيم المجتمع، الدار الدولية ، القاهرة، 2007.
17 . البرمجية القيمية في طريقة خدمة الجماعة، الدار الدولية، القاهرة، 2007.
18. الموسوعة القيمية لبرمجية الخدمة الاجتماعية، الدار الدولية ، القاهرة، 2007.
19 . البرمجية القيمية في خدمة الفرد، الدار الدولية ، القاهرة، 2008.
20 . مفاهيم في استراتيجيات المعرفة، الدار الدولية، القاهرة، 2008.
21 . المقدمة في أسماء الله الحسنى وأثرها في استخلاف الإنسان في الأرض، دار ابن كثير، بيروت . دمشق، 2009.
22 . موسوعة اسماء الله الحسنى وأثرها في استخلاف الإنسان في الأرض، ، دار ابين كثير، دمشق . بيروت، 2009.
23 . ألستم من آل البيت، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010.
24 . مختصر موسوعة أسماء الله الحسنى وأثرها في استخلاف الإنسان في الأرض، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010.
25 . خطوات البحث العلمي (من تحديد المشكلة إلى تفسير النتيجة)، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010.
26 . قواعد المنهج وطرق البحث العلمي، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010.
27 . أسماء حُسنى غير الأسماء الحسنى، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010.
28 . آدم من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م
29 . نوح من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م

30 . إدريس وهود وصالح من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.
31 . إبراهيم وإسحاق وإسماعيل ولوط من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010.
32 . شعيب من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.
33 . يعقوب ويوسف من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.
34 . داوود وسليمان من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.
35 . يونس من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.
36 . أيوب واليسع وذو الكفل والياس من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010م.
37 . موسى من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010.
38 . عيسى من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، 2010.
39 . 34 . محمَّد من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق . بيروت، تحت الطباعة.
40 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، آدم ونوح، القاهرة المجموعة الدولية، 2010م.
41 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، ادريس ويعقوب ويوسف، القاهرة المجموعة الدولية، 2010م.
42 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، أيوب وذو الكفل واليسع والياس، القاهرة المجموعة الدولية، 2010م.

43 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، موسى وهارون وعيسى، القاهرة، المجموعة الدولية، 2010م.
44 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، يونس وزكريا ويحيى، القاهرة، المجموعة الدولية، 2010م.
45 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ولوط، القاهرة، المجموعة الدولية، 2010م.
46 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، هود وصالح وشعيب، القاهرة، المجموعة الدولية، 2010م.
47 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، داوود وسليمان، القاهرة، المجموعة الدولية، 2010م.
48 . صفات الأنبياء من قصص القرآن، النبي محمَّد، القاهرة، المجموعة الدولية، 2010م.
49 . موسوعة صفات الأنبياء من قصص القرآن، القاهرة المجموعة الدولية.
50 . موسوعة الأنبياء من وحي القرآن، القاهرة، المجموعة الدولية.
51 . التطرُّف من التهيّؤ إلى الحلّ، القاهرة، المجموعة الدولية، 2011م.
52 . ألسنا أمةً وسطاً، ابن كثير، دمشق . بيروت، 2011.
53 . المنهج وطريقة تحليل المضمون، ابن كثير، دمشق . بيروت، 2011.
54 . الإرهاب (بين قادحيه ومادحيه) المجموعة الدولية، القاهرة، 2011.
55 . الخوف وآفاق المستقبل، المجموعة الدولية، القاهرة، 2011م.
56 . سُنن التدافع، شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت: 2011م.

57 . خريف السُّلطان (الرَّحيل المتوقّع وغير المتوقّع) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت: 2011م.
58 . من قيم القرآن الكريم (قيم إقداميّة) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت: 2011م.
59 . من قيم القرآن الكريم (قيم تدبّرية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت: 2011م.
60 . من قيم القرآن الكريم (قيم وثوقيّة) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت: 2011م.
61 . من قيم القرآن الكريم (قيم تأييدية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت: 2011م.
62 . من قيم القرآن الكريم (قيم مناصرة) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت: 2011م.
63 . من قيم القرآن الكريم (قيم استبصارية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت: 2011م.
64 . من قيم القرآن الكريم (قيم تحفيزية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت: 2011م.
65 . من قيم القرآن الكريم (قيم وعظية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت: 2011م.
66 . من قيم القرآن الكريم (قيم شواهد) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت: 2011م.
67 . من قيم القرآن (قيم مرجعيّة) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت: 2011م.

أ. د. عقيل حسين عقيل

تقويض القيم

(من التكميم إلى تفجرُ الثورات)

شركة الملتقى
للطباعة والنشر